



المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه،
ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا،
ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل
له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً
عبده ورسوله، أرسله ربه بالرحمة والخير
والهدى، وأظهر دينه، على سائر أديان الورى،
وأيده بصحابته، أولي الاحلام والنهى، ومصايح
الدّجى فجعلهم رحمة للمؤمنين وغيظاً
للكافرين، لا يحبهم إلا مؤمن تقي، ولا يبغضهم
إلا منافق غوي.

أما بعد:

فما زال أعداء الإسلام على مختلف
أديانهم ومشاربهم، يكيدون للإسلام وأهله،
منذ أن أظهر الله هذا الدين، وأعز أتباعه.
يحملهم على ذلك الحسد والغيرة، والحقد
والضعينة، التي امتلأت بها قلوبهم على أهل
هذا الدين، فتنوعت أساليبهم في حرب هذا
الدين، وتعددت مكائدهم؛ وذلك بعد أن فشلوا
في المواجهة العسكرية، واندحروا خائبين
أمام الجيوش الإسلامية، فكان من بين تلك
المكاييد: ما استهدف الخلفاء والأمراء بالقتل

غيلة وغدرًا؛ حيث كان أول الضحايا: ثلاثة من الخلفاء الراشدين هم: عمر، وعثمان، وعلي-

-
فعمر قتله مجوسي حاقد. وعثمان قُتل على إثر مؤامرة يهودية تولى كبرها عبدالله بن سبأ اليهودي. وعلي قتله مبتدع مارق، من أتباع ذي الخويصرة، الذي طعن في النبي ﷺ واتهمه بعدم العدل في القسم يوم حنين.⁽¹⁾
ومن صور تلك المكائد: السعي في الوقيعة بين المسلمين، وبث الفرقة والاختلاف بين صفوفهم، بالكذب والتزوير على الخلفاء والأمراء، وإيغار صدور العامة عليهم؛ وبالتلبيس على الناس بشتى أنواع الحيل وأصناف المكر، كما فعل ابن سبأ الذي أخذ يجوب الاقطار في عهد عثمان، مؤلباً الناس على الخليفة، مظهراً الطعن عليه، وعلى أمرائه باسم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، فكان مقتل عثمان -ﷺ- أولى جذوات هذه الفتنة، ثم مانتج عنه من اختلاف في الامة وتفرق، واقتتال وتمزق.

لكن الجانب الأخطر لهذه الفتنة والمكيدة العظمى لأعداء الدين: هو زعزعة العقيدة الصحيحة في نفوس المسلمين، وذلك بما أظهره هذا اليهودي الماكر في الأمة من

الدعوة إلى موالة أهل البيت ومحبتهم، مدعياً أنهم أولى الناس بالخلافة بعد النبي ﷺ، فهم أهل بيته، وقرابته،

(1) انظر تفاصيل هذه الاحداث في البداية والنهاية لابن كثير 7/141، 192، 338.
وأحق الناس بتصريف أمر الأمة من بعده. ثم مالبت أن دعى إلى القول بالوصية، وأن النبي ﷺ قد عهد إلى علي بالخلافة ونص عليه نصاً جلياً، وأن الصحابة قد اغتصبوا الخلافة وظلموا علياً بإقصائه عنها، فأظهر البراءة من الخلفاء الثلاثة السابقين لعلي في الخلافة ودعى الناس إلى ذلك.

ثم بعد موت علي -ﷺ- أظهر القول بالرجعه وزعم أن علياً لم يموت وأنه سيعود قبل قيام الساعة وينتقم من أعدائه.⁽¹⁾

فكانت هذه الدعوة اليهودية المغلفة بستر محبة أهل البيت وموالاتهم هي الأساس الذي انبنت عليه عقيدة الرافضة.

ولهذا نص العلماء المحققون في الفرق والمقالات: أن الرافضة ترجع في نشأتها إلى اليهود وأن أول من ابتدع الرفض في الإسلام هو عبدالله بن سبا اليهودي.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «وقد ذكر أهل العلم: أن مبدأ الرفض إنما

كان من الزنديق عبدالله بن سبأ؛ فإنه أظهر الإسلام، وأبطن اليهودية، وطلب أن يفسد الإسلام كما فعل بولص النصراني الذي كان يهودياً في إفساد دين النصارى»⁽²⁾.

(1) انظر: تاريخ الطبري 4/340، والبداية والنهاية لابن كثير 7/174.

(2) مجموع الفتاوى 28/483.

وهذه الحقيقة قد اعترف بها كبار علماء الرافضة المتقدمين كالأشعري القمي، والكشي، والنوبختي، ومن المتأخرين المامقاني، حيث أوردوا في كتبهم هذا النص: «وحكى جماعة من أهل العلم من أصحاب علي -ع-: أن عبدالله بن سبأ كان يهودياً فأسلم، ووالى علياً -ع-. وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بعد موسى -ع- بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة النبي ﷺ بمثل ذلك، وهو أول من أظهر القول بفرض إمامة علي -ع- وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه فمن هناك قال من خالف الشيعة: إن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية»⁽¹⁾.

والأثر اليهودي في عقيدة الرافضة ظاهر من خلال التشابه الكبير بينهما في العقيدة، فما عقيدة الوصية، والرجعة، والبداء، والتقية،

التي هي أصول عقيدة الرافضة، إلا أمثلة واقعية لصلة عقيدة الرافضة باليهود. وما جرأة الرافضة على كتاب الله بالتحريف، وكثرة الكذب فيهم، والنفاق، والطعن في خيار الأمة بالظلم والعدوان، وعدم اعتدال الرافضة في حب ولا بغض، إلا أخلاق يهودية موروثية.

(1) المقالات والفرق للأشعري القمي ص21، رجال الكشي ص71، فرق الشيعة للنوبختي ص22، وتنقيح المقال للمامقاني 2/184. وقد نبه العلماء على ذلك قديماً وحديثاً

في نصوص كثيرة ليس هذا موضع ذكرها⁽¹⁾ ولكن المقصود هنا: بيان أن هذه الطائفة هي من أشد الفرق المنتسبة للإسلام: بدعة وضلالاً، لنشأتها الغربية عن الإسلام وبعد عقيدتها عن حقائق الإيمان. ولذا حذر علماء الإسلام من الرافضة أشد ما يكون التحذير، وذمّوهم بما لم يذموا به طائفة أخرى، وما ذلك إلا لما اطلعوا عليه من عظيم خطرهم على الأمة، وبعدهم عن الدين. فعن عامر الشعبي أنه قال: «احذركم الأهواء المضلة، وشترّها الرافضة. وذلك أن منهم يهوداً يغمصون الإسلام لتحيا ضلالتهم، كما يغمص بولس بن شاول ملك

اليهود النصرانية لتحيا ضلالتهم... لم يدخلوا في الإسلام رغبة ولا رهبة من الله، ولكن مقتاً لأهل الإسلام.»⁽²⁾

وعن طلحة بن مصرف أنه قال: «الرافضة لاتنكح نساؤهم، ولاتؤكل ذبائحهم، لأنهم أهل ردة.»⁽³⁾

(1) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي 1461/8-1463، ومنهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية 1/23-27، ومن البحوث المعاصرة بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود لعبدالله الجميلي 1/153-164.

(2) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 8/1461، والخلال في السنة 1/497.

(3) أخرجه ابن بطة في الإبانة الصغرى ص 161.

وسئل الإمام مالك عن الرافضة فقال: «لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون.»⁽¹⁾

وعن أبي يوسف أنه قال: «لا أصلي خلف جهمي، ولا رافضي، ولا قدري.»⁽²⁾

وعن الإمام الشافعي أنه قال: «لم أر أحداً من أصحاب الأهواء أكذب في الدعوى، ولا أشهد بالزور من الرافضة.»⁽³⁾

وقال القاسم بن سلام: «عاشرت الناس، وكلمت أهل الكلام، وكذا، فما رأيت أوسخ وسخاً، ولا أقدر قذراً، ولا أضعف حجة، ولا أحمق، من الرافضة.»⁽⁴⁾

وعن الإمام أحمد أنه سئل عن من يشتم أبابكر وعمر وعائشة قال: «ما أراه على الإسلام».⁽⁵⁾
وعن الإمام البخاري أنه قال: «ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى، ولا يُسلم عليهم

-
- (1) نقله شيخ الإسلام في منهاج السنة 1/61.
(2) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 4/733.
(3) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى 2/545، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 8/457.
(4) أخرجه الخلال في السنة 1/499.
(5) المصدر نفسه 1/493.
ولا يُعادون ولا يُناكحون ولا يُشهدون ولا تُؤكل ذبائحهم».⁽¹⁾

ويقول شيخ الإسلام في معرض حديثه عن الرافضة في منهاج السنة: «والله يعلم، وكفى بالله علماً، ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة، شر منهم، لا أجهل، ولا أكذب، ولا أظلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان، وأبعد عن حقائق الإيمان منهم».⁽²⁾
وأقوال العلماء في ذمهم كثيرة مشهورة، وإنما ذكرت هنا أمثلة. وقد جمعت طائفة كبيرة، منها في مبحث مستقل من هذا

الكتاب، مراعيًا التنويع في النقل، بحسب اختلاف الأعصار والأمصار ليعلم إجماع الأمة قاطبة على ذم الرافضة والتحذير منهم.⁽³⁾ ويكمن خطر الرافضة على الأمة في عدة أمور:

الأول: أنهم أصحاب دعوة لعقيدتهم، وهذه الدعوة تتستر بمحبة أهل بيت النبي ﷺ، فيستغلون عاطفة المسلمين تجاه أهل البيت في بث أفكارهم وعقيدتهم الفاسدة.

الثاني: أنهم يدينون بالتقية، التي هي النفاق المحض، فيخدعون

(1) خلق أفعال العباد (ضمن عقائد السلف جمع النشار) ص 125.

(2) منهاج السنة 5/160.

(3) انظر: ص 112-153.

المسلمين بما يظهرون لهم من الموافقة، والمحبة، والمناصرة، ولا يصرحون بعقيدتهم الحقيقية، فانخدع بهم من انخدع من أهل السنة، وخالطوهم في المجالس والمساكن، ومالت نفوسهم إليهم، حتى وصل الحال ببعضهم إلى موالاتهم ومحبتهم، بل الارتكاس في عقيدتهم.

الثالث: أنهم يكذبون في نقلهم وأخبارهم، يستحلون الكذب انتصاراً

لمعتقدتهم؛ ولهذا جاءت كتبهم مليئة بالروايات الموضوعية على لسان النبي ﷺ وعلى السنة أئمة أهل البيت، بل تناولوا على كتاب الله بالتحريف والتبديل، استدلالاً لباطلهم وترويجاً لبدعتهم، فخدعوا بعض العامة بذلك ولبسوا عليهم في أصل دينهم.

الرابع: أن للرافضة في دعوتهم أساليب مأكرة، يلبسون بها على الناس، ويخدعونهم بها، وهذه الأساليب كثيرة جداً، تتلون في كل عصر بما يناسبه، وكلما ظهر الناس على شئ منها وفضحوهم بها، انتقلوا إلى أسلوب آخر، وحيلة جديدة شأنهم في ذلك شأن اليهود.

فمن أساليبهم المأكرة: إطلاقهم الألقاب أو الكنى التي اشتهر بها علماء أهل السنة، على بعض علمائهم تليسياً على الناس. وبالتالي قد ينسب الناس لذلك الامام المشهور أقوال ذلك الرافضي.

مثل: إطلاقهم (السدي) على أحد علمائهم وهو: (محمد بن مروان) موافقه للإمام المشهور وهو: (إسماعيل بن عبدالرحمن السدي) ففرّق العلماء بينهم بإطلاق (السدي الكبير): على الإمام السني. وإطلاق (السدي الصغير) على الرافضي، وإن كان حصل لبعض الناس لبس

في ذلك، فنسب ذلك الإمام الجليل للتشيع وهو منه برئ.⁽¹⁾

وكإطلاقهم (الطبري) على (محمد بن رستم) أحد علمائهم وتكنيته بأبي جعفر مضاهاةً للإمام الجليل: (محمد بن جرير الطبري) فاجتمع معه في الاسم، والكنية، واللقب، فلبسوا بذلك تلبيساً عظيماً، حتى إن الإمام الحافظ: أحمد بن علي السليماني نسب الإمام الطبري للرفض وهو من أبعاد الناس عن ذلك، لكن السليماني اختلط عليه الإمام بالرافضي وقد أشار إلى ذلك المذهبي -رحمه الله-.⁽²⁾

وكذلك إطلاقهم على أحد علمائهم المسمى بعبدالله: (ابن قتيبة) مشابهة بعبدالله بن مسلم بن قتيبة، من كبار علماء أهل السنة وثقاتهم. وزيادة في التلبيس قام هذا الرافضي بتأليف كتاب سماه (المعارف) على غرار كتاب (المعارف) لابن قتيبة -رحمه الله-.⁽³⁾

(1) انظر في ترجمتهما: ميزان الاعتدال للذهبي 1/236، 4/32 وقد نبه على هذا الأسلوب الرافضي في التلبيس: الدهلوي -رحمه الله- . انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية ص32.
(2) انظر: ميزان الاعتدال 3/499

(3) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية للدهلوي ص 32 وقد أنكر بعض المحققين المعاصرين أن يكون كتاب (الامامة والسياسة) المنسوب لابن قتيبه من مؤلفاته قال الدكتور علي بن نفيح العلياني في كتابه (عقيدة ابن قتيبه): ==

ومن أساليبهم أيضاً: أنهم يؤلفون بعض الكتب وينسبونها إلى أحد أئمة أهل السنة، ويذكرون فيها بعض المفتريات مما يوجب الطعن على أهل السنة، كالمختصر المنسوب إلى الإمام مالك، الذي صنفه أحد الشيعة فذكر فيه أن مالك العبد يجوز له أن يلوط به. (1)

ومن مكايدهم: أنهم يزيدون بعض الابيات في شعر أحد أئمة أهل السنة، مما يؤذن بتشيعه. كما ألحق بعض الرافضة المتقدمين بما نسب إلى الإمام الشافعي من أبيات فيها:

ياراكباً قف بالمحصب من منى * واهتف
بساكن خيفها والناهض
فألحق الرافضي بها:

قف ثم ناد بأنني لمحمد * ووصيه
ونبيه لست بباغض
أخبرهم أني من النفر الذي * لولاء أهل
البيت لست بناقض

وقل ابن إدريس بتقديم الذي * قدّمتموه
على عليّ مارضي⁽²⁾
ولا يخفى ما في هذه الأبيات من الركاكة
التي تقطع ببطلان

(=) ص 90: (وبعد قراءتي لكتاب الامامة
والسياسة قراءة فاحصة ترّجّح عندي أن مؤلف
الإمامة والسياسة رافضي خبيث أراد إدماج هذا
الكتاب في كتب ابن قتيبة) قلت: وغير مستبعد أن
يكون الكتاب المذكور لابن قتيبة الرافضي والعلم
عند الله.

(1) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية ص 34.

(2) انظر: المرجع السابق 34-35.

نسبتها إلى الإمام الشافعي -رحمه الله-.

فلهذه الأوجه وغيرها تعد الرافضة من
أخطر الفرق على الأمة، وأشدّها فتنة
وتضليلاً، خصوصاً على العامة الذين لم يقفوا
على حقيقة أمرهم، وفساد معتقدتهم.

والرافضة في هذا العصر، قد أحدثوا حيلًا
جديدة لاصطياد من لا علم عنده من أهل
السنة، والتأثير عليه بعقيدتهم الفاسدة
الكاسدة.

فمن ذلك ما أحدثوه من دعوة التقريب
بين السنة والشيعة، والدعوة إلى تناسي
الخلافتين بين الطائفتين. وما هذه الدعوة إلا
ستار جديد للدعوة للرفض، ونشر هذه

العقيدة الفاسدة بين صفوف أهل السنة، وإلا فالرافضة لا يقبلون التنازل عن شيء من عقيدتهم. لكن هذه الدعوة مالبت أن باءت بالفشل بحمد الله وتوفيقه، ثم بجهود العلماء المخلصين الذين حذروا من هذه المكيدة وأفسدوها.

ثم إنه في السنوات الأخيرة وبعد فشل دعوة التقريب، رأينا الرافضة تظهر بوجهها الحقيقي، في أسلوب ماكر جديد، ممثلة في رجل مجهول لا يعرف له ذكر في العلم، فادّعى أنه كان سنياً وأن الله هداه إلى عقيدة الرفض ثم أخذ يصحح عقيدة الرافضة، ويدعوا لها، ويطعن في عقيدة أهل السنة وينفر الناس منها، هذا مع القدح العظيم في الصحابة الكرام، ورميهم بالكفر والردة عن الإسلام، وذلك عن طريق تأليفه جمعاً من الكتب بثها في الناس بعد أن شحنتها بالأكاذيب والأباطيل والدس والتضليل.

هذا الرجل هو من يعرف باسم الدكتور محمد التيجاني السماوي وقد ذكر هو في حديثه عن نفسه أنه من تونس. وقد جاء على أغلفة كتبه تحت ذكر اسمه عبارة (دكتوراه في الفلسفة من جامعة السربون باريس) وبلغني أنه الآن يعيش في بلجيكا بعد أن طرد من تونس وكتبه هي:

- 1- ثم اهتديت.
 - 2- لأكون مع الصادقين.
 - 3- فسألوا أهل الذكر.
 - 4- الشيعة هم أهل السنة.
- الأول منها يقع في (223) صفحة، والثاني في (348) صفحة، والثالث في (354)، والرابع في (327) صفحة. كلها من الحجم المتوسط، وهي من نشر «مؤسسة الفجر بلندن».

وقد قرأت هذه الكتب فتبين لي من خلال قراءتها مايلي:

- 1- أن المؤلف ليس من أهل العلم. بل هو جاهل بالشرع وعلومه وغاية ما يكون عليه حاله -مع حسن الظن- أنه ممن تربي على المدارس الفكرية المعاصرة، وهذا ظاهر من خلال أسلوبه في عرض المسائل، وتعامله مع النصوص وطريقته في الاستدلال، وعدم تمييزه بين الأحاديث الصحيحة من الضعيفة. حيث يصحح الأحاديث أحياناً، إما عن طريق العقل، أو لمجرد ورودها في كتب السنة. ومما يؤكد جهله ما صرح به ضمن حديثه عن نفسه من أنه لم يشتر صحيح البخاري ومسلم، وأشهر كتب الأحاديث الأخرى، ولم يعرفها إلا بعد رجوعه من العراق واتصاله ببعض علماء الرافضة الذين ذكروا له -بزعمه-

بعض المطاعن في الصحابة من الصحيحين فاشترى هذه الكتب للتأكد من ذلك. يقول: «سافرت إلى العاصمة، ومنها اشتريت صحيح البخاري وصحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد، وصحيح الترمذي، وموطأ مالك، وغيرها من الكتب الأخرى المشهورة، ولم أنتظر الرجوع إلى البيت، فكنت طوال الطريق بين تونس وقفصة وأنا راكب في حافلة النقل العمومية أتصفح كتاب البخاري وأبحث عن رزية الخميس»⁽¹⁾.

2- المؤلف في عقيدته الجديدة -التي يزعم أنه اهتدى إليها- رافضي جلد، يقرر عقيدة الرافضة بكل صراحة، وينتصر لها، ويعلن انتسابه إليها، والبراءة من السنة والصحابة، الذين يصرح باعتقاده ردتهم إلا القليل منهم.

(1) ثم اهتديت ص 88.

حيث يقول: «قرأت الكثير حتى اقتنعت بأن الشيعة الامامية على حق، فتشيعت، وركبت على بركة الله سفينه أهل البيت، وتمسكت بحبل ولائهم، لأنني وجدت بحمد الله البديل عن بعض الصحابة الذين ثبت عندي أنهم ارتدوا على أعقابهم، ولم ينج منهم إلا القليل»⁽¹⁾.

3- لم يلتزم المؤلف في كتبه بالمنهج العلمي في التأليف، لا من حيث توثيق المعلومات من مصادرها، ولا من حيث طريقة عرض المسائل وترتيبها تحت أبواب أو فصول ومراعاة وحدة الموضوعات وترابطها، بل جاءت كتبه خالية من أي توثيق للمعلومات والإحالة على المصادر إلا ما ندر، وإذا ما أحال تكون الإحالة في الغالب ناقصة لاتفي بالعرض. وأما طريقته في عرض المسائل فإنه يبحثها تحت عناوين مستقلة لا ارتباط لها بما قبلها أو بعدها، بل إنه قد يعقد العنوان لبحث مسأله ويبحث تحته مسألة أخرى، فجاءت كتبه أشبه ما تكون بمقالات متنوعة، جمعت من غير ترتيب ولا تهذيب وقد ذكرت لذلك أمثلة عند نقد المؤلف ومنهجه.

4- تركزت مادة هذه الكتب حول مسألة الصحابة بشقيها الذي سارت عليه كتب الرافضة وهما: الغلو المفرط في علي وأبنائه

(1) ثم اهتديت ص156.

والإستدلال على ذلك بالموضوعات والمنكرات التي ليس لها حظ من الصحة والثبوت، والقذح المقذع في سائر الصحابة استدلالاً بما جاء في كتب التاريخ من أخبار، عامتها مكذوبة على الصحابة هي من وضع

الرافضة والزنادقة، وقليل منها صحيح لكنه لامطعن فيه على الصحابة.
والمؤلف لم يأت بجديد في هذا الباب، بل هو معتمد على ما جاء في كتب الرافضة من مطاعن، مع ادعائه أنه قد توصل لهذه المسائل عن طريق البحث العلمي الجاد وهو في ذلك كاذب. بل إنني أشك في استقلاله بتأليف هذه الكتب، للتناقض الكبير الحاصل فيها -والذي ستأتي له أمثلة مفصلة عند نقد المؤلف ومنهجه- ولعدم ترابط موضوعاتها وتناسقها مما يبعد معه أن تكون لمؤلف واحد ولا أستبعد أن يكون للخوئي والصدر وغيرهما من علماء الرافضة المعاصرين اليد الطولى في أصل فكرة وضع هذه الكتب، والمشاركة في تأليفها، خصوصاً وأن المؤلف صرح بأنه إنما شرع في البحث بعد اتصاله بهم في العراق وتزويدهم له بكمية كبيرة من كتب الرافضة.

ثم إنني بعد تأمل هذه الكتب وما حوته من تضليل وتليبس، وما بلغني أيضاً من سعي الرافضة في طباعتها وترجمتها إلى عدة لغات، وتوزيعها على كل نطاق، وتلقف العوام لها في بلاد كثيرة خلت من العلماء الذين يحذرون من هذه الكتب وخطرها، وينبهون الناس على

زيفها وباطلها: عقدت العزم على الرد عليها، وكشف زيفها وتهافتها نصحاً للأمة ودفاعاً عن السنة.

وإن كنت مؤثراً أن يتولى هذا الرد عالم من علماء الأمة، إلا أن معرفتي بانشغال العلماء بما هو أعظم حملني على تجشم هذا الأمر - على ضعف مني وتقصير - رغبة في الأجر والذب عن السنة، متشبهاً بالعلماء في ذلك، غير متناول على مقامهم.

فبدأت بجرد تلك الكتب الأربعة وحصر المسائل الواردة فيها، والتي تحتاج إلى رد، ثم جمعت من الأدلة وكلام أهل العلم حول كل مسألة ما يفي بالغرض في الرد عليها، وكنت قد صنفتها حسب الموضوعات من غير نظر إلى الكتاب الواردة فيه، تمهيداً للرد عليها في كتاب واحد بحسب ذلك الترتيب الموضوعي.

ثم رأيت من المصلحة إفراد الرد على كل كتاب بكتاب مستقل، لما بلغني من انتشار بعض تلك الكتب في بعض الأماكن دون بعض فما أردت أن أعين على نشر ما لم يعرف منها عن طريق عرض المسائل عند الرد عليها، ولما في هذه الطريقة المختارة من سهولة على القارئ في مراجعة مسائل كل كتاب على حدة.

وها هو ذا الرد على الكتاب الأول من هذه الكتب، وهو كتاب «ثم اهتديت» الذي يعد من أكثر تلك الكتب تلبيساً وتضليلاً، حيث تتبعت كل مسأله وفندت كل شبهة، بالدليل الصحيح، والخبر الموثق، والحجة المقنعة، حتى ظهر الحق، وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً. والمنة فيها والفضل لله وحده. فله الحمد على ما أنعم ويسر أولاً وآخرًا.

وقبل الشروع في تفصيل الرد جعلت له مدخلًا تضمن مباحث نافعة ومفيدة - إن شاء الله - جاءت مقسمة على ستة مباحث:

المبحث الأول : في التعريف بالرافضة.

المبحث الثاني: نشأة الرافضة وبيان دور اليهود في نشأتهم.

المبحث الثالث: تعريف موجز بأهم عقائد الرافضة.

المبحث الرابع: مطاعن الرافضة على أئمة أهل السنة وعلمائهم.

المبحث الخامس: موقف أهل السنة من الرافضة ومن عقيدتهم.

المبحث السادس: نقد عام للمؤلف ومنهجه في كتبه الأربعة.

وقد سميت كتابي هذا (الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال).

هذا واسأل الله -ﷻ- كما وفق لهذا العمل
بلطفه وكرمه، أن يجعله خالصاً لوجهه
الكريم، وأن يمن عليّ فيه بالقبول، وأن ينفع
به من يراه من المسلمين، وأن يدحض به كيد
الكائدين، وشبه المبتدعين إنه سميع قريب
مجيب، وبالإجابة جدير.

مدخل

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالرافضة.

المبحث الثاني: نشأة الرافضة وبيان دور

اليهود في نشأتهم.

المبحث الثالث: تعريف موجز بأهم عقائد
الرافضة.

المبحث الرابع: مطاعن الرافضة على
أئمة

أهل السنة وعلمائهم.

المبحث الخامس: موقف أهل السنة من

الرافضة ومن عقيدتهم.

المبحث السادس: نقد عام للمؤلف ومنهجه

في كتبه الأربعة.

المبحث الأول تعريف الرافضة

الرفض في اللغة هو: الترك، يقال رفضت الشيء : أي تركته.⁽¹⁾

والرافضة في الاصطلاح: هي إحدى الفرق المنتسبة للتشيع لآل البيت، مع البراءة من أبي بكر وعمر، وسائر أصحاب النبي ﷺ إلا القليل منهم، وتكفيرهم لهم وسبهم إياهم. قال الإمام أحمد -رحمه الله تعالى:-: «والرافضة: هم الذين يتبرؤون من أصحاب محمد رسول الله ﷺ ويسبونهم وينتقصونهم». ⁽²⁾

وقال عبدالله بن أحمد -رحمهما الله تعالى:- «سألت أبي من الرافضة؟ فقال: الذين يشتمون -أو يسبون- أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما-». ⁽³⁾ وقال الإمام أبو القاسم التيمي الملقب (بقوام السنة) في تعريفهم: «وهم الذين يشتمون أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- ورضي عن

(1) انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي 2/332، ومقاييس اللغة لابن فارس 2/422.
(2) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 1/33.

(3) أخرجه الخلال في السنة رقم (777) وقال المحقق: إسناده صحيح. محبهما»⁽¹⁾.

وقد انفردت الرافضة من بين الفرق المنتسبة للإسلام بمسبة الشيخين أبي بكر وعمر، دون غيرها من الفرق الأخرى، وهذا من عظم خذلانهم قاتلهم الله.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «فأبوبكر وعمر أبغضتهما الرافضة ولعنتهما، دون غيرهم من الطوائف»⁽²⁾.

وقد جاء في كتب الرافضة ما يشهد لهذا: وهو جعلهم محبة الشيخين وتوليهم من عدمها هي الفارق بينهم وبين غيرهم ممن يطلقون عليهم (النواصب) فقد روى الدراري عن محمد بن علي بن موسى قال: «كتبت إلى علي بن محمد عليه السلام⁽³⁾ عن الناصب هل يحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت

(1) الحجة في بيان المحجة 2/478.

(2) مجموع الفتاوى 4/435.

(3) هو: أبو الحسن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا، ويعرف بالعسكري، وهو أحد الأئمة الاثنى عشر عند الإمامية، كانت ولادته سنة أربع عشرة، وقيل: ثلاث عشرة ومائتين، ووفاته سنة أربع وخمسين ومائتين.

انظر: وفيات الأعيان 3/272.
والطاغوت⁽¹⁾ واعتقاد إمامتهما؟ فرجع
الجواب من كان على هذا فهو ناصب⁽²⁾.

سبب تسميتهم رافضة:

يرى جمهور المحققين أن سبب إطلاق
هذه التسمية على الرافضة: هو رفضهم زيد
بن علي وتفرقهم عنه بعد أن كانوا في جيشه،
حين خروجه على هشام بن عبد الملك، في
سنة إحدى وعشرين ومائة وذلك بعد أن
أظهروا البراءة من الشيخين فناهم عن ذلك.
يقول أبو الحسن الأشعري: «وكان زيد بن
علي يفضل علي بن أبي طالب على سائر
أصحاب رسول الله ﷺ ويتولى أبا بكر وعمر،
ويرى الخروج على أئمة الجور، فلما ظهر في
الكوفة في أصحابه الذين بايعوه سمع من
بعضهم الطعن على أبي بكر وعمر فأنكر ذلك
على من سمعه منه، فتفرق عنه الذين بايعوه،
فقال لهم: رفضتموني، فيقال إنهم سموا
رافضة لقول زيد لهم رفضتموني⁽³⁾».

(1) يعنون بهما: أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- كما
جاء ذلك في تفسير العياشي 1/246 -وهو من أهم
كتب التفسير عندهم- عند قوله تعالى: { **ألم تر**
إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون
بالجبت والطاغوت } (النساء: 51).

(2) المحاسن النفسانية: لمحمد آل عصفور المدرزي ص145.

(3) مقالات الإسلاميين 1/137.

وبهذا القول قال قوام السنة⁽¹⁾، والرازي⁽²⁾، والشهرستاني⁽³⁾، وشيخ الإسلام ابن تيمية⁽⁴⁾ -رحمهم الله-.

وذهب الأشعري في قول آخر: إلى أنهم سموا بالرافضة لرفضهم إمامة الشيخين، قال: «وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر»⁽⁵⁾.

والرافضة اليوم يغضبون من هذه التسمية ولا يرضونها، ويرون أنها من الألقاب التي ألصقها بهم مخالفوهم، يقول محسن الأمين: «الرافضة لقب ينز به من يقدم علياً -ؑ- في الخلافة وأكثر ما يستعمل للتشفي والانتقام»⁽⁶⁾.

ولهذا يتسمون اليوم بـ(الشيعة) وقد اشتهروا بهذه التسمية عند العامة، وقد تأثر بذلك بعض الكتاب والمثقفين، فنجدهم يطلقون عليهم هذه التسمية. وفي الحقيقة أن الشيعة مصطلح عام يشمل كل من شايح

(1) انظر: الحجة في بيان المحجة 2/478.

- (2) انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص52.
(3) انظر: الملل والنحل 1/155.
(4) انظر: منهاج السنة 1/8، ومجموع الفتاوى 13/36.
(5) مقالات الإسلاميين 1/89.
(6) أعيان الشيعة 1/20.
علياً -⁽¹⁾-.

وقد ذكر أصحاب الفرق والمقالات أنهم ثلاثة أصناف:

غالية: وهم الذين غلوا في علي -⁽¹⁾- ولربما ادعوا فيه الألوهية أو النبوة.

ورافضة: وهم الذين يدعون النص على استخلاف علي ويتبرءون من الخلفاء قبله وعامة الصحابة.

وزيدية: وهم أتباع زيد بن علي، الذين كانوا يفضلون علياً على سائر الصحابة ويتولون أبا بكر وعمر.⁽²⁾

فإطلاق «الشيعة» على الرافضة من غير تقييد لهذا المصطلح غير صحيح، لأن هذا المصطلح يدخل فيه الزيدية، وهم دونهم في المخالفة وأقرب إلى الحق منهم.

بل إن تسميتهم «بالشيعة» يوهم التباسهم بالشيعة القدماء الذين كانوا في عهد علي -⁽¹⁾- ومن بعدهم؛ فإن هؤلاء مجمعون

على تفضيل الشيخين على عليّ -ؑ- وإنما
كانوا يرون تفضيل علي على

-
- (1) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري 1/65،
والممل والنحل للشهرستاني 1/144.
(2) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري
1/66، 88، 137، والممل والنحل للشهرستاني
1/145.

عثمان وهؤلاء وإن كانوا مخطئين في ذلك إلا
أن فيهم كثيراً من أهل العلم ومن هو منسوب
إلى الخير والفضل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله
تعالى-: «ولهذا كانت الشيعة المتقدمون،
الذين صحبوا علياً، أو كانوا في ذلك الزمان،
لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما
كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان»⁽¹⁾.

لذا فإن تسمية «الرافضة» بالشيعة من
الأخطاء البينة الواضحة التي وقع فيها بعض
المعاصرين تقليداً للرافضة في سعيهم
للتخلص من هذا الاسم، لما رأوا من كثرة ذم
السلف لهم، ومقتهم إياهم، فأرادوا التخلص
من ذلك الاسم تمويهاً وتديساً على من لا
يعرفهم بالانتساب إلى الشيعة على وجه
العموم. فكان من آثار ذلك ما وقع فيه بعض
الطلبة المبتدئين ممن لم يعرفوا حقيقة هذه

المصطلحات من الخلط الكبير بين أحكام
الرافضة وأحكام الشيعة، لما تقرر عندهم
إطلاق مصطلح التشيع على الرافضة، فظنوا
أن ما ورد في كلام أهل العلم المتقدمين في
حق (الشيعة) يتنزل على الرافضة، في حين
أن أهل العلم يفرقون بينهما في كافة
أحكامهم.

يقول الإمام الذهبي في ترجمة (أبان بن
تغلب) بعد أن ذكر توثيق

(1) منهاج السنة 1/13.

الأئمة له مع أنه شيعي: «فلقائل أن يقول:
كيف ساغ توثيق مبتدع وحثّ الثقة العدالة
والإتقان، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب
بدعة؟»

وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة
صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا
تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع
الدين والورع والصدق، فلو رُدّ حديث هؤلاء
لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة
بينه، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو
فيه والخط على أبي بكر وعمر -رضي الله
عنهما- والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتج به
ولا كرامة...

إلى أن قال: فالشيوعي الغالي في زمان
السلف وعرفهم: هو من تكلم في عثمان،
والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن
حارب علياً -ؑ- وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر
هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا
ضال مفتر، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض
للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد علياً أفضل
منهما»⁽¹⁾.

وعليه فإن من الواجب: أن يسمى هؤلاء
الروافض بمسماهم الحقيقي الذي اصطلح
عليه أهل العلم وعدم تسميتهم بالشيعة على

(1) ميزان الاعتدال 6-1/5.

وجه الاطلاق، لما في ذلك من اللبس
والإيهام، وإذا ما اطلق عليهم مصطلح
(التشيع) فينبغي أن يقيد بما يدل عليهم خاصة
كأن يقال (الشيعة الإمامية) أو (الشيعة الاثني
عشرية) على ما جرت به عادة العلماء عند
ذكرهم والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني

نشأة الرافضة وبيان دور اليهود في نشأتهم

أول من يعرف أنه دعا إلى أصول عقائد الرافضة التي انبنت عليها عقائدهم الأخرى: رجل يهودي اسمه (عبدالله بن سبأ) من يهود اليمن، أسلم في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان -رضي الله تعالى عنه- وأخذ يتنقل بين أمصار المسلمين للدعوة لهذا المعتقد الفاسد.

وهذا نص ما ذكره الإمام الطبري في تأريخه في شأن الرجل ضمن حوادث سنة خمس وثلاثين من الهجرة النبوية الشريفة. قال: «كان عبدالله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء، أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز، ثم البصرة، ثم الكوفة، ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر، فاعتمر فيهم فقال لهم فيما يقول: لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمداً يرجع وقد قال الله: **{إن الذي فرض عليك**

القرآن لرادك إلى معاد⁽¹⁾، فمحمد أحق بالرجوع من عيسى، قال: فقبل ذلك عنه، ووضع لهم الرجعة فتكلموا فيها، ثم قال لهم بعد ذلك: إنه كان ألف

(1) سورة القصص 85.

نبي ولكل نبي وصي، وكان عليّ وصي محمد؛ ثم قال: محمد خاتم الأنبياء، وعلي خاتم الأوصياء.

ثم قال لهم بعد ذلك: من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ﷺ ووثب على وصي رسول الله ﷺ وتناول أمر الأمة.

ثم قال لهم بعد ذلك: إن عثمان أخذها بغير حق، وهذا وصي رسول الله ﷺ فانهضوا في هذا الأمر فحركوه، وابدؤوا الطعن على أمرائكم وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تستميلوا الناس وادعوهم إلى هذا الأمر، فبث دعائه وكاتب من كان استفسده في الأمصار، وكاتبوه، ودعوا في السر إلى ما عليه رأيهم»⁽¹⁾.

هكذا كانت بداية الرفض. وما زالت تلك العقائد التي دعا إليها ابن سبأ تسير في نفوس أناس من أهل الزيغ والضلال وتتشرّبها قلوبهم وعقولهم حتى كان من ثمارها مقتل

الخليفة الراشد ذي النورين عثمان ابن عفان -
□- على يد هذه الشرذمة الفاسدة.
حتى إذا ما جاء عهد علي بن أبي طالب -
□- بدأت تلك العقائد تظهر إلى الوجود أكثر
من ذي قبل إلى أن بلغت علواً □-فأنكرها
أشد ما يكون الإنكار وتبرأ منها ومن أهلها.
ومما صح في ذلك عن علي □- م ارواه
ابن عساكر عن

(1) تاريخ الطبري 4/340.
عمار الدهني قال: «سمعت أبا الطفيل يقول:
رأيت المسيب بن لجة أتى به ملبه يعني
-ابن السوداء- وعلي على المنبر فقال علي:
ما شأنه؟ فقال: يكذب على الله ورسوله»⁽¹⁾.
وعن يزيد بن وهب عن علي قال: «مالي
ولهذا الحَمِيت⁽²⁾ الأسود»⁽³⁾.
ومن طريق يزيد بن وهب أيضاً عن سلمة
عن شعبه قال علي بن أبي طالب: «مالي
ولهذا الحَمِيت الاسود -يعني عبدالله بن سبا-
وكان يقع في أبي بكر وعمر»⁽⁴⁾.
وهذه الروايات ثابتة عن علي □- بأسد انيد
صحيحة⁽⁵⁾

(1) تاريخ مدينة دمشق 9/ق 331.

(2) الحَمِيْت: هو وعاء السمن الذي مُنِّن بالرُّبِّ،
ويطلق علي المتين من كل شئ وفي حديث
وحشي: (كأنه حميت) قال ابن حجر: «أي زُقُّ كبير
وأكثر ما يقال ذلك إذا كان مملوءاً». انظر:
القاموس المحيط 1/146، وفتح الباري 7/368.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) قال الشيخ سليمان العودة: «وقد أرسلت للشيخ
ناصر الدين الألباني (جزاه الله خيراً) بأسانيد هذه
الروايات لدراستها فضبطها بين صحيح، وحسن
صحيح لغيره) عبدالله بن سبأ وأثره في احداث
الفتنه في صدر الاسلام ص 98 من الحاشية.

وحكى المؤرخون وأصحاب الفرق والمقالات:
أن ابن سبأ ادّعى الربوبية في علي -
فأحرقه علي - هو وأصحابه بالنار.

يقول الجرجاني: «السبئية من الرافضة
ينسبون إلى عبدالله بن سبأ، وكان أول من
كفر من الرافضة، وقال: عليّ رب العالمين
فأحرقه علي وأصحابه بالنار».⁽¹⁾

ويقول الملطي في معرض حديثه عن
السبئية: «هم أصحاب عبدالله بن سبأ. قالوا
لعلي -: أذت أنت قال: ومن أنا؟ قالوا:
الخالق البارئ فاستتابهم فلم يرجعوا،
فأوقد لهم ناراً ضخمة وأحرقهم وقال مرتجلاً:
لما رأيتُ الأمرَ أمراً منكراً * أججتُ
ناري ودعوتُ قنبراً»⁽²⁾

وذهب بعض المؤرخين إلى أن علياً -ؑ- لم يحرق ابن سبأ وإنما نفاه إلى المدائن. ثم ادّعى بعد موت علي -ؑ- أن علياً لم يموت، وقال لمن نعاه: «لو جئتمونا بدماعه في سبعين صُرّة ما صدقنا موته». (3)

(1) التعريفات ص 103.

(2) التنبيه والرد على أهل الاهواء والبدع ص 18.

(3) انظر: الفصل لابن حزم 5/36، والتبصير في الدين للإسفرائيني ص 123، والملل والنحل للشهرستاني 1/177، والأنساب للسمعاني 7/46.

ولعل القول الأول هو الصحيح ويشهد له ما جاء في صحيح البخاري: عن عكرمة -ؑ- قال: أتى عليّ -ؑ- بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال: (لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ: لا تعذبوا بعذاب الله. ولقتلتهم لقول رسول الله ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه). (1)

قال ابن حجر في شرح الحديث بعد أن ذكر بعض الروايات في هؤلاء المحرّقين وفيها: أنهم ناس كانوا يعبدون الأصنام، وفي بعضها أنهم قوم ارتدوا عن الإسلام، على اختلاف بين الروايات في تعيينهم قال بعد ذلك: «وزعم أبو المظفر الإسفرائيني في

(الملل والنحل) أن الذين أحرقهم علي طائفة من الروافض ادعوا فيه الالهية وهم السبئية. وكان كبيرهم عبدالله بن سبا يهودياً أظهر الإسلام، وابتدع هذه المقالة. وهذا يمكن أن يكون أصله: ما روينا في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبدالله بن شريك العامري قال: قيل لعلي إن هنا قوماً على باب المسجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم فقال: ويلكم ماتقولون؟ قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا...»⁽²⁾.

(1) صحيح البخاري (كتاب استتابة المرتدين... باب المرتد والمرتدة) فتح الباري 12/267 ح 6922.
(2) فتح الباري 12/270.

ثم ساق بقية الرواية وفيها أن علياً -ؑ- استتابهم ثلاثاً فلم يرجعوا، فحرقهم بالنار في أخاديد قد حُفرت لهم وقال:
إني إذا رأيت أمراً منكراً * أوقدت ناري ودعوت قنبراً

قال ابن حجر: «وهذا سند حسن»⁽¹⁾. فعلى هذا يكون تحريق علي -ؑ- للسبئية ثابتاً وسواء أكان ذلك بأثر عكرمة في البخاري أم بهذا الأثر على رأي ابن حجر -رحمه الله تعالى-.

وسياتي في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ما يشعر بميله للرأي الأول والله تعالى أعلم. والمقصود هنا هو ظهور عقائد الرافضة المتمثلة في الغلو في علي -ؑ- في تلك الفترة الزمنية المتقدمة، وإمعان علي -ؑ- في عقوبتهم حتى قال ابن عباس في ذلك ما قال. كما ثبت انكار علي -ؑ- لكل العقائد الأخرى التي ظهرت في عهده وانتظمت في سلك التشيع له: كتفضيله على عامة الصحابة وتقديمه على الشيخين، وكانتشار سب الصحابة والازراء عليهم بين أولئك الضلال. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «ولما أحدثت

(1) فتح الباري 12/270.

البدع الشيعية في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -ؑ- ردها، وكانت (ثلاث طوائف) غالية، وسبابة ومفضلة. فأما الغالية فإنه حرقهم بالنار، فإنه خرج ذات يوم من باب كندة فسجد له أقوام، فقال: ما هذا؟ فقالوا: أنت هو الله فاستتابهم ثلاثاً فلم يرجعوا فأمر في الثالث بأخاديد فحُذَّت وأضرم فيها النار، ثم قذفهم فيها وقال:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً * أججت ناري ودعوت قنبرا

وفي صحيح البخاري: (أن علياً أتى
بزنادقة فحرّقهم وبلغ ذلك ابن عباس فقال:
أما أنا فلو كنت لم أحرّقهم لنهي النبي ﷺ أن
يُعذّب بعذاب الله ولضربت أعناقهم لقول
النبي ﷺ من بدل دينه فاقتلوه).⁽¹⁾

وأما السبابة: فإنه لما بلغه من سب أبا
بكر وعمر طلب قتله، فهرب منه إلي
قرقيسيا وكلمه فيه، وكان علي يداري
أمرائه، لأنه لم يكن متمكناً ولم يكن يطيعونه
في كل ما يأمرهم به.

وأما المفضلة: فقال: لا أوتى بأحد
يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد
المفترين. وروي عنه من أكثر من ثمانين
وجهاً أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر
ثم عمر...».⁽²⁾

وعلى كل حال فعقائد الرافضة مع
ظهورها في عهد علي-ﷺ-

(1) تقدم تخريجه ص 37

(2) مجموع الفتاوى 184/35-185.

إلا أنها بقيت محصورة في أفراد لا تمثلها
طائفة أو فرقة، حتى انقضى عهد علي-ﷺ-
وهي على تلك الحال.

يقول شيخ الإسلام واصفاً ذلك الواقع وما
حصل بعد ذلك من تطور في نشأة الرافضة:

«ثم ظهر في زمن علي من تكلم بالرفض؛ لكن لم يجتمعوا ويصير لهم قوة إلا بعد مقتل الحسين -ؑ-، بل لم يظهر اسم الرفض إلا حين خروج زيد بن علي بن الحسين بعد المائة الأولى، لما أظهر الترحم على أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- رفضته الرافضة، فسموا (الرافضة) واعتقدوا أن أبا جعفر هو الإمام المعصوم، واتبعه آخرون فسموا (زيدية) نسبة إليه»⁽¹⁾.

وخلاصة القول أن الرافضة مرت في نشأتها بعدة مراحل حتى أصبحت فرقة مستقلة متميزة بعقيدها واسمها عن سائر فرق الأمة. ويمكن إبراز ذلك من خلال أربع مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: دعوة عبد الله بن سبأ إلى ما دعى إليه من الأصول التي انبنت عليها عقيدة الرافضة: كدعوته لعقيدة الرجعة وإحداثة القول بالوصية لعلي -ؑ- والظعن في الخلفاء السابقين لعلي في الخلافة.

(1) مجموع الفتاوى 28/490.

وقد ساعد ابن سبأ في ترويج فكره الضال البعيد عن روح الإسلام أمران:

الأمر الأول: اختيار ابن سبأ البيئة المناسبة لدعوته، حيث

بث دعوته في بلدان: الشام، ومصر،
والعراق، بعد أن أكثر التنقل بين هذه الأمصار
كما مر في كلام الطبري.⁽¹⁾

فنشأت هذه الدعوة في مجتمعات لم
تتمكن من فهم الإسلام الفهم الصحيح،
وتترسخ أقدامها في العلم الشرعي والفقه
بدين الله تعالى، وذلك لقرب عهدنا بالإسلام
فإن تلك الأمصار إنما فتحت في عهد عمر -رضي الله عنه-.
هذا بالإضافة إلى بعدها عن مجتمع الصحابة
في الحجاز وعدم التفقه عليهم.

الأمر الثاني: ان ابن سبأ مع اختياره
لدعوته تلك المجتمعات فإنه زيادة في المكر
والخدعة: أحاط دعوته بستار من التكتم
والسرية، فلم تكن دعوته موجهة لكل أحد،
وإنما لمن علم أنهم أهل لقبولها من جهة
الناس، وأصحاب الأغراض الخبيثة، ممن لم
يدخلوا في الإسلام إلا كيداً لأهله بعد أن
قوضت جيوش الإسلام عروش ملوكهم
ومزقتهم الكهف، وقد تقدم كلام الطبري
السابق عن ابن سبأ: «فبث دعواته، وكاتب من
كان استفسده في الأمصار، وكاتبوه، ودعوا
في السر إلى

(1) انظر ص 33 من هذا الكتاب.
ما عليه رأيهم».⁽¹⁾

ويقول في سياق وصفهم: «وأوسعوا الأرض إذاعة

وهم يريدون غير ما يظهرون»⁽²⁾.

المرحلة الثانية: إظهار هذا المعتقد، والتصريح به، وذلك بعد مقتل عثمان -ؓ-، وانشغال الصحابة رضوان الله عليهم بإخماد الفتنة التي حصلت بمقتله، فوجد هؤلاء الضلال متنفساً في تلك الظروف، وقويت تلك العقائد الفاسدة في نفوسهم، إلا أنه مع كل ذلك بقيت هذه العقائد محصورة في طائفة مخصوصة ممن أضلهم

ابن سبأ، وليست لهم شوكة ولا كلمة مسموعة عند أحد سوى من ابتلي بمصيبتهم في مقتل عثمان -ؓ-، وشاركهم في دمه من الخوارج المارقين، ومما يدل على ذلك ما نقله المؤرخون في الحوار الدائر بين هؤلاء قبيل موقعة الجمل، ومما جاء فيه كما ذكر الطبري: «قال ابن السوداء... ودّ والله الناس أنكم على جديلة⁽³⁾ ولم تكونوا مع أقوام برآء، ولو كان ذلك الذي تقول لتخطفكم كل شيء»⁽⁴⁾.

(1) انظر ص 34 من هذا الكتاب.

(2) تاريخ الطبري 4/341.

(3) الجديدة هي: القبيلة، والشاكلة والناصية،
القاموس المحيط 3/347 والمعنى هنا أي: منعزلين
في ناحية عن الناس.

(4) تاريخ الطبري 4/494.
وفي موطن آخر: «وتكلم ابن السوداء
فقال: يا قوم إن عزمكم في خلطة الناس
فصانعوهم»⁽¹⁾.

وهذا القول لا يقوله صاحب شوكة ومنعة.
ومع هذا فإنه لا ينكر دور هؤلاء السبئية وقتلة
عثمان في إشعال نار الحرب بين الصحابة، بل
ذلك مقرر عند أهل التحقيق للفتنة وأحداثها.
يقول ابن حزم مقررًا ذلك: «...وبرهان
ذلك أنهم اجتمعوا ولم يقتتلوا ولا تحاربوا،
فلما كان الليل عرف قتلة عثمان أن الإراعة
والتدبير عليهم، فبيتوا عسكر طلحة والزبير،
وبذلوا السيوف فيهم فدفع القوم عن
أنفسهم»⁽²⁾.

ويقول ابن كثير: «وبات قتلة عثمان بشر
ليلة، وباتوا يتشاورون وأجمعوا على أن يثيروا
الحرب من الغلس»⁽³⁾.

المرحلة الثالثة: اشتداد أمرهم
وقوتهم، واجتماعهم تحت قيادة واحدة، وذلك
بعد مقتل الحسين -ؑ- للأخذ بثأر الحسين
والانتقام له من أعدائه.

يقول الطبري ضمن حوادث سنة أربع وستين للهجرة: «وفي

(1) تاريخ الطبري 4/494.

(2) الفصل في الممل والاهواء والنحل 4/239.

(3) البداية والنهاية 7/251.

هذه السنة تحركت الشيعة بالكوفة، واتعدوا الاجتماع بالنخيلة سنة خمس وستين للمسير لأهل الشام للطلب بدم الحسين بن علي، وتكاتبوا في ذلك»⁽¹⁾.

وكان مبدأ أمرهم ما ذكره الطبري أيضاً من رواية عبدالله بن عوف بن الأحمر الأزدي أنه قال: «لما قتل الحسين بن علي ورجع ابن زياد من معسكره بالنخيلة، فدخل الكوفة، تلاقت الشيعة بالتلاوم والتندم، ورأت أنها قد أخطأت خطأ كبيراً بدعائهم الحسين إلى النصره وتركهم إجابته، ومقتله إلى جانبهم لم ينصروه، ورأوا أنه لا يغسل عارهم والإثم عنهم في مقتله إلا بقتل من قتله، أو القتل فيه، ففزعوا بالكوفة إلى خمسة نفر من رؤوس الشيعة: إلى سليمان بن صرد الخزاعي، وكانت له صحبة مع النبي ﷺ، وإلى المسيب بن نجبة الفزاري، وكان من أصحاب علي وخيارهم، وإلى عبدالله بن سعد ابن نفيل الأزدي، وإلى عبدالله بن وال التيمي،

وإلى رفاعه بن شداد البجلي. ثم إن هؤلاء
النفر الخمسة اجتمعوا في منزل سليمان بن
صُرْد وكانوا من خيار أصحاب علي، ومعهم
أناس من الشيعة وخيارهم ووجوههم»⁽²⁾.

(1) تاريخ الطبري 5/551.

(2) المصدر نفسه 5/552.

وكان هذا الاجتماع عاماً يشمل كافة
الشيعة، وقد اجتمع إلى سليمان بن صُرْد نحو
من سبعة عشر ألفاً، ثم لم تعجب سليمان
قلتهم فأرسل حكيم بن منقذ فنادى في
الكوفة بأعلى صوته: (يا ثارات الحسين) فلم
يزل ينادي حتى خرج إلى النخلة أشرف أهل
الكوفة وخرج الناس معهم فكانوا قريباً من
عشرين ألفاً.⁽¹⁾

ثم إنه في هذه الأثناء قدم المختار بن أبي
عبيد الثقفي إلى الكوفة «فوجد الشيعة قد
التفت على سليمان بن صرد وعظموه
تعظيماً زائداً، وهم معدون للحرب، فلما
استقر المختار عندهم بالكوفة دعا إلى إمامة
المهدي محمد بن علي بن أبي طالب وهو
محمد بن الحنفية، ولقبه بالمهدي فاتبعه على
ذلك كثير من الشيعة، وفارقوا سليمان بن
صرد، وصارت الشيعة فرقتين، الجمهور منهم
مع سليمان، يريدون الخروج على الناس

ليأخذوا بثأر الحسين، وفرقة أخرى مع المختار يريدون الخروج للدعوة إلى إمامة محمد بن الحنفية، وذلك عن غير أمر ابن الحنفية ورضاه، وإنما يتقولون عليه ليروجوا على الناس به، وليتوصلوا إلى أغراضهم الفاسده.⁽²⁾

فكان هذا بداية اجتماع الشيعة. ثم يذكر المؤرخون خروج

(1) انظر البداية والنهاية لابن كثير 8/254.

(2) المصدر نفسه 8/251.

سليمان بن سرد بمن كان معه من الشيعة إلى الشام، فالتقوا مع أهل الشام عند عين تسمى «عين الوردة» واقتتلوا اقتتالاً عظيماً لمدة ثلاثة أيام، يقول ابن كثير في وصفه: «لم ير الشيب والمرد مثله لا يحجز بينهم إلا أوقات الصلوات إلى الليل»⁽¹⁾، ثم انتهى القتال بينهم بقتل سليمان بن سرد رحمه الله وكثير من أصحابه، وهزيمتهم، وعودة من بقي من أصحابه إلى الكوفة.⁽²⁾

وأما المختار بن أبي عبيد: فلما رجع من بقي من جيش سليمان إلى الكوفة وأخبروه بما كان من أمرهم، وما حل بهم فترحم على سليمان ومن كان قتل معه، وقال: «وبعد فأنا الأمير المأمون قاتل الجبارين

والمفسدين، إن شاء الله فأعدّوا واستعدوا
وأبشروا»⁽³⁾.
يقول ابن كثير: «وقد كان قبل قدومهم
أخبر الناس بهلاكهم عن ربه⁽⁴⁾، الذي كان يأتي
إليه من الشيطان، فإنه قد كان يأتي إليه
شيطان فيوحي إليه قريباً مما كان يوحي
شيطان مسيلمة له»⁽⁵⁾.

-
- (1) البداية والنهاية لابن كثير 8/257.
(2) انظر تاريخ الطبري 5/598-599، والبداية
والنهاية 8/256-257.
(3) البداية والنهاية لابن كثير 8/258.
(4) هكذا وردت في المصدر ولعلها: (رئيه) والرئي:
هو الجن يتعرض للإنسان يريه الكهانة. لسان
العرب 14/297.
(5) المصدر نفسه 8/257.

«ثم إن المختار بعث الأمراء إلى النواحي
والبلدان والرساتيق،
من أرض العراق وخراسان، وعقد الألوية
والرايات... ثم شرع المختار يتتبع قتلة
الحسين من شريف ووضع فيقتله»⁽¹⁾.

المرحلة الرابعة: انشقاق الرافضة عن
الزيدية، وباقي فرق الشيعة، وتميزها
بمسماها وعقيدتها. وكان ذلك على وجه
التحديد في سنة إحدى وعشرين ومائة عندما

خرج زيد بن علي بن الحسين علي هشام بن عبد الملك⁽²⁾ فأظهر بعض من كان في جيشه من الشيعة الطعن علي أبي بكر وعمر فمنعهم من ذلك، وأنكر عليهم فرفضوه، فسموا بالرافضة، وسميت الطائفة الباقية معه بالزيدية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن أول ما عرف لفظ الرافضة في الإسلام: عند خروج زيد بن علي في أوائل المائة الثانية، فسئل عن أبي بكر وعمر، فتولاهما فرفضه قوم فسموا رافضة»⁽³⁾.

وقال: «ومن زمن خروج زيد افتقرت الشيعة إلى رافضة وزيدية، فإنه لما سئل عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما رفضه قوم فقال لهم: رفضتموني، فسموا رافضة لرفضهم إياه، وسمى من لم

(1) البداية والنهاية لابن كثير 8/271.

(2) انظر: تاريخ الطبري 7/160.

(3) مجموع الفتاوى 13/36.

يرفضه من الشيعة زيدياً لانتسابهم إليه»⁽⁴⁾.
ومنذ ذلك التاريخ، تميزت الرافضة عن باقي فرق الشيعة، فأصبحت فرقه مستقلة باسمها ومعتقداتها والله تعالى أعلم.



(1) منهاج السنة 1/35.

المبحث الثالث تعريف موجز بأهم عقائد الرافضة

تعتبر الرافضة بعقائدها المغرقة في الكفر والضلال، والموغلة في الشر والفساد، من أبعد الفرق المنتسبة للإسلام عن العقيدة الإسلامية الصحيحة بل إن عقائد الرافضة التي انفردت بها مناقضة جملة وتفصيلاً لحقائق الإسلام، وأصول الإيمان، كما هو معلوم ومقرر عند أهل العلم والتحقيق.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى -وهو الخبير بهم- في كتابه العظيم (منهاج السنة) الذي ألفه للرد على الرافضة: «فما أذكره في هذا الكتاب، من ذم الرافضة، وبيان كذبهم، وجهلهم، قليل من كثير مما أعرفه منهم ولهم شر كثير لأعرف تفصيله... إلى أن قال: والله يعلم وكفى بالله علماً ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شرّ منهم: لا أجهل، ولا أكذب، ولا أظلم، ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان، وأبعد عن حقائق الإيمان منهم»⁽¹⁾.

وسأذكر هنا بعض عقائد الرافضة التي خالفوا فيها الكتاب والسنة وسائر الأمة،

مستدلاً على كل ما أقول بما جاء في كتبهم

(1) منهاج السنة 5/160.

المعتمدة والموثقة، وبأقوال علمائهم المشهورين المعظمين عندهم، وذلك حتى يقف القارئ الكريم على ما عند القوم من كفر وضلال، وزيف وفساد، مراعيًا أن يكون العرض على سبيل الإيجاز. فمن عقائد الرافضة:

عقيدة البداء لله تعالى:

يطلق البداء في اللغة على معنيين:

المعنى الأول: (الظهور بعد الخفاء).

يقال: بدا الشيء بُدوّاً وبداءً أي: ظهر ظهوراً بيناً⁽¹⁾ ومنه قوله تعالى: { **وبدأهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون** }⁽²⁾ أي ظهر لهم من الله من العذاب ما لم يكن في حسابهم.⁽³⁾

المعنى الثاني: (تغير الرأي عما كان

عليه).

قال ابن فارس: «تقول بَدَا لي في هذا الامر بَدَاءً: أي تغير رأيي عما كان عليه».⁽⁴⁾ وقال الجوهرى: «بدا له في الأمر بَدَاءً أي: نشأ له فيه رأي».⁽⁵⁾

(1) مفردات القرآن للراغب الأصفهاني ص 113،
القاموس المحيط للفيروزآبادي 4/302.

(2) سورة الزمر آية 47.

(3) انظر: تفسير ابن كثير 4/57.

(4) مقاييس اللغة 1/212.

(5) الصحاح 1/77.

والبداء بمعنييه المتقدمين غير جائز على
الله تعالى؛ لأنه يستلزم الجهل بالعواقب،
وحدوث العلم. والله تعالى منزّه عن ذلك.
قال ابن الأثير: «والبداء استصواب شئ
علم بعد أن لم يعلم، وذلك على الله غير جائز».⁽¹⁾

والرافضة يجيزون إطلاق البداء على الله
تعالى، بل لهم في ذلك مبالغات عظيمة تفوق
حد الوصف، حتى أصبحت هذه العقيدة
الفاسدة من أقوى العقائد عندهم جاء في
الكافي⁽²⁾ الذي يعد من أصح الأصول عندهم
تحت باب "البداء" من كتاب التوحيد عن زرارة
بن أعين عن بعض الأئمة: «ما عُبدَ الله بشئ
مثل البَدَاء».⁽³⁾
وفيه عن أبي عبد الله: «ما عَظَّمَ اللهُ بمثل
البَدَاء».⁽⁴⁾

(1) النهاية 1/109.

(2) كتاب الكافي لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني
المتوفى سنة 328 هـ من أصح الكتب عندهم.
قال أغا بزرك الطهراني: «الكافي في الحديث:
هو أجل الكتب الأربعة الأصول المعتمدة، لم يكتب
مثله في المنقول من آل الرسول...»
الذريعة 17/245.

وقال عباس القمي: «هو أجل الكتب الاسلامية، وأعظم المصنفات الإمامية، والذي لم يعمل للإمامية مثله». حاشية الاحتجاج للطبرسي ص 469.
(3) الكافي 1/146.

(4) المصدر نفسه 1/146.

وعنه أيضاً: «لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»⁽¹⁾.
وعقيدة البداء هي محل إجماع الرافضة، كما نقل إجماعهم عليها إمامهم المفيد⁽²⁾ وصرح بمخالفة الرافضة فيها لسائر الفرق الإسلامية: يقول: «واتفقوا (أي الإمامية) على إطلاق لفظ البداء في وصف الله تعالى، وإن كان ذلك من جهة السمع دون القياس... وأجمعت المعتزلة، والخوارج، والزيدية، والمرجئة، وأصحاب الحديث، على خلاف الإمامية في جميع ما عدناه»⁽³⁾.

وعقيدة البداء عند الرافضة، من أعظم ما شنع به الناس عليهم، ولذا حاول بعضهم التخلص من هذه الفضيحة بتأول معنى البداء على الله بأنه لا يستلزم الجهل، وأنه نسخ في التكوين كالنسخ في التشريع⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه 1/148.

(2) هو: محمد بن محمد بن النعمان المشهور بالمفيد المتوفى عام 413هـ.

قال عنه الطوسي: «انتهت إليه رياسة الإمامية في وقته» الفهرست للطوسي ص190.
وقال عنه يوسف البحراني: «من أجل مشايخ الشيعة ورئيسهم وأستاذهم». لؤلؤة البحرين ص358.

(3) أوائل المقالات ص48،49.
(4) انظر: حق اليقين في مفرق أصول الدين لعبد الله شبر 1/78.

لكن أنى لهم ذلك وقد جاء في كتبهم، وعلى السنة علمائهم نسبة الجهل وحدث العلم صراحة لله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

جاء في تفسير العياشي⁽¹⁾ - من أشهر كتب التفسير عندهم - عن أبي جعفر أنه قال في تفسير قوله تعالى: { **وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** }⁽²⁾ قال: «كان في العلم والتقدير ثلاثين ليلة، ثم بدا لله فزاد عشراً فتم ميقات ربه الأول والآخر أربعين ليلة»⁽³⁾.

فتأمل أيها القارى قولهم: «كان في العلم والتقدير» لتعلم نسبتهم حدث العلم صراحة لله تعالى.

ومن الروايات الصريحة أيضاً في ذلك مارواه إمامهم الملقب

(1) العياشي: هو محمد بن مسعود بن عياش.

وصفه الطوسي بقوله: «كان أكثر أهل المشرق
علماً وفضلاً وأدباً وفهماً ونبلاً في زمانه». رجال
الطوسي ص 497.

وقال عنه المجلسي: «من عيون هذه الطائفة
ورئيسها وكبيرها» مقدمة بحار الأنوار ص 130.
وقال الطباطبائي في تفسيره: «إن من أحسن ما
ورثناه من ذلك (أي: علم التفسير) كتاب التفسير
المنسوب إلى شيخنا العياشي» مقدمة تفسير
العياشي 1/4.

(2) البقرة 51.

(3) 1/44.

بالصدوق⁽¹⁾ ونسبه إلى جعفر الصادق - وهو
من ذلك برئ -، أنه قال: «مابدا لله في شئ
كما بدا له في إسماعيل ابني»⁽²⁾.

قال الصدوق في تفسيره: «يقول ما ظهر
لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني إذ
اخترمه في حياتي»⁽³⁾.

وكما دلت هذه الروايات في كتبهم على
نسبة الجهل لله تعالى، فقد دلت على ذلك
أقوال علمائهم المتقدمين والمعاصرين.

يقول الطوسي⁽⁴⁾ الملقب عندهم (بشيخ
الطائفة) معللاً ما جاء في كتبهم من الروايات
التي وقتت خروج المهدي عندهم، ثم افتضح
كذبهم بعدم خروجه في الزمن الذي
حددوه: «فالوجه في هذه الأخبار أن تقول إن

صحت: أنه لا يمتنع أن يكون الله تعالى قد وُقِّت هذا الأمر

(1) هو: محمد بن علي بن الحسين بن موسى الملقب بالصدوق، المتوفى 381هـ.

قال عنه المجلسي: «أمره في العلم والفهم، والثقافة، والفقاهة، والجلالة، الوثاقة، وكثرة التصنيف، وجودة التأليف، فوق أن تحيطه الأقلام...» مقدمة بحار الأنوار ص 68

(2) كمال الدين وتمام النعمة 69.

(3) المصدر السابق.

(4) هو: محمد بن الحسن الطوسي، المتوفى 460هـ.

قال عنه الحلبي: «شيخ الإمامية -قدس الله روحه- رئيس الطائفة جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة عين صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقهاء...» رجال الحلبي ص 148.

في الأوقات التي ذكرت، فلما تجدد ما تجدد، تغيرت المصلحة واقتضت تأخيره إلى وقت آخر وكذلك فيما بعد»⁽¹⁾.

ويقول الطوسي أيضاً مصرحاً بما هو أظهر من هذا في نسبه الجهل لله، تعالى الله عن ذلك: «وذكر سيدنا المرتضى -قدس الله روحه- وجهاً آخر في ذلك (البداء) وهو أن قال: يمكن حمل ذلك على حقيقته بأن يقال: بدا بمعنى أنه ظهر له من الأمر ما لم يكن ظاهراً له، وبدا له من النهي ما لم يكن ظاهراً له، لأنه قبل وجود الأمر والنهي لا يكونان

ظاهرين مدركين، وإنما يعلم أنه يأمر أو ينهي في المستقبل، وأما كونه أمراً وناهياً فلا يصح أن يعلمه إلا إذا وجد الأمر والنهي وجرى ذلك مجرى الوجهين المذكورين في قوله تعالى: **{ ولنبليونكم حتى نعلم المجاهدين منكم }**⁽²⁾ بأن تحمله على أن المراد: حتى نعلم جهادكم موجوداً، وإنما يعلم ذلك بعد حصوله، فكذلك القول في البداء، وهذا وجه حسن جداً⁽³⁾.

فتبين بهذا بيان معتقد الرافضة في الله ﷻ، ونسبتهم الجهل له وعدم علمه بالعواقب والمصالح إلا بعد وقوعها. ولا أظن أن أحداً من

(1) الغيبة ص 263.

(2) محمد: 31.

(3) نقلاً عن مجمع البحرين للطريحي 1/47.

أهل العقل والفهم، بعد هذه النقول الموثقة من كتب القوم يصدق دعوى الرافضة في براءتهم من هذه الفضيحة.

وقد قال الشاعر:

خذ ماتراه ودع شيئاً سمعت به * في
طلعة البدر ما يغنيك عن زحل

عقيدة تحريف القرآن عند الرافضة:

يعتقد الرافضة أن القرآن الكريم الموجود اليوم بين دفتي المصحف: محرّف ومبدّل. وأن هذا المصحف لا يمثل إلا جزءاً يسيراً من القرآن المنزل على النبي ﷺ، وأن الذي حرّف القرآن هم الصحابة وذلك بحذف فضائهم الواردة في القرآن وفضائل علي -عليه السلام- وآل البيت التي جاءت منصوصاً عليها في القرآن الكريم.

وقد دل على اعتقادهم هذه العقيدة الفاسدة روايات كثيرة امتلأت بها كتبهم المشهورة والموثقة عندهم منها: ما جاء في كتاب بصائر الدرجات للصفار⁽¹⁾

بسند عن أبي جعفر أنه قال: «ما يستطيع أحد أن يدعى أنه جمع القرآن كله

(1) هو: محمد بن الحسن الصفار، وفاته عام 290هـ. قال عنه النجاشي: «كان وجهاً في أصحابنا القميين ثقة عظيم القدر...». مقدمة بحار الأنوار ص 89.

وقال كوجه باغي عن كتاب بصائر الدرجات: «إنه من الأصول المعتبرة والمعتمدة عند الأصحاب». مقدمة بصائر الدرجات ص 6.

ظاهره وباطنه غير الأوصياء». (1) وعنه أيضاً: «مامن أحد من الناس يقول إنه جمع القرآن كله كما أنزل الله إلا كذاب،

وما جمعه وما حفظه كما أنزل إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده»⁽²⁾.
وفي تفسير العياشي عن أبي عبد الله: «لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين»⁽³⁾.
وفيه عن أبي جعفر: «لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه ما خفى حقنا على ذي حجب...»⁽⁴⁾.
وجاء في الكافي بيان مقدار ما أسقط من القرآن -بزعمهم- فعن أبي عبد الله: «إن القرآن الذي جاء به جبريل -إلى محمد ﷺ سبعة عشر ألف آية»⁽⁵⁾.
وهذا يعنى أن ثلثي القرآن قد أسقطا، حيث إن عدد آيات القرآن الموجود الآن لا يتجاوز (6236) آية⁽⁶⁾.

(1) ص 213.

(2) بصائر الدرجات ص 213.

(3) 1/13.

(4) تفسير العياشي 1/13.

(5) أصول الكافي 2/634.

(6) انظر: تفسير ابن كثير 1/7.

وجاء في كتاب سليم بن قيس⁽¹⁾ الذي يسمى عندهم (أبجد الشيعة): «إن الأحزاب تعدل سورة البقرة، والنور ستون ومائة آية،

والحجرات ستون آية والحجر تسعون آية...».⁽²⁾

والروايات في كتب الرفض المصروفة بتحريف القرآن كثيرة جداً وإنما سقت هنا أمثلة يستدل بها وقد أخبر عن استفاضتها وتواترها عندهم كبار علمائهم ومحققهم. يقول المفيد: «ان الأخبار جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان».⁽³⁾

(1) سليم بن قيس الهلالي، توفي سنة 90هـ، زعموا انه من أصحاب علي -ع- . قال المجلسي في الثناء على كتابه: «هو أصل من أصول الشيعة وأقدم كتاب صنف في الإسلام...». وعند الصادق أنه قال: «من لم يكن عنده من شيعتنا ومحبينا كتاب سليم بن قيس الهلالي فليس عنده من أمرنا شيء». مقدمة بحار الأنوار ص189.

(2) كتاب سليم بن قيس ص122.

(3) أوائل المقالات ص91.

ويقول هاشم البحراني⁽¹⁾ -أحد كبار مفسريهم-: «اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد

رسول الله ﷺ شئ من التغييرات وأسقط
الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات
والآيات»⁽²⁾.

ويقول أيضاً: «وعندي في وضوح صحة
هذا القول (أي تحريف القرآن) بعد تتبع
الأخبار وتفحص الآثار بحيث يمكن الحكم
بكونه من ضروريات مذهب التشيع وأنه من
أكبر مقاصد الخلافة»⁽³⁾.

ويقول نعمة الله الجزائري⁽⁴⁾: «إن الأخبار
الدالة على هذا (التحريف) تزيد على ألفي
حديث، وادعى استفاضتها جماعة كالمفيد،

(1) هاشم بن سليمان البحراني، توفي سنة 1107هـ.
قال عنه يوسف البحراني: «كان فاضلاً محدثاً
جامعاً متتبعاً للأخبار بما لم يسبق إليه سابق
سوى شيخنا المجلسي، وقد صنف كتباً عديدة تشهد
بشدة تتبعه واطلاعه». لؤلؤة البحرين ص 63.
(2) مقدمة تفسير البرهان في تفسير القرآن ص 36.
(3) المرجع نفسه ص 49.
(4) نعمة الله بن عبدالله الجزائري، متوفي سنة
1112هـ.

قال عنه الحر العاملي: «فاضل عالم محقق جليل
القدر». أمل الآمل 2/336.
والمحقق الداماد، والعلامة المجلسي...»⁽¹⁾.
فهذه أقوال أئمتهم ومحققهم الكبار
تقطع بتواتر واستفاضة الروايات في كتبهم

بدعوى تحريف القرآن وتبديله، وأنها تبلغ الآلاف مما جعل بعض هؤلاء العلماء يقطع بأن هذه العقيدة من ضروريات المذهب عندهم وأكبر مقاصد الإمامة.

وزيادة على ما جاء في كتبهم من آلاف الروايات الدالة على دعوى تحريف القرآن، فإن أقوال علمائهم ومنظريهم، وأهل الاجتهاد فيهم، جاءت مؤكدة لتلك العقيدة الفاسدة. ولعل المقام هنا لا يتسع لنقل كلامهم هنا وإنما أذكر من نقل إجماعهم على ذلك من كبار علمائهم.

يقول المفيد ناقلاً إجماعهم على ذلك، وخلافهم لسائر فرق الأمة في هذه العقيدة: «واتفقوا (أي: الإمامية) أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي ﷺ وأجمعت المعتزلة، والخوارج، والمرجئة، وأصحاب الحديث، على خلاف الإمامية في جميع ما عدناه»⁽²⁾.

وإن من الأدلة القوية، والبراهين الجلية، والأمثلة الحية التي تقطع بفسوخ هذه العقيدة في نفوس الرافضة، وتوهن حجة كل مراوغ

(1) نقلاً عن فصل الخطاب ص 248.

(2) أوائل المقالات ص 49.

ومخادع منهم في التنصل من شؤم هذه العقيدة في الظاهر، ما قام به النوري الطبرسي، أحد كبار علمائهم المتأخرين الهالك في سنة 1320هـ⁽¹⁾، عندما ألف كتاباً ضخماً في إثبات دعوى تحريف القرآن عند الرافضة، سماه: (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) صدره بثلاث مقدمات يتبعها بابان:

الأول: في الأدلة على تحريف القرآن بزعمه.

والثاني: في الرد على القائلين بصحة القرآن من الأمة.

وقد أودع الطبرسي في كتابه هذا آلاف الروايات الدالة على تحريف القرآن بزعمهم، حيث أورد في الفصلين الأخيرين فقط من الباب الأول المكون من اثني عشر فصلاً (1602) رواية هذا غير ما أورده في الفصول الأخرى من هذا الباب والمقدمات الثلاث والباب الثاني.

وقال معتذراً عن قلة ما جمعه: «ونحن نذكر منها ما يصدق به

(1) هو: حسين بن محمد تقي الدين النوري الطبرسي.

قال عنه أغا بزرك الطهراني: «... إمام أئمة الحديث والرجال في الأعصار المتأخرة، ومن أعظم علماء الشيعة، وكبار رجال الإسلام في هذا القرن... وكان آية من آيات الله العجبية كمنت فيه مواهب غريبة وملكات شريفة، أهلته لأن يعد في الطليعة من علماء الشيعة... ترك شيخنا آثاراً هامة قلما رأت عين الزمان نظيرها في حسن النظم وجودة التأليف وكفى بها كرامة له». نقباء البشر 2/544-545-549.

دعواهم مع قلة البضاعة»⁽¹⁾.

وقال موثقاً هذه الروايات: «واعلم أن تلك الأخبار منقولة من الكتب المعتبرة التي عليها معوّل أصحابنا في إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية»⁽²⁾.

وقد قرر الطبرسي في كتابه هذا في بحث مستفيض وتتبع دقيق لأقوال علمائهم مدعماً بحثه بالنقول الموثقة، أن القول بتحريف القرآن وتغييره واعتقاد نقصه وتبديله، هي عقيدة أجلة علمائهم ومحققهم الذين هم قدوتهم في الدين، ومحل الثقة منهم فيه.

وقال بعد أن سرد حشداً هائلاً من أسماء علمائهم القائلين بالتحريف استغرقت خمس صفحات من كتابه⁽³⁾: «ومن جميع ما ذكرنا ونقلنا، بتتبعي القاصر، يمكن دعوى الشهرة

العظيمة بين المتقدمين وانحصار المخالفين فيهم بأشخاص معينين يأتي ذكرهم»⁽⁴⁾.
ثم ذكر أن هؤلاء المخالفين هم: الصدوق، والمرتضى، وشيخ الطائفة الطوسي، قال: «ولم يعرف من القدماء موافق لهم»⁽⁵⁾، وذكر

(1) فصل الخطاب ص 249.

(2) المصدر نفسه ص 249.

(3) انظر: فصل الخطاب ص 25-30.

(4) فصل الخطاب ص 30.

(5) المصدر نفسه ص 32.

أنه تبعهم الطبرسي صاحب كتاب مجمع البيان، وقال: «وإلى طبقتهم لم يعرف الخلاف صريحاً إلا من هؤلاء المشايخ الأربعة»⁽¹⁾.
ثم اعتذر بعد ذلك عن بعض هؤلاء العلماء في عدم قولهم بتحريف القرآن بأن الذي حملهم على ذلك التقية والمداراة للمخالفين.
قال معتذراً عن الطوسي عما أورده في كتابه (التبيان) من القول بعدم التحريف: «ثم لا يخفى على المتأمل في كتاب التبيان أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين... وهو بمكان من الغرابة لو لم يكن على وجه المماشاة...»⁽²⁾.
وبمثل ذلك ألمح في توجيه قول الطبرسي فقال بعد أن ذكر قوله: «لكنه

اعتمد في سورة النساء على أخبار تضمنت نقصان كلمه: (إلى أجل مسمى) من آية المتعة»⁽³⁾.

وقد سبق النوري الطبرسي في الاعتذار لهؤلاء العلماء: نعمة الله الجزائري حيث قال بعد أن نقل اجماع علماء الإمامية على عقيدة التحريف: «نعم قد خالف فيها المرتضى والصدوق والشيخ الطبرسي، وحكوا أن ما بين دفتي هذا المصحف هو القرآن لاغير، ولم يفتح فيهِ»

(1) فصل الخطاب ص 34.

(2) المصدر نفسه ص 34.

(3) المصدر نفسه ص 34.

تحريف ولا تبديل ... والظاهر أن هذا القول صدر منهم لأجل مصالح كثيرة: منها سد باب الطعن عليها، بأنه إذا جاز هذا في القرآن، فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه، مع جواز لحوق التحريف لها

-وسياتي الجواب عن هذا- كيف وهؤلاء الأعلام رووا في مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن، وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا»⁽¹⁾.

وبهذا يظهر أن القول بتحريف القرآن واعتقاد تغييره وتبديله هو محل إجماع علماء

الرافضة قاطبة، كما حقق ذلك الطبرسي في فصل الخطاب، ودلت عليه النقول السابقه عن كبار علمائهم، وأنه لم يخالف في هذه العقيدة أحد من علمائهم، حتى وقت تأليف (فصل الخطاب) إلا أربعة منهم حملهم على ذلك التقية والمداراة للمخالفين، على ما نص على ذلك الطبرسي ومن قبله نعمة الله الجزائري. وكما أثبتت ذلك البحوث المعاصرة التي بحثت هذه المسألة وأيدت ذلك بذكر شواهد كثيرة من الروايات الدالة على التحريف الواردة في كتب هؤلاء المشايخ الأربعة⁽²⁾، مما يدل على اعتقادهم مضمونها

(1) الأنوار النعمانية 2/358-359.

(2) انظر: الشيعة والقرآن، لإحسان إلهي ظهير ص 68-71، وبذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود 1/405-407.

وموافقهم لسائر علماء الرافضة فيما ذهبوا إليه، من اعتقاد تحريف القرآن وتبديله، وإن أظهروا خلافه تقية ونفاقاً، وخداعاً لأهل السنة.

وهذا المسلك هو الذي سلكه بعض الرافضة اليوم، لما رأوا من تشنيع الناس عليهم في هذه العقيدة، وهو إظهار القول بصحة القرآن وتمامه، وإبطان تلك العقيدة

الفاسدة، الراسخة الجذور في نفوسهم، والتي عليها أسلافهم، وهي اعتقاد تحريف القرآن وتبديله على أيدي الصحابة. وهذا ما اعترف به أحد كبار علمائهم المعاصرين⁽¹⁾ عندما قال: «إن علماء الشيعة الذين أنكروا التحريف في القرآن لا يحمل إنكارهم إلا على التقيّة»⁽²⁾.

فظهر بهذا اتفاق علماء الرافضة قدماء ومعاصرين على هذه العقيدة الفاسدة. ولا ينبغي لمسلم بعد ذلك أن ينخدع ببعض أقوال المعاصرين منهم، فيما يظهرون من البراءة من هذه العقيدة نفاقاً وخداعاً للمسلمين، على ما يبيح لهم دينهم ذلك باسم (التقيّة) التي هي تسعة أعشار دينهم، ولا يقوم دينهم إلا عليها.

فهل يعي المغرورون المخدوعون بهم أم أن على قلوب أفعالها !!

(1) هو: أحمد سلطان أحمد من كبار علمائهم في الهند.

(2) تصحيح كتابين ص 18، (ط/ الهند)، نقلاً عن: (الرد على الدكتور عبدالواحد وافي) لإحسان إلهي ظهير ص 93.

عقيدتهم في الإمامة والأئمة:

يعتقد الرافضة أن الإمامة ركن عظيم من أركان الإسلام، وأصل أصيل من أصول الإيمان، لا يتم إيمان المرء إلا باعتقادها، ولا يقبل منه عمل إلا بتحقيقها.

روى الكليني عن أبي جعفر أنه قال: «بني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، والولاية، قال زراره: فقلت وأي شئ من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية»⁽¹⁾.

ويقول هاشم البحراني: «فبحسب الأخبار الواردة في أن الولاية أي: الإقرار بنبوة النبي ﷺ وإمامة الأئمة، والالتزام بهم، وبغض أعدائهم ومخالفهم، أصل الإيمان مع توحيد الله - ﷻ - بحيث لا يصح الدين إلا بذلك كله. بل إنها سبب إيجاد العالم وبناء حكم التكليف، وشرط قبول الأعمال»⁽²⁾.

ويقول المجلسي⁽³⁾: «ولا ريب في أن الولاية والاعتقاد بإمامة

(1) أصول الكافي 2/18.

(2) مقدمة البرهان في تفسير القرآن ص 19.

(3) هو: محمد باقر المجلسي، متوفى سنة 1111هـ، من كبار علمائهم المتأخرين المكثرين من التأليف. قال عنه الحر العاملي: «عالم، فاضل، ماهر، محقق، مدقق، علامة، فهامة، فقيه، متكلم، محدث، ثقة ثقة،

جامع للمحاسن والفضائل، جليل القدر، عظيم الشأن». أمل الآمل 2/248.

الأئمة عليهم السلام، والإذعان لهم، من جملة أصول الدين، وأفضل من جميع الأعمال البدنية لأنها مفتاحهن»⁽¹⁾.

ويقول المظفر⁽²⁾ -وهو من علمائهم المعاصرين-: «نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين، لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين، مهما عظموا، بل يجب النظر فيها، كما يجب النظر في التوحيد والنبوة»⁽³⁾.

ولا يكتفى الرافضة بإضفاء هذه القداسة الشرعية على عقيدة الإمامة في دينهم، حتى جعلوها بمنزلة التوحيد، وعليها مدار الإيمان، وقبول الأعمال، بل ذهبوا مذهباً بعيداً في غلوهم في الإمامة ومكانتها، فجعلوها ضرورة كونه لثبات الأرض، وأن الأرض لو بقيت بغير إمام لمادت وساخت بأهلها. يوضح ذلك جملة من الروايات أوردها الصّغار في كتابه (بصائر الدرجات) في باب مستقل بعنوان «باب أن الأرض لا تبقى بغير إمام ولو بقيت لساخت» ومما أورده تحت هذا

(1) مرآة العقول 7/102.

(2) هو: محمد بن رضا المظفر، من علمائهم المعاصرين، توفي سنة 1383هـ. أثنى عليه أغا

بزرک الطهراني فقال: «عالم جليل، وأديب معروف... من أفاضل أهل العلم، وأشرف أهل الفضل والأدب له سيرة طيبة من يومه». نقباء البشر في القرن الرابع عشر 2/772-773.
(3) عقائد الإمامية ص 102.

الباب مانسبوه إلي أبي جعفر أنه قال: «لو أن الإمام رفع من الأرض ساعة لساخت بأهلها كما يمج البحر بأهله».⁽¹⁾

وعن أبي عبدالله أنه سئل: «أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: لو بقيت بغير إمام لساخت».⁽²⁾

ويعتقد الرافضة أن الأئمة بعد النبي ﷺ اثنا عشر إماماً اختارهم الله تعالى واصطفاهم للإمامة جاء في كتاب (كشف الغمة) للأربلي⁽³⁾، نسبه إلى علي-ﷺ- أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الأئمة من بعدي اثنا عشر، أولهم أنت يا علي، وآخرهم القائم الذي يفتح على يديه مشارق الأرض ومغاربها».⁽⁴⁾

وعن زرارة بن أعين قال: سمعت أبا جعفر-ﷺ- يقول: «نحن اثنا عشر إماماً، منهم: حسن، وحسين، ثم الأئمة من ولد الحسين».⁽⁵⁾

(1) بصائر الدرجات ص 508.

(2) المصدر نفسه ص 508.

(3) هو: علي بن عيسى الأربلي، المتوفى عام 693هـ.

قال عنه المجلسي: «من أكابر محدثي الشيعة، وأعظم علماء المائة السابعة وثقاتهم». مقدمة بحار الأنوار ص 145.

(4) كشف الغمة 2/507.

(5) الخصال للصدوق ص 478.

ويزعم الرافضة أن إمامة هؤلاء الأئمة ثابتة بالنص عليهم من الله، وأن النبي ﷺ عُرج به إلى السماء مائة وعشرين في كل مرة يوصى بولاية علي.

جاء في كتاب بصائر الدرجات عن أبي عبدالله أنه قال: «عرج بالنبي ﷺ إلى السماء مائة وعشرين مرة مامن مرة إلا وقد أوصى الله النبي ﷺ بولاية علي والأئمة من بعده أكثر مما أوصاه بالفرائض»⁽¹⁾.

وللرافضة في الأئمة غلو يفوق الوصف، ويتجاوز كل حد، في صور متعددة وأمثلة متنوعة، تمجها النفوس، وتأبأها العقول والفترة السليمة، وتعارضها النصوص الشرعية.

فمن ذلك وصفهم لهم بصفات الربوبية وإخراجهم عن طبائعهم البشرية إلى منزلة رب البرية، جاء في بصائر الدرجات فيما

نسبوه إلى علي - ؑ- أنه قال: «أنا عين الله، وأنا يد الله، وأنا جنب الله، وأنا باب الله»⁽²⁾. وفي روايه أخرى أنه قال: «أنا علم الله، وأنا قلب الله الواعي، ولسان الله الناطق، وعين الله الناظر، وأنا جنب الله، وأنا يد الله»⁽³⁾.

(1) بصائر الدرجات ص 99.

(2) المصدر نفسه ص 81.

(3) المصدر نفسه.

وفي كتاب علم اليقين لعبد الله شبر⁽¹⁾ عن ابن عباس - وهو من ذلك بريء-: «إن الله تعالى يوم القيامة يولي محمداً حساب النبيين، ويولي علياً حساب الخلق أجمعين»⁽²⁾. وروى سليم بن قيس افتراءً على رسول الله ؑ أنه قال لعلي: «يا علي أنت مني وأنا منك سيط لحمك بلحمي، ودمك بدمي... من جحد ولايتك جحد الله ربوبيته، يا علي أنت علم الله بعدي الأكبر في الأرض، وأنت الركن الأكبر في القيامة، فمن استظل بفيئك كان فائزاً؛ لأن حساب الخلائق إليك، وما بهم إليك، والميزان ميزانك، والصراط صراطك، والموقف موقفك، والحساب حسابك، فمن ركن إليك نجا، ومن خالفك هوى وهلك، اللهم اشهد اللهم اشهد»⁽³⁾.

ويدعي الرافضة في أئمتهم أنهم يعلمون الغيب، وأنهم لا يحجب عنهم شيء من أمر السماء والأرض جاء في الكافي -أصح الكتب عندهم- تحت باب: «إن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان

(1) عبدالله بن شبر، المتوفى عام 1242هـ، من كبار علمائهم المتأخرين.

قال عنه محمد صادق الصدر: «كان علماً من أعلام الشيعة، وشخصية بارزة، لذلك كان محط أنظار أهل العلم...». مقدمة كتاب حق اليقين بقلم محمد صادق الصدر ص: ي.

(2) علم اليقين في أصول الدين 2/605.

(3) كتاب سليم بن قيس ص 244-245.

وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شئ صلوات الله عليهم».

عن أبي عبدالله أنه قال: «ورب الكعبة ورب البنية⁽¹⁾ -ثلاث مرات- لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أنني أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله ﷺ وراثته»⁽²⁾.

وعن أبي عبدالله أيضاً: «... الله أكرم وأرحم وأرأف بعباده، من أن يفرض طاعة

عبد على العباد، ثم يحجب عنه خبر السماء صباحاً ومساءً»⁽³⁾.
ويقول المفيد في كتاب أوائل المقالات:
«إن الأئمة من آل محمد ﷺ قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العباد ويعرفون ما يكون قبل كونه»⁽⁴⁾.
ومن مظاهر غلو الرافضة في الأئمة تفضيلهم على سائر الأنبياء

(1) هي الكعبة. قال ابن الأثير: «وكانت تدعى بنية إبراهيم عليه السلام، لأنه بناها وقد كثر قسمهم برب هذه البنية». النهاية 1/158.
(2) أصول الكافي 1/261.
(3) المصدر نفسه.
(4) أوائل المقالات ص 75.
والمرسلين والملائكة المقربين.
جاء في كتاب علل الشرائع للصدوق فيما نسبه إلى النبي ﷺ أنه قال لعلي: «إن الله تبارك وتعالى فضل أنبياءه المرسلين على ملائكته المقربين، وفضلني على جميع النبيين والمرسلين، والفضل بعدي لك يا علي وللأئمة من بعدك»⁽¹⁾.
ويقول عبدالله شبر: «يجب الإيمان بأن نبينا وآله المعصومين أفضل من الأنبياء

والمرسلين ومن الملائكة المقربين، لتضافر
الأخبار بذلك وتواترها»⁽²⁾.
ويقول الخميني: «فإن للإمام مقاماً
محموداً، ودرجة سامية، وخلافة تكوينية،
تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا
الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا
مقاماً لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي مرسل»⁽³⁾.
ومن صور غلو الرافضة في أئمتهم
ادعائهم نزول الوحي عليهم.
جاء في بحار الأنوار عن أبي عبدالله أنه
قال: «إنا نُزاد في الليل والنهار، ولولا أنا نُزاد
لنفد ما عندنا، فقال أبو بصير: جعلت فداك

(1) علل الشرائع ص5.

(2) حق اليقين 1/209.

(3) الحكومة الإسلامية ص52.

من يأتيكم؟ قال: إن منا لمن يعاين معاينة،
ومنا من ينقر في قلبه كيت وكيت، ومنا من
يسمع بأذنه وقعاً كوقع السلسلة في
الطست، قال: قلت جعلت فداك من يأتيكم
بذلك؟ قال: هو خلق أكبر من جبريل
وميكائيل»⁽¹⁾.

وفي بصائر الدرجات عن أبي عبدالله أنه
قال: «إن الروح خلق أعظم من جبريل
وميكائيل. كان مع رسول الله صلى الله عليه

وآله يسدده ويرشده وهو مع الأوصياء من بعده»⁽²⁾.

ومن غلوهم في أئمتهم: اعتقادهم عصمتهم من كل الذنوب والخطايا، صغيرها، وكبيرها، وأنه لا يجوز عليهم سهو، ولا غفلة، ولا نسيان.

يقول المفيد ناقلاً إجماعهم على ذلك: «ان الأئمة القائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الأحكام، وإقامة الحدود، وحفظ الشرائع، وتأديب الأنام، معصومون كعصمة الأنبياء، وإنهم لا يجوز منهم صغيرة إلا ما قدمت ذكر جوازه على الأنبياء، وإنه لا يجوز منهم سهو في شئ في الدين، ولا ينسون شيئاً من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منهم، وتعلق بظاهر روايات، لها تـأويلات على خلاف

(1) بحار الأنوار للمجلسي 26/53.

(2) بصائر الدرجات ص 476.

ظنه الفاسد من هذا الباب»⁽¹⁾.

ويقول الصدوق: «اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون لا صغيراً ولا كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شئ

من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر»⁽²⁾.

ومن المعاصرين يقول محمد رضا المظفر: «ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سن الطفولة إلى الموت، عمداً، وسهواً، كما يجب أن يكون معصوماً من السهو، والخطأ، والنسيان»⁽³⁾.

ويقول الخميني: «نحن نعتقد أن المنصب الذي منحه الأئمة للفقهاء لا يزال محفوظاً لهم؛ لأن الأئمة الذين لا تتصور فيهم السهو، أو الغفلة، ونعتقد فيهم الإحاطة بكل ما فيه مصلحة للمسلمين، كانوا على علم بأن هذا المنصب لا يزول عن الفقهاء من بعدهم بمجرد وفاتهم»⁽⁴⁾.

(1) أوائل المقالات ص 71، 72.

(2) نقلاً عن عقائد الإثني عشرية لإبراهيم الموسوي الزنجاني 2/157.

(3) عقائد الإمامية ص 104.

(4) الحكومة الإسلامية ص 91.

وهكذا يتمادى الرافضة في غيهم وضلالهم، ولا يزال الشيطان ينقلهم من ضلالة إلى أخرى، في جوانب كثيرة متعددة، تمثل معتقدتهم الفاسد في الأئمة حتى رفعوهم

فوق منازل الأنبياء والمرسلين، وملائكة الله المقربين، بل أخرجوهم بذلك الغلو المفرط الذي لا يهتدي بشرع، ولا يحكمه عقل، عن طبائعهم البشرية إلى مقام الربوبية. ولذا كان أئمة أهل البيت الطاهرين المطهرين من عقيدة الرافضة أعظم الناس تأذياً بهم لكثرة كذبهم عليهم ونسبتهم تلك العظائم لهم على ماسياتي نقل كلامهم في ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى.

عقيدتهم في الصحابة:

يقف الرافضة من أصحاب النبي ﷺ موقف العداوة والبغضاء، والحقد والضغينة، يبرز ذلك من خلال مطاعنهم الكبيرة على الصحابة، التي تزخر بها كتبهم القديمة والحديثة.

فمن ذلك اعتقادهم: كفرهم وردتهم إلا نفراً يسيراً منهم، على ما جاء مصرحاً به في بعض الروايات الواردة في أصح كتبهم، وأوثقها عندهم.

فقد روى الكليني عن أبي جعفر أنه قال: «كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة.

فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، رحمة الله وبركاته عليهم، ثم

عرف أناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا وأبو أن يبايعوا حتى جاءوا بأمير المؤمنين مكرهاً فبايع». (1)

وفي كتاب الاختصاص للمفيد عن عبد الملك بن أعين أنه سأل أبا عبد الله فلم يزل يسأله حتى قال: فهلك الناس إذاً، فقال: «أي والله يا ابن أعين هلك الناس أجمعون أهل الشرق والغرب، قال: إنها فتحت على الضلال، أي والله هلكوا إلا ثلاثة نفر سلمان الفارسي، وأبو ذر، والمقداد ولحقهم عمار، وأبو ساسان الأنصاري، وحذيفة وأبو عمرة فصاروا سبعة». (2)

وقد نقل إجماعهم على تكفير الصحابة علماءهم المحققون.

قال المفيد: «واتفقت الإمامية، والزيدية، والخوارج، على أن الناكثين والقاسطين: من أهل البصرة، والشام، أجمعين كفار ضلال ملعونون بحربهم أمير المؤمنين، وأنهم بذلك في النار مخلدون». (3)

ويقول نعمة الله الجزائري: «الإمامية قالوا بالنص الجلي على إمامة علي، وكفروا الصحابة، ووقعوا فيهم، وساقوا الإمامة إلى جعفر الصادق، وبعده إلى أولاده

(1) الروضة من الكافي 8/245-246.

(2) الاختصاص ص 6.

(3) أوائل المقالات ص 45.

المعصومين عليهم السلام، ومؤلف هذا الكتاب من هذه الفرقة وهي الناجية إن شاء الله»⁽¹⁾.

وقدح الرافضة في الصحابة لا يقف عند هذا الحد من اعتقاد تكفيرهم وردتهم، بل يعتقدون أنهم شر خلق الله، وأن الإيمان بالله ورسوله لا يكون إلا بالتبرؤ منهم، وخاصة الخلفاء الثلاثة: أبابكر وعمر، وعثمان، وأمّهات المؤمنين.

يقول محمد باقر المجلسي: «وعقيدتنا في التبرؤ: أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، والنساء الأربع: عائشة وحفصة، وهند، وأم الحكم، ومن جميع أشياعهم وأتباعهم، وأنهم شر خلق الله على وجه الأرض، وأنه لا يتم الإيمان بالله ورسوله والأئمة إلا بعد التبرؤ من أعدائهم»⁽²⁾.

وبناء على هذا فالرافضة يعتقدون في الخلفاء الثلاثة السابقين لعلي في الخلافة وفي أمّهات المؤمنين: أنهم يعذبون أشد العذاب يوم القيامة مع شرار الخلق وطواغيت البشر.

(1) الأنوار النعمانية 2/244.
(2) حق اليقين ص 519 (فارسي) وقد قام بترجمة النص ونقله إلى العربية الشيخ محمد عبدالستار التونسي في كتابه بطلان عقائد الشيعة ص 53.
جاء في تفسير القمي⁽¹⁾ في تفسير سورة الفلق: «الفلق: جب في نار جهنم، يتعوذ أهل النار من شدة حره، فسأل الله من شدة حره أن يتنفس فتتنفس فأحرق جهنم، وفي ذلك الجب صندوق من نار، يتعوذ أهل الجب من حر ذلك الصندوق، وهو التابوت، وفي ذلك التابوت ستة من الأولين، وست من الآخرين، فأما الستة الذين من الأولين: فابن آدم الذي قتل أخاه، ونمرود إبراهيم الذي ألقى إبراهيم في النار، وفرعون موسى، والسامري الذي اتخذ العجل، والذي هو اليهود، والذي نصر النصارى. أما الستة الذين من الآخرين: فهو الأول والثاني، والثالث، والرابع، وصاحب الخوارج، وابن ملجم لعنهم الله»⁽²⁾.
ويعنون بالأول والثاني والثالث: الخلفاء الثلاثة السابقين لعلي
- في الخلافة، وبالرابع معاوية - وهذه من الرموز التي يستخدمها الرافضة في كتبهم عند الطعن في الصحابة. وقد جاء توضيح أكبر لهذه الرموز في رواية العياشي، التي ينسبها

كذباً وزوراً

(1) هو: علي بن إبراهيم بن هاشم، المتوفى 307هـ. قال عنه النجاشي: «ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، سمع فأكثر وصنف كتباً». مقدمة بحار الأنوار ص128.

(2) تفسير القمي 2/449. لجعفر الصادق أنه قال: «يؤتى بجهنم لها سبعة أبواب: بابها الأول:

للظالم وهو زريق، وبابها الثاني: لخبتر⁽¹⁾، والباب الثالث: للثالث، والرابع: لمعاوية، والباب الخامس: لعبد الملك، والسادس: لعسكر بن هوسر، والباب السابع لأبي سلامة⁽²⁾ فهم أبواب لمن تبعهم»⁽³⁾.

ويتمادى الرافضة في حقدهم على خيار أصحاب النبي ﷺ وخلفائه إلى أشد من هذا، فيروي من يلقب عندهم بالصدوق وهو من أكبر الكذابين الأفاكين.

عن أبي الجارود قال: قلت لأبي جعفر -ﷺ-: «أخبرني بأول من يدخل النار؟ قال: إبليس ورجل عن يمينه، ورجل عن

(1) نقل الشيخ إحسان إلهي ظهير -رحمه الله- عن أحد علماء الرافضة الكبار في الهند أنه فسر هذين المصطلحين بقوله: «روي أن الزريق: مصغر أزرق، والخبتر معناه: الثعلب، فالمراد من الأول: (أبو

بكر) لأنه كان أزرق العينين، والمراد من الثاني: (عمر) كناية عن دهائه ومكره». الرد على الدكتور علي عبد الواحد وافي ص 207.

(2) ذكر محقق تفسير العياشي معاني هذه الرموز فقال في معنى عسكر بن هوسر «كناية عن بعض خلفاء بني أمية أو بني العباس، وكذا أبي سلامة كناية عن أبي جعفر الدوانيقي، ويحتمل أن يكون عسكر كناية عن عائشة وسائر أهل الجمل». حاشية تفسير العياشي 2/243.

(3) تفسير العياشي 2/243.

يساره»⁽¹⁾، وظاهر أنهم يعنون بالرجلين أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما-.

ويذهب نعمة الله الجزائري إلى أن عمر يعذب يوم القيامة في النار أشد من إبليس يقول: «وإنما الاشكال في تزويج علي -ؑ-

أم كلثوم لعمر بن الخطاب وقت تخلفه، لأنه قد ظهرت منه المناكير وارتد عن الدين ارتداداً أعظم من كل من ارتد، حتى إنه قد وردت روايات الخاصة أن الشيطان يغل بسبعين غلاً من حديد جهنم، ويساق إلى المحشر، فينظر ويرى رجلاً أمامه تقوده ملائكة العذاب، وفي عنقه مائة وعشرون غلاً من أغلال جهنم، فيدنوا الشيطان إليه ويقول: ما فعل الشقي حتى زاد علي في العذاب، وإنما أغويت الخلق، وأوردتهم موارد الهلاك؟ فيقول عمر للشيطان: ما فعلت شيئاً سوى

أني غصيت خلافة علي بن أبي طالب.
والظاهر أنه استقل سبب شقاوته ومزيد
عذابه ولم يعلم أن كل ما وقع في الدنيا إلى
يوم القيامة من الكفر والطغيان، واستيلاء
أهل الجور والظلم، إنما هو من فعلته
هذه»⁽²⁾.
وقد بلغ من حقد هؤلاء على أصحاب النبي
: استباحة لعنهم،

(1) ثواب الاعمال وعقاب الأعمال ص 255.

(2) الأنوار النعمانية 1/81-82.

بل تقربهم إلى الله بذلك، وخاصة الشيخين:
أبا بكر وعمر. فإن لهم في لعنهما والمبالغة
في ذلك أمراً يفوق الوصف.
فقد روى الملا كاظم عن أبي حمزة
الثمالي -افتراء على زين العابدين رحمه الله-
أنه قال: «من لعن الجبت والطاغوت لعنة
واحدة كتب الله له سبعين ألف ألف حسنة،
ومحي عنه ألف ألف سيئة، ورفع له سبعون
ألف ألف درجة ومن أمسى يلعنهما لعنة
واحدة كتب له مثل ذلك، قال: فمضى مولانا
علي بن الحسين، فدخلت على مولانا أبي
جعفر محمد الباقر. فقلت: يامولاي حديث
سمعت من أبيك قال: هات ياثمالي، فأعدت
عليه الحديث. فقال: نعم ياثمالي. أتحب أن

أزيدك؟ فقلت: بلى يامولاي. فقال: من
لعنهما لعنة واحدة في كل غداة لم يكتب عليه
ذنب في ذلك اليوم حتى يمسي، ومن أمسى
لعنهما لعنة واحدة لم يكتب عليه ذنب في ليلة
حتى يصبح»⁽¹⁾.

ومن الأدعية المشهورة عندهم الواردة
في كتب الأذكار: دعاء يسمونه دعاء صنمي
قريش (يعنون بهما أبا بكر وعمر) وينسبون
هذا الدعاء ظلماً وزوراً لعلي -ؑ- وهـ و يتجاوز
صفحة ونصف وفيه: (اللهم صل على محمد
وآل محمد والعن صنمي قريش وجبتها

(1) أجمع الفضائح لملا كاظم ص 513. بواسطة
الشعبة وأهل البيت لإحسان إلهي ظهير ص 157.
وطاغوتيها، وأفكيها، وابنتيهما اللذين خالفا
أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك، وعصيا
رسولك، وقلبا دينك، وحرّفا كتابك...
[إلى أن جاء في آخره]: اللهم العنهما في
مكنون السر، وظاهر العلانية، لعنا كثيراً أبداً،
دائماً سرمداً، لا انقطاع لأمده ولانفاد لعدده،
لعناً يعود أوله ولا يروح آخره، لهم ولأعوانهم،
وأنصارهم، ومحبيهم، ومواليهم، والمسلمين
لهم، والمائلين إليهم، والناهضين باحتجاجهم،
والمقتدين بكلامهم، والمصدقين بأحكامهم،

(قل أربع مرات): اللهم عذبهم عذاباً يستغيث
منه أهل النار، آمين رب العالمين⁽¹⁾.
وهذا الدعاء مرغّب فيه عندهم، حتى إنهم
رووا في فضله نسبةً إلى ابن عباس أنه قال:
«إن علياً -ؑ- كان يقنت بهذا الدعاء في
صلواته، وقال إن الداعي به كالرامي مع النبي
ؑ في بدر، وأحد، وحنين، بألف ألف سهم⁽²⁾.
ولهذا كان هذا الدعاء محل عناية علمائهم،
حتى إن أغا بزرك الطهراني ذكر أن شروحه
بلغت العشرة⁽³⁾.

(1) مفتاح الجنان في الأدعية والزيارات والأذكار ص
113-114، وتحفة عوام مقبول ص 214-215،
وهذا الكتاب الأخير موثق من جماعة من كبار
علمائهم المعاصرين، ورد ذكر اسمائهم على غلاف
الكتاب، ومنهم: الخميني.

(2) علم اليقين في أصول الدين لمحسن الكاشاني
2/101.

(3) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة 8/192.
فهذا ما جاء في كتبهم القديمة وعلى
ألسنة علمائهم المتقدمين. أما المعاصرون
منهم فهم على عقيدة سلفهم سائرون وبها
متمسكون، وسأكتفي للدلالة على هذا بما جاء
عن إمامهم المقدس وأيتهم العظمى الخميني
-وذلك خشية الإطالة-.

حيث يقول في كتابه كشف الأسرار: «إننا هنا لا شأن لنا بالشيخين، وما قاما به من مخالفات للقرآن، ومن تلاعب بأحكام الإله، وما حلاله وحرماه من عندهما، وما مارساه من ظلم ضد فاطمة ابنة النبي ﷺ وضد أولاده، ولكننا نشير إلى جهلها بأحكام الإله والدين». (1)

ويقول عن الشيخين -رضي الله عنهما-: «وهنا نجد أنفسنا مضطرين على إيراد شواهد من مخالفتها الصريحة للقرآن لنثبت بأنهما كانا يخالفان ذلك». (2)

ويقول متهمهما بتحريف القرآن: «لقد ذكر الله ثمان فئات تستحق سهماً من الزكاة، لكن أبا بكر أسقط واحدة من هذه الفئات، بإيعاز من عمر ولم يقل المسلمون شيئاً». (3) ويقول أيضاً: «الواقع أنهم أعطوا الرسول حق قدره... الرسول

(1) كشف الأسرار ص 126.

(2) المرجع نفسه ص 131.

(3) المرجع نفسه ص 135.

الذي كدّ وجد وتحمل المصائب من أجل إرشادهم وهدايتهم وأغمض عينيه وفي أذنيه كلمات ابن الخطاب القائمة على الفرية والنابعة من أعمال الكفر والزندقة». (1)

فهذه عقيدة الرافضة في الصحابة، وليعلم أن ما أوردته هنا غيض من فيض مما هو موجود في كتبهم من مطاعن، وسباب، وشتائم بذیئة، يتنزه أصحاب المرؤة والمدین عن إطلاقها على أكفر الناس، بينما تنشرح بها صدور الرافضة، وتسارع بها ألسنتهم في حق أصحاب رسول الله ﷺ وخلفائه ووزرائه وأصحابه، بل وיעدون ذلك ديناً يرجون عليه من الله أعظم الأجر والمثوبة. وفي الحقيقة إن المسلم إذا ما تأمل حال هؤلاء الناس وما هم عليه من بعد وضلال فإنه لا بد له من موقفين:

الموقف الأول: موقف استشعار نعمة الله، وعظم لطفه، وسایغ كرمه أن أنقذه من هذا الضلال. الأمر الذي يستوجب شكر الله على ذلك.

والموقف الثاني: موقف الاتعاض والاعتبار، بما بلغ هؤلاء القوم من زيغ وانحراف، يعلمه من له أدنى ذرة من عقل، كتقربهم إلى الله بلعن أبي بكر وعمر صباحاً ومساءً، وزعمهم أن من لعنهما لعنة

(1) كشف الأسرار ص 137.

واحدة لم تكتب عليه خطیئة في يومه ذلك.

وذلك أن عامة العقلاء من هذه الأمة، بل
ومن أصحاب
الملل السماوية يدركون إدراكاً ضرورياً من
دين الله، أن الله ما تعبد
أمة من الأمم بلعن أحد من الكفار، ولو كان
من أكفر الناس،
بل ما تعبدهم بلعن إبليس اللعين المطرود
من رحمة الله صباحاً
ومساءً، في أورد مخصوصه تقرباً إلى الله
كما تتقرب الرافضة
بلعن أبي بكر وعمر. بل إنني لا أعلم فيما
اطلعت عليه من كتب الرافضة أنفسهم -مع
اطلاعي على الكثير منها- أنها تضمنت دعاءً
مخصوصاً أو غير مخصوص في لعن أبي
جهل، أو أمية بن خلف،
أو الوليد بن المغيرة الذين هم أشد الناس
كفراً بالله وتكذيباً لرسوله ﷺ، بل ولا في لعن
إبليس في حين أن كتبهم تمتلأ
بالروايات في لعن أبي بكر وعمر، كما في
دعاء صنمي قريش وغيره.
ففي هذا عبرة لكل معتبر فيما يبلغ بالعبد
من الضلال إن هو أعرض عن شرع الله، واتبع
الأهواء والبدع كيف يزين له سوء عمله، وقبيح
أفعاله حتى يصبح لا يعرف معروفاً من منكر،

ولا يميز حقاً من باطل، بل يتخبط في
الظلمات، ويعيش في سكرة الشهوات، وهذا
ما أخبر الله عنه في كتابه وبين حال أصحابه
في قوله: **{أفمن زين له سوء عمله
فراه حسناً فإن الله يضل من يشاء
ويهدي**

من يشاء⁽¹⁾، وقال: **{الذين ضل
سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون
أنهم يحسنون صنعا**⁽²⁾، وقال: **{قل من
كان في الضلالة فليمدد له الرحمن
مداً حتى إذا رآوا ما يوعدون إما العذاب
وإما الساعة فسيعلمون من هو شر
مكاناً وأضعف جنداً**⁽³⁾.
عقيدة الرجعة:

يعتقد الرافضة رجعة بعض الأموات بعد
موتهم إلى الحياة الدنيا، وذلك في زمن خروج
المهدي -المزعوم عندهم- .
يقول أحمد الأحسائي⁽⁴⁾ في كتاب الرجعة:
«اعلم أن الرجعة في الأصل يراد بها رجوع
الأموات إلى الدنيا، كأنهم خرجوا منها

(1) فاطر آيه: 8.

(2) الكهف آيه: 104.

(3) مريم آيه: 75.

(4) أحمد بن زين الدين الأحسائي، متوفى سنة 1241هـ، يعد من كبار علمائهم المتأخرين. قال عنه الخونساري: «ترجمان الحكماء المتألهين، ولسان العرفاء والمتكلمين، غرة الدهر، وفيلسوف العصر... لم يعد في هذه الأواخر مثله في المعرفة والفهم، والمكرمة والحزم، وجودة السليقة وحسن الطريقة... الخ» روضات الجنات 1/88-89 بواسطة الشيعة والتشيع لإحسان إلهي ظهير ص 307 - 308.

ورجعوا إليها»⁽¹⁾.

ويقول -الزنجاني- وهو من علمائهم المعاصرين: «الرجعة عبارة عن حشر قوم عند قيام القائم الحجة -، ممن تقدم موتهم من أوليائه وشيعته، ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته، بظهور دولته، وقوم من أعدائه ينتقم منهم، وينالوا بعض ما يستحقونه من العذاب والقتل على أيدي شيعته وليبتلوا بالذل والخزي بما يشاهدونه من علو كلمته. وهي عندنا الإمامية الاثنا عشرية تختص بمن محض الإيمان، ومحض الكفر والباقون سكوت عنهم»⁽²⁾.

فالرجعة عندهم هي للأئمة، ومن محض الإيمان من أوليائهم، ومن محض الكفر من أعدائهم -وهم يعنون بذلك الصحابة - والقصد من ذلك هو إظهار العز والنصر للأئمة ومواليهم، والانتقام من أعدائهم، كما نص

على هذا الزنجاني في كلامه المتقدم. وقد دلت على هذا رواياتهم وأقوال علمائهم المتقدمين.

جاء في تفسير القمي نسبة إلى علي بن الحسين -رحمه الله-: أنه قال في تفسير قوله تعالى: { **إِن الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُكَ**

(1) الرجعة ص 41.

(2) عقائد الإمامية الإثني عشرية 2/228.

إلى معاد }⁽¹⁾ قال: «يرجع نبيكم صلى الله عليه وآله، وأمير المؤمنين، والأئمة عليهم السلام».⁽²⁾

وممن يرجع عندهم للعذاب بزعمهم -أبو بكر وعمر-

يقول نعمة الله الجزائري بعد أن ذكر لعن الشيخين، وأنه من ضروريات المذهب عندهم: «وفي الأخبار ما هو أغرب من هذا: وهو أن مولانا صاحب الزمان -، إذا ظهر وأتى المدينة أخرجهما من قبريهما، فيعذبهما على كل ما وقع في العالم من الظلم المتقدم على زمانيهما: كقتل قابيل هابيل، وطرح إخوة يوسف له في الجب، ورمي إبراهيم في نار نمرود، وإخراج موسى خائفاً يترقب،

وعقر ناقة صالح، وعبادة من عيد النيران،
فيكون لهما الحظ الأوفر من أنواع ذلك
العذاب»⁽³⁾، وهذه الرواية كافية الدلالة على
سخف عقول القوم، وشدة حقدهم وبغضهم
لخيري هذه الأمة بعد نبيها أبي بكر وعمر
-رضي الله عنهما-.
وقد جاءت أقوال علمائهم موضحة
ومفصلة لبيان من يرجع من الأموات:

(1) القصص آية 85.

(2) تفسير القمي 2/147.

(3) الأنوار النعمانية 1/141.

يقول المرتضى: «اعلم أن الذي قد ذهب
الشيعة الإمامية إليه أن الله تعالى يعيد عند
ظهور إمام الزمان المهدي صلوات الله عليه
قوماً ممن كان تقدم موته من شيعته، ليفوز
بثواب نصيرته ومعونته، ومشاهدة دولته، ويعيد
أيضاً قوماً من أعدائه لينتقم منهم، فيلتذون
بما يشاهدون من ظهور الحق، وعلو كلمة
أهله»⁽¹⁾.

ويقول الأحسائي في بيان معنى الرجعة:
«والمراد بها رجوع الأئمة عليهم السلام
وشيعتهم وأعدائهم، ممن محض من الفريقين
الإيمان أو الكفر محضاً»⁽²⁾.

ولعقيدة الرجعة عند الرافضة أهمية بالغة،
ومكانة عالية، دلت عليها رواياتهم وأقوال
علمائهم.
جاء في كتاب (علم اليقين)⁽³⁾ عن الصادق
أنه قال: «ليس منا

(1) الرجعة لأحمد الأحسائي 29.
وانظر أيضاً: كلاماً قريباً من هذا نقله صاحب
(علم اليقين في أصول الدين) 2/823 عن أبي علي
الطبرسي.
(2) الرجعه ص 11.
(3) علم اليقين في أصول الدين لمحسن الكاشاني.
قال الجر العاملي مثنياً على المؤلف: «كان
فاضلاً، عالماً، ماهراً، حكيماً، متكلماً، محدثاً، فقيهاً،
شاعراً، أديباً، حسن التصنيف، من المعاصرين، له
كتب... وذكر فيها: علم اليقين» أمل الآمل
2/305.

من لا يؤمن برجعتنا، ويقر بمتعتنا»⁽¹⁾.
ويقول أحمد الاحسائي: «اعلم أن الرجعة
سرٌّ من الله، والقول بها ثمرة الإيمان
بالغيب»⁽²⁾.

ويقول أيضاً في معرض استدلاله للرجعة:
«فقد تكررت في أحاديثهم، وأدعيتهم،
وزياراتهم، حتى إن من تتبع آثارهم حصل له
العلم القطعي: بأن الرجعة من متمات
الإيمان عندهم، والقول بها شعارهم»⁽³⁾.

ولهذا كان القول بالرجعة وتقريرها، محل إجماع الرافضة، كما نقل ذلك غير واحد من أئمتهم.

يقول المفيد: «واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة، وإن كان بينهم في معنى الرجعة اختلاف»⁽⁴⁾.

ويقول المرتضى: «وإذا ثبت جواز الرجعة، ودخولها تحت المقدور، فالطريق إلى إثباتها إجماع الإمامية على وقوعها، فإنهم لا

(1) علم اليقين لمحسن الكاشاني 2/827.

(2) الرجعة ص 11.

(3) المرجع نفسه ص 24.

(4) أوائل المقالات ص 48.

يختلفون في ذلك»⁽¹⁾.

ويقول الحر العاملي ضمن ذكره الأدلة على إثبات الرجعة: «الضرورة: فإن ثبوت الرجعة من ضروريات مذهب الإمامية عند جميع العلماء المعروفين المشهورين، بل يعلم العامة أن ذلك من مذهب الشيعة، فلا ترى أحداً يعرف اسمه ويعلم له تصنيف من الإمامية يصرح بإنكار الرجعة ولا تأويلها»⁽²⁾.

ويقول الأحسائي: «وقد نقل الإجماع على ثبوتها العلماء، وهو عندنا حجة لكشفه عن قول المعصوم (3)».

ويقول أيضاً: «إن الرجعة لم تثبت بخصوص أخبار آحاد ليتمكن تأويلها أو طرحها، وإنما تثبت بأخبار متواترة مضى عليها عمل العلماء واعتقادهم. على أن أكثرهم إنما عوّل على الإجماع الذي هو مقطوع به، ولا يحتمل التأويل: بأن الله يحي أمواتاً عند قيام القائم - من أوليائه وأعدائه» (4).

ويقول أيضاً: «فإذا عرفت هذا فاعلم يا أخي: أني لا أظنك

(1) نقلاً عن الرجعة للأحسائي ص30.

(2) الايقاظ من الهجعة في إثبات الرجعة ص60.

(3) الرجعة ص24.

(4) المرجع نفسه ص25.

ترتاب بعدما مهدت وأوضحت لك، في القول بالرجعة، التي أجمعت

الشيعة عليها في جميع الأعصار، واشتهرت بينهم كالشمس في رابعة النهار، حتى نظموها في أشعارهم واحتجوا بها على جميع المخالفين في جميع أعصارهم، وشنَّع المخالفون عليهم في ذلك» (1).

ويقول عبدالله شبّر: «اعلم أن ثبوت الرجعة مما أجمعت عليه الشيعة الحقّة، والفرقة المحققة، بل هي من ضروريات مذهبهم»⁽²⁾.

وأقوالهم في تقرير هذه العقيدة الفاسدة التي نقلت إجماع علمائهم عليها كثيرة جداً، وإنما سقت هنا بعضها.

وقد أفرد (عقيدة الرجعة) بالتأليف بعض علمائهم الكبار كالحر العاملي الذي ألف كتاب (الإيقاظ من الهجعة في إثبات الرجعة). والأحسائي الذي ألف كتاب (الرجعة) وغيرها من المؤلفات الخاصة: التي تنتصر لهذه العقيدة الفاسدة، بمئات الروايات المكذوبة على الأئمة، وتدعي تواترها عنهم. وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها ومنهم برأء.

(1) الرجعة ص 30.

(2) حق اليقين 2/3.

عقيدة التقيّة:

التقيّة من عقائد الرافضة المشهورة، التي تحتل مكانة كبيرة، ومنزلة رفيعة من دينهم. ولهم في فضلها مبالغات كبيرة.

ففي الكافي والمحاسن أن أبا جعفر قال
-بزعمهم-: «التقيّة من ديني ودين آبائي، ولا
إيمان لمن لا تقيّة له»⁽¹⁾.

وفيهما أيضاً عن أبي عبدالله: «إن تسعة
أعشار الدين في التقيّة، ولا دين لمن لا تقيّة
له»⁽²⁾.

وعن أبي جعفر أنه قال: «لا والله ما على
وجه الأرض شيء أحب إلى الله من التقيّة،
يا حبيب: إنه من كانت له تقيّة رفعه الله
يا حبيب، من لم تكن له تقيّة وضعه الله»⁽³⁾.
وعن أبي عبدالله أنه قال: «... ما عبدالله
بشيء أحب إليه من الخبء، قلت: وما
الخبء؟ قال: التقيّة»⁽⁴⁾.

والرافضة يحتجون لهذه العقيدة الفاسدة
بقوله تعالى: **{ لا يتخذ المؤمنون
الكافرين أولياء من دون المؤمنين
ومن يفعل ذلك فليس من**

(1) أصول الكافي 2/219، والمحاسن للبرقي ص 255.

(2) أصول الكافي 2/217، والمحاسن للبرقي ص 259.

(3) أورده البرقي في المحاسن ص 257.

(4) أورده الكليني في الكافي 2/219.

الله في شئ إلا أن تتقوا منهم تقاة {⁽¹⁾ ولا حجة لهم في هذه الآية ولا غيرها من النصوص.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «وهذه الآية حجة عليهم، فإن هذه الآية خوطب بها أولاً من كان مع النبي ﷺ من المؤمنين. ف قيل لهم: لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، وهذه الآية مدنية باتفاق العلماء، فإن سورة آل عمران كلها مدنية، وكذلك البقرة والنساء والمائدة، ومعلوم أن المؤمنين بالمدينة على عهد النبي ﷺ لم يكن أحد منهم يكتم إيمانه، ولا يظهر للكفار أنه منهم كما تفعله الرافضة مع الجمهور... والرافضة من أعظم الناس إظهاراً لمودة أهل السنة، ولا يظهر أحدهم دينه حتى إنهم يحفظون من فضائل الصحابة والقصائد التي في مدحهم وهجاء الرافضة، ما يتوددون به إلى أهل السنة، ولا يظهر أحدهم دينه، كما كان المؤمنون يظهر دينهم للمشركين وأهل الكتاب. فعلم أنهم من أبعدهم الناس عن العمل بهذه الآية. وأما قوله تعالى: **{إلا أن تتقوا منهم تقاه}** {⁽²⁾، قال مجاهد: إلا مصانعة.

(1) الآية من سورة آل عمران آية (28)، وممن نص على استدلالهم بها حسين ابن محمد العصفور في الانوار الوضیة ص110.

(2) سورة آل عمران 28.
والتقاء ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي، فإن هذا نفاق، ولكن أفعل ما أقدر عليه، كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان).⁽¹⁾

فالمؤمن إذا كان بين الكفار والفجار، ولم يكن عليه أن يجاهدهم بيده مع عجزه، ولكن إن أمكنه بلسانه وإلا فبقلبه، مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه، إما أن يظهر دينه، وإما أن يكتمه، وهو مع هذا لا يوافقهم على دينهم كله، بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون وامرأة فرعون، وهو لم يكن موافقاً لهم على جميع دينهم، ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه، بل كان يكتم إيمانه، وكتمان الدين شئ، وإظهار الدين الباطل شئ آخر.⁽²⁾

فتبين أنه لا حجة للرافضة في هذه الآية، بل إن عقيدة التقيّة عندهم مناقضة لأصل الإسلام وقواعد الشريعة.

فالتقية الواردة في الآية هي: كتم مالا يستطيع أن يظهره المسلم من دينه عند الكفار، دون إظهار دينهم وموافقتهم فيه، والرافضة

(1) رواه مسلم (كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان) 1/69 ح 49.
(2) منهاج السنة 6/421-424.

يظهرون من عقائد مخالفيهم غير ما يعتقدون. فقد رووا عن أبي جعفر أنه قال: «خالطوهم بالبرانية، وخالفوهم بالجوانية إذا كانت الإمرة صبيانية».⁽¹⁾

ويقول البحراني مبيناً معنى التقية عندهم: «المراد بها إظهار موافقة أهل الخلاف فيما يدينون به خوفاً».⁽²⁾

ويقول الخميني: «التقية معناها: أن يقول الإنسان قولاً مغايراً للواقع، أو يأتي بعمل مناقض لموازين الشريعة، وذلك حفاظاً لدمه أو عرضه أو ماله».⁽³⁾

والتقية الواردة في الآية إنما هي في حال الخوف، والرافضة يبيحون التقية على كل حال.

روى الطوسي عن الصادق أنه قال: «ليس منا من لم يجعلها شعاره ودثاره مع من يأمنه، ليكون سجيته مع من يحذره».⁽⁴⁾

وما دلت عليه الآية من جواز كتم شيء من الدين عند الإكراه، لا يعدوا أن يكون رخصة، وترك الرخصة والأخذ بالعزيمة جائز في

(1) أصول الكافي 2/220.

(2) الكشكول 1/202.

(3) كشف الأسرار ص 147.

(4) أمالي الطوسي ص 229.

الشرع، بل إنه من أعظم الجهاد في سبيل الله.

وأما الرافضة: فالأخذ بالتقية عندهم واجب، بل إنه لا دين لمن لا تقية له، والتقية هي تسعة أعشار الدين عندهم، كما تقدم في رواياتهم.

وقد رووا عن علي بن محمد من مسائل داود الصرمي عنه أنه قال له: «ياداود لو قلت لك: إن تارك التقية تارك الصلاة لكنت صادقاً»⁽¹⁾.

وعن الباقر أنه قال: «أشرف أخلاق الأئمة، والفاضلين من شيعتنا استعمال التقية»⁽²⁾.

والرافضة يجيزون التقية في كل شيء حتى في العبادات.

روى الصدوق عن أبي عبدالله أنه قال: «ما منكم أحد يصلي صلاة فريضة في وقتها،

ثم يصلي معهم صلاة تقية، وهو متوضئ إلا كتب الله له بها خمساً وعشرين درجة فارغبوا في ذلك»⁽³⁾.

ويقول الصدوق: «وقال لي أبي في رسالته إليّ: لاتصل خلف أحد إلا خلف رجلين: أحدهما من تثق بدينه وورعه، وآخر تتقي

(1) الأصول الأصيلة لعبدالله شبر ص 320.

(2) المصدر السابق ص 323.

(3) من لا يحضره الفقيه 1/266.

سيفه وسطوته، وشناعته على الدين، وصل خلفه على سبيل التقية والمداراة»⁽¹⁾.

وروا عن الصادق: «أنه دخل على أبي العباس في يوم شك وهو يتغذى، فقال: ليس هذا من أيامك، فقال الصادق: ما صومي إلا صومك، ولا فطري إلا فطرك، فقال: ادن، فدنوت وأكلت، وأنا والله أعلم أنه من رمضان»⁽²⁾.

ومعلوم لدى الخاص والعام من المسلمين، مناقضة هذا لأصل دين الإسلام القائم على وجوب الإخلاص لله في الأعمال، والمتابعة لنبيه ﷺ فيها وأن الله لا يقبل من الأعمال إلا ما كان خالصاً لوجهه، على وفق سنة نبيه ﷺ.

ومن خلال هذا العرض يتبين أن عقيدة التقية عند الرافضة، إنما هي نفاق محض، بكل صورها وأشكالها، وأن الإسلام بريء منها ومن أهلها، وأن ما يقرره الرافضة ويدينون به، ويتعاملون به مع المسلمين باسم التقية هو حقيقة ما كان عليه المنافقون في عهد البعثة الذين فضحهم الله وبين حالهم بقوله: **{وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا**

(1) من لا يحضره الفقيه 1/265.

(2) الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم للنباطي 3/73.

وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ⁽¹⁾.
وبقوله: **{إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يראؤن الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً}** ⁽²⁾.

فعلى المسلمين اليوم أن يكونوا على حذر ويقظة من حيل الرافضة ومكرهم، وأن لا ينخدعوا بما يظهرون لهم من الموافقة، وإخفاء تلك العقائد الفاسدة، التي يقوم عليها دينهم، وتبنى عليها عقيدتهم، كعقيدة تحريف القرآن، وتكفير الصحابة، وحقدهم الدفين على الأمة وعلمائها، وغيرها من عقائدهم

المقررة في كتبهم، وليعلم أولئك المخدوعون
بهم من أهل السنة وبما يظهرون لهم من
الموافقة في الدين أن دينهم يقوم على ذلك
النفاق والخداع، من يوم أن عرفت الرافضة
إلى اليوم، وأن هذا المسلك يمثل عقيدة
أصيلة عندهم هي تسعة أعشار دينهم، ولا
إيمان لمن لم يحققها، على ما صرحت به
كتبهم القديمة والحديثة. فهل يعي المغرورون
ويتنبه الغافلون؟!

-
- (1) سورة البقرة آية: 14.
(2) سورة النساء آية: 142.

المبحث الرابع مطاعن الرافضة على أئمة أهل السنة وعلمائهم

انفرد الرافضة من بين طوائف الأمة بحقدهم العظيم، وطعنهم الشديد، على سائر سلف الأمة وعلمائها ابتداءً من الصحابة إلى علماء السنة المعاصرين، على ما هو معلوم لدى المطلع على كتبهم.

وفي الحقيقة إن المتأمل لعداوة الرافضة لسلف الأمة وعلمائها يدرك أن هذه العداوة نابعة من بغض مؤسسي هذا المذهب الخبيث لهذا الدين وأهله، حيث وضعوا لأتباعهم الطعن في نقلة هذا الدين وعلمائه بقصد هدمه من أساسه.

وإن من الأدلة الظاهرة، والبراهين الساطعة، على صحة هذا أن عداوة الرافضة تزداد بحسب مكانة الرجل في الإسلام، وسبقه إليه، وبلائه فيه. ولهذا يجد المطلع على أقوالهم وكتبهم، أنه قد ورد فيها من المطاعن في حق أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- ما لم يرد في حق غيرهما من الصحابة حتى من الذين اختلفوا مع علي -ؑ- وذلك لمكانتهما العالية في الدين وحسن بلائهما فيه، كما أن لهم من المطاعن في

الصحابة عموماً ما ليس في من بعدهم من السلف، وكذلك لهم من المطاعن في أئمة الإسلام وعلمائه ما ليس في من هم دونهم في الفضل.

وأغرب من هذا كله: أن هؤلاء الرافضة في الوقت الذي يطعنون فيه في خيار أئمة أهل السنة -الذين هم أعظم الناس تحقيقاً لموالاته علي - ومحبته المحبة الشرعية الصحيحة- ويرمونهم بما يرمونهم به من الكفر، والنفاق، يعضون الطرف عن الخوارج الذين يكفرونه، والنواصب الذين يفسقونه، وإذا ما ذكروهم، فإنهم لا يذكرونهم بما يذكرون به أئمة أهل السنة من الذم والقبح.

وإن كان الحديث قد سبق بذكر بعض مطاعنهم على الصحابة، فإني أذكر هنا بعض مطاعنهم على أئمة أهل السنة وعلمائهم، الذين هم خيار الأمة بعد الصحابة:

فمن ذلك ما أورده النباطي⁽¹⁾ في كتابه الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم حيث أورد في المجلد الثالث من هذا الكتاب فصلاً خاصاً بالطعن على رواة أهل السنة وعلمائهم عنون له بقوله:

(1) هو: زين الدين علي بن يونس العاملي النباطي، متوفى عام 877هـ.

قال عنه الحر العاملي: «كان عالماً، فاضلاً، محققاً، مدققاً، ثقة، متكلماً، شاعراً، أديباً، متبحراً، له كتب منها: كتاب الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم». أمل الآمل 1/135.

(في ذكر رواتهم والطعن فيهم).

قال بعد الطعن في طائفة كبيرة من فقهاء الصحابة وفي سياق طعنه في أئمة أهل السنة من بعد الصحابة: «ومنهم: مقاتل، قال الجزري: كان كذاباً بإجماع المحدثين، وقال وكيع: كذاب، وقال السعدي: كان حسوداً... ومنهم: محمد بن سيرين كان مؤدباً للحجاج على ولده، وكان يسمعه يلعن علياً فلا ينكر عليه، فلما لعن الناس الحجاج خرج من المسجد وقال: لا أطيق أسمع شتمه.

ومنهم: سفيان الثوري كان في شرطة هشام بن عبد الملك.

ومنهم: الزهري، قال سفيان بن وكيع: إنه كان يضع الأحاديث ليني مروان وكان مع عبد الملك يلعن علياً. وروى الشاذكوني⁽¹⁾ بطريقين أنه قتل غلاماً له.

(1) هو: أبو أيوب سليمان بن داود بن بشر بن زياد المنقري البصري، المعروف بالشاذكوني، من أهل البصرة.

قال السمعاني: يتهم بشرب النبيذ، وغير ذلك، وكان يتهم بوضع الحديث. وذكره البخاري فقال: هو أضعف عندي من كل ضعيف. وقال أبو عبد الرحمن النسائي: هو ليس بثقة، مات سنة 234هـ. انظر الأنساب 3/371.

ومنهم: سعيد بن المسيب، فقيه الحجاز، روى أبو معشر أنه تابع من حضور جنازة علي بن الحسين، وهو ابن ناقل هذا الدين، ومحمود عند سائر المسلمين، وقال: ركعتين أحب إلي من حضور علي بن الحسين. ومنهم: خالد الواسطي، روى: الجنة والنار يخربان.

ومنهم: منصور بن المعتمر كان شرطياً لهشام بن عبد الملك.

ومنهم: سعيد بن جبير، كان على عطاء الخيل في زمرة الحجاج وتخلف عن الحسين. ومنهم: الحسن البصري، خرج مع ابن الأشعث، وتخلف عن الحسين، وخرج في جند الحجاج إلى خراسان، وقال في عثمان: قتله الكفار، وخذله المنافقون، فنسب جمع المهاجرين والأنصار إلى النفاق.

ومنهم: مسروق بن الأجدع، ومرة الهمدانيان: لم يخرجوا مع علي إلى صفين، بل أخذوا عطاءهما منه وهربا إلى قزوين، وكان

مسروق يلي الجسر بالبصرة لعبيدالله بن زياد
ياخذ له المكس...
ومنهم: كعب الأحبار، ضربه أبو ذر بمحجنه
فشجه، فقال له: ما خرجت اليهودية من
قلبك.

ومنهم: إبراهيم النخعي، تخلف عن
الحسين، وخرج مع ابن الأشعث، وفي جيش
عبيدالله بن زياد إلى خراسان.
ومنهم: أبو إسحاق السبيعي، خرج إلى
قتال الحسين -[]-.

ومنهم: الشعبي، خرج مع ابن الأشعث،
وتخلف عن الحسين، وأسند الشاذكوني: أنه
سرق من بيت المال مائة درهم في خفية،
وأن شريحاً، ومسروقاً، ومرة، كانوا لا يؤمنون
على دعائه.

وأسند العطار إلى بهلول إلى أبي حنيفة
قال: دخلت على الشعبي وبين يديه شطرنج،
وروى أبو بكر الكوفي عن المغيرة: أن
الشعبي كان لا يهون عليه أن تقوم الصلاة وهو
يلعب بالشطرنج والنرد، وروى الفضل بن
سليمان عن النضر بن محارب أنه رأى:
الشعبي يلعب بالشطرنج، فإذا مر عليه من
يعرفه أدخل رأسه في قطيفته.

ومنهم: خالد الحذاء، روى عنه أبو عاصم النيلي أنه أول من وضع العشور، وروى فقهاؤهم مثل: حماد بن زيد، وغيره: إنا لنرى علياً بمنزلة العجل الذي اتخذته بنو إسرائيل. فهذا اختلاف من أخذوا عنهم أمر دينهم واعتمدوا في الاحتجاج على قولهم. وقد ذكر علماؤهم أن عامة من تعلق بهم علم الحديث مبتدعة»⁽¹⁾.

هذا ما ذكره النباطي في الطعن على أئمة أهل السنة والنيل منهم وبعض ما ذكره منقول بنصه من كتاب الإيضاح

(1) الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم 254-3/244.
لابن شاذان.⁽¹⁾

ويقول نعمة الله الجزائري في كتابه: (الأنوار النعمانية) تحت عنوان: (ظلمة حالكة في بيان أحوال الصوفية والنواصب): «اعلم أن هذا الاسم وهو: التصوف كان مستعملاً في فرقة من الحكماء الزائغين عن طريق الحق، ثم قد استعمل بعده في جماعة من الزنادقة، وبعد مجئ الإسلام استعمل في جماعة من أهل الخلاف كالحسن البصري، وسفيان الثوري، وأبي هشام الكوفي،

ونحوهم، وقد كانوا في طرق من الخلاف مع الأئمة عليهم السلام، فإن هؤلاء المذكورين قد عارضوا الأئمة عليهم السلام في أعصارهم، وبأحثوهم وأرادوا إطفاء نور الله، والله متم نوره ولو كره الكافرون، والذي وجد منهم في أعصار علمائنا رضوان الله عليهم، قد عارضهم ورد عليهم، وصنف علماءنا كتباً في ذمهم والرد عليهم»⁽²⁾.

فهذا هو موقف الرافضة من خيار الأمة بعد الصحابة وهم التابعون وأتباعهم، الذين هم حملة العلم، وقدوة الناس في الخير والفضل. وإنما ذكرت هنا نماذج من طعنهم فيهم، بغية الاختصار،

وإلا فكتبهم تزخر بالكثير من المطاعن والشتائم على أولئك الأخيار.

(1) انظر: الإيضاح ص 45-47.

(2) الأنوار النعمانية 2/281.

وأما أئمة المذاهب الفقهية الأربعة عند أهل السنة فقد بالغوا في الطعن عليهم بحسب مقامهم في الأمة وانتفاع الناس بعلومهم.

وها هي ذي نماذج من مطاعنهم عليهم:
طعنهم في الإمام أبي حنيفة - رحمه الله :-

يقول النباطي ضمن فصل خاص عقده
للطعن في الأئمة الأربعة بعنوان: (في تخطئة
كل واحد من الأئمة الأربعة): «الأول أبو
حنيفة، وفيه أمور: ...

قال الغزالي: أجاز أبو حنيفة وضع الحديث
على وفق مذهبه.

وعن يوسف بن أسباط، قال أبو حنيفة: لو
أدر كني رسول الله ﷺ لأخذ بكثير من أقوالي...
وفي مجالس ابن مهدي: كان أبو حنيفة
يشرب مع مساور فلما تنسك عاب مساوراً
فكتب إليه شعراً:

إن كان فقهك لا يتم * بغير شتمي
وانتقاصي

فاقعد وقم بي حيث شئت * من
الأداني والأقاصي

فلطال ما زكيتني و * أنا مقيم
على المعاصي

أيام تعطيني وتأخذ * في
أباريق الرصاص

فأنفذ إليه أبو حنيفة بمال وكف عنه...»⁽¹⁾

الخ

(1) الصراط المستقيم 3/213.
ما ذكره من مطاعن وأكاذيب على هذا الإمام
الجليل. عليه من الله ما يستحق.

ويقول البحراني: «وأما أبو حنيفة فكان يقول قال علي-ؑ- وأنا أقول خلافاً لقوله، وحُكي عنه أنه كان يقول خالفت جعفر بن محمد في جميع أقواله وفتاواه، ولم يبق إلا حالة السجود، فما أدري أنه يغمض عينيه أو يفتحها حتى أذهب إلى خلافه وأفتى الناس بنقيض فعله»⁽¹⁾.

طعنهم في الإمام مالك - رحمه الله :-

يقول النباطي ضمن طعنه عليه: «كان مالكا يذكر علياً وعثمان وطلحة والزبير، ويقول: والله ما اقتتلوا إلا على الثريد الأعفر. ودخل محمد بن الحسن على مالك ليسمع منه الحديث فسمع في داره المزمار والأوتار فأنكر عليه فقال: إنا لا نرى به بأساً. وفي حلية الأولياء وغيرها عن ابن حنبل وأبي داود أن جعفر بن سليمان ضرب مالكا وحلقه وحمله على بعير، وروي أنه كان على رأي الخوارج فسئل عنهم فقال: ما أقول في قوم ولوّنا فعدلوا فينا»⁽²⁾.

(1) الكشكول ليوسف البحراني 3/46.

(2) الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم 3/220.

طعنهم في الإمام الشافعي - رحمه الله :-

يقول النباطي في معرض طعنه عليه:
«عن أبي بكر ابن عياش أنه قال: سوّد الله
وجه ابن إدريس».

وقال عمار بن زريق: ذكر الشافعي عند
الثوري فقال: غير فقيه ولا مأمون.

وقال القاضي بن شهري: كان الشافعي لا
يحدث إلا ولجانبه غلام أمرد حسن الوجه...

[وقال النباطي]: ونسب نبينا إلى الرغبة
في الحرام حيث قال: إذا أبصر امرأة وأعجبته
وجب على زوجها طلاقها»⁽¹⁾.

طعنهم في الإمام أحمد - رحمه الله :-

يقول الكشي في ترجمته: «هو من أولاد
ذي الثدية، جاهل، شديد النصب يستعمل
الحياكة لا يعد من الفقهاء»⁽²⁾.

ويقول النباطي: «في مسند جعفر قال
أحمد: لا يكون الرجل سنياً حتى يبغض علياً
ولو قليلاً»⁽³⁾.

(1) الصراط المستقيم 3/217-219.

(2) إلى مستحقي التقديم نقله عن الكشي، النباطي:
في الصراط المستقيم 3/223

(3) الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم
3/224.

ويقول أيضاً: «ووقع الراضي بالله نسخة
للحنابلة فيها: وقد

تأمل أمير المؤمنين جماعتكم، وكشفت له

الخبرة عن مذهب صاحبكم. فوجده كاللعين إبليس يزين لحزبه المحظور، ويركب بهم صعاب الأمور، ويدلي لهم حبل الغرور». (1)

وأما الإمامان المحدثان البخاري ومسلم:

فيقول النباطي في الطعن عليهما: «كتم البخاري ومسلم أخباراً جمّة في فضائل أهل البيت صحيحة على شرطهما». (2)

ويقول: بعد أن ذكر جملة من الأحاديث الموضوعية والضعيفة زعم أن الشيخين قد أسقطاها من كتابيهما- : «فهذه الأحاديث إن كانت لم تصل إلى الشيخين مع شهرتها، فهو دليل قصورهما فكيف يرجحون كتابيهما ويلهجون بذكرهما على غيرهما، وإن وصلت إليهما فتركا روايتها ونقلها كان ذلك من أكبر التهمة والانحراف والرجوع عن السبيل الواضح إلى الاعتساف». (3)

ويقول أيضاً في طعنه على الإمام البخاري: «ما رأينا عند العامة أكثر صيتاً منه ولا أكثر درجة منه فكانه جيفة علت، أو كلفة» (4)

(1) الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم 3/225.

(2) المصدر نفسه 3/232

(3) المصدر نفسه 3/234.

(4) الكلفة: حمرة كدرة تعلق الوجه، وقيل: لون بين السواد والحمرة، وقيل: هو سواد يكون في الوجه. لسان العرب 9/307.

غشت بدرًا، كتم الحق وأقصاه، وأظهر الباطل وأدناه»⁽¹⁾.

فهذه نماذج مما جاء في كتب الرافضة في حق أئمة أهل السنة وعلمائهم، توضح مدى حقدهم وبغضهم، وشدة عدائهم لهم. وليعلم القارئ أنني إنما سقت هنا أمثلة فقط وإلا فقد تركت نصوصاً أخرى لهم في الطعن في السلف فيها قدح شنيع ونيل عظيم من أعراضهم ودينهم تنزهاً عن نقلها وتأثماً من نشرها بين الناس.

وأختم الحديث هنا بنقل مهم عن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في بيان موقف الرافضة من سلف الأمة وأئمتها تأكيداً لما تقدم نقله من كتبهم.

يقول -رحمه الله-: «الرافضة كُفّرت أبا بكر وعمر وعثمان، وعامة المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكفروا جماهيراً من محمد ﷺ من المتقدمين والمتأخرين.

فيكفرون كل من اعتقد في أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار العدالة، أو ترضى عنهم كما رضي الله عنهم، أو يستغفر لهم كما أمر الله بالاستغفار لهم، ولهذا يكفرون أعلام

الملة: مثل سعيد بن المسيب، وأبي مسلم الخولاني، وأويس القرني، وعطاء بن أبي رباح، وإبراهيم النخعي، ومثل: مالك، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وحماد بن زيد،

(1) الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم 3/226. وحماد بن سلمة، والثوري، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبدالله التستري وغير هؤلاء.

ويرون أن كفرهم أغلظ من كفر اليهود والنصارى، لأن أولئك عندهم كفار أصليون، وهؤلاء مرتدون، وكفر المردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي.

إلى أن قال: وأكثر محققهم - عندهم - يرون أبا بكر وعمر وأكثر المهاجرين والأنصار، وأزواج النبي ﷺ مثل: عائشة، وحفصة، وسائر أئمة المسلمين وعامتهم ما آمنوا بالله طرفة عين قط، لأن الإيمان الذي يتعقبه الكفر عندهم يكون باطلاً من أصله كما يقوله بعض علماء السنة، ومنهم من يرى أن فرج النبي ﷺ الذي جامع به عائشة وحفصة لا بد أن تمسه النار ليظهر بذلك من وطء الكوافر على زعمهم لأن وطء الكوافر حرام عندهم». (1)



(1) مجموع الفتاوى 481-28/477.
المبحث الخامس
موقف أهل السنة من الرافضة ومن
عقيدتهم

أولاً: موقف أهل البيت من الرافضة ومن عقائدهم:

أئمة أهل بيت النبي ﷺ كسائر أهل السنة في موقفهم من الرافضة ومن عقائدهم، فهم يعتقدون ضلالهم وانحرافهم عن السنة، وبعدهم عن الحق. وهم من أشد الناس ذمًا ومقتًا لهم وذلك لنسبتهم تلك العقائد الفاسدة إليهم، وكثرة كذبهم عليهم، وقد تعددت عبارات أهل البيت وتنوعت في ذم الرافضة وبراءتهم من عقيدتهم.

فمما جاء عنهم في براءتهم من عقائد الرافضة وتأصيلهم عقيدة أهل السنة: ما ثبت عن علي -ع- وتواتر عنه أنه قال وهو على منبر الكوفة: (خير هذه الأمة بعد نبيها أبوبكر ثم عمر -رضي الله عنهما-).⁽¹⁾

(1) أخرجه الإمام أحمد في المسند 1/106، وابن أبي عاصم في السنة ص556، وصححه الألباني في ظلال الجنة، وأخرجه اللالكائي 7/1366-1397، ورواه أبو نعيم في كتاب الإمامة ص283، ومحمد بن عبد الواحد المقدسي في النهي عن سب الأصحاب ص73، وأبو حامد المقدسي في رسالة ==

وعنه □ أنه قال: (لايفضلني أحد على الشيخين إلا جلده حد المفترى).⁽¹⁾

وفي الصحيحين أنه قال في حق عمر عند تشييعه: (ما خلفت أحداً أحب إليّ من أن ألقى الله بمثل عمله منك وإيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبك، وذلك أنني كنت أسمع كثيراً رسول الله □ يقول: ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، وإن كنت لأظن أن يجعلك الله معهما).⁽²⁾

وهذه الآثار الثابتة عن علي -□- تناقض عقيدة الرافضة في الشيخين كما تقدم، وتدل على براءة علي -□- من الرافضة

(=) في الرد على الرافضة ص296. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ضمن حديثه عن براءة علي -□- من الرافضة: «وقد تواتر عنه من الوجوه الكثيرة أنه قال على منبر الكوفة وقد أسمع من حضر: خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، ثم عمر. وبذلك أجاب ابنه محمد بن الحنفية. فيما رواه البخاري في صحيحه» منهاج السنة

12-1/11، وانظر الأثر في البخاري (كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً). فتح الباري 7/20 ح3671.

(1) أخرجه عبدالله بن أحمد في السنة 2/562، وابن أبي عاصم في السنة ص561، وأبو حامد المقدسي في رسالة في الرد على الرافضة ص298.

(2) أخرجه البخاري في (كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب) فتح الباري 7/41، ح3685، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر -ﷺ-) 4/1858، ح2389.

ومن عقيدتهم، وتوليه للشيخين وسائر أصحاب النبي ﷺ، وحبهم لهم، وإقراره للشيخين بالفضل عليه، وعقوبته من فضله عليهما، وتمنيه أن يلقبالله بمثل عمل عمر. فرضي الله عنه وعن سائر أصحاب النبي ﷺ الطيبين المطهرين من كل ما ينسبه إليهم أهل البدع من الرافضة والخوارج المارقين.

ثم من بعد علي -ﷺ- جاءت أقوال أبنائه، وأهل بيته، في المبرأة من الرافضة ومن عقيدتهم، وانتصارهم لعقيدة أهل السنة. وإليك طرفاً من أقوالهم في ذلك:

قول الحسن بن علي -رضي الله عنهما-:

عن عمرو بن الأصم قال: قلت للحسن: إن الشيعة تزعم أن علياً مبعوث قبل يوم

القيامة، قال: (كذبوا والله ما هؤلاء بالشيعة؛ لو علمنا أنه مبعوث، ما زوجنا نساءه ولا اقتسمنا ماله).⁽¹⁾

وروى أبو نعيم قيل للحسن بن علي -رضي الله عنهما-: إن الناس يقولون: إنك تريد الخلافة، قال: (كنت جماجم العرب في يدي. يحاربون من حاربت، ويسالمون من سالمت، فتركها ابتغاء وجه الله، وحقن دماء أمة محمد ﷺ).⁽²⁾

(1) أخرجه الإمام أحمد في المسند 1/148، وفي فضائل الصحابة 2/175، وأورده الذهبي في السير 3/263.

(2) حلية الأولياء 2/37.

قول الحسين بن علي -رضي الله عنهما-:

كان يقول في شيعة العراق -الذين كاتبوه ووعدوه بالنصر، ثم تفرقوا عنه وأسلموه إلى أعدائه-: (اللهم إن أهل العراق غرّوني، وخذعوني، وصنعوا بأخي ما صنعوا، اللهم شتت عليهم أمرهم وأحصهم عدداً).⁽¹⁾

ثم كان نتيجة غدرهم وخذلانهم له استشهاده -ﷺ- هو وعمامة من كان معه من أهل بيته، بعد أن تفرق عنه هؤلاء الخونة. فكان مقتله -ﷺ- مصيبة عظيمة، ومأساة جسيمة، يتفطر لها قلب كل مسلم. تولى كبرها هؤلاء

الشيعة، الذين يظهرون اليوم تحسرهم
وندمهم على مقتل الحسين بإقامة تلك الماتم
المبتدعة في يوم عاشوراء من كل سنة،
فقبحهم الله ما أكذب دعواهم في ولاية أهل
البيت، وأعظم غدرهم وخذلانهم لهم !!

قول علي بن الحسين - رحمه الله :-

ثبت عنه أنه قال: (يا أهل العراق أحبونا
حب الإسلام، ولا تحبونا حب الأصنام، فما زال
بناحبكم حتى صار علينا شيناً).⁽²⁾

(1) أورده الذهبي في السير 3/302.

(2) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل
السنة 7/1398، وأورده أبو نعيم في الحلية
3/137، والذهبي في السير 4/390.

وعنه - رحمه الله -: أنه جاءه نفر من أهل
العراق، فقالوا في أبي بكر وعمر وعثمان
- رضي الله عنهم -، فلما فرغوا قال لهم: (ألا
تخبروني أنتم المهاجرون الأولون الذين
أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً
من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله
أولئك هم الصادقون؟ قالوا: لا! قال: فأنتم
الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم، يحبون
من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة
مما أتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم
خصاصة، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم

المفلحون؟ قالوا: لا! قال: أشهد أنكم لستم
من الذين قال الله ﷻ: { **وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ
بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا
الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي
قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ
رَحِيمٌ** }⁽¹⁾ اخرجوا فعل الله بكم !!⁽²⁾.
قول محمد بن علي (الباقر):

عن محمد بن علي أنه قال: (أجمع بنو
فاطمة على أن يقولوا في أبي بكر وعمر
أحسن ما يكون من القول).⁽³⁾

(1) سورة الحشر آية 10.

(2) أورده أبو نعيم في الحلية 3/137.

(3) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق 15/355 أ،
وأورده الذهبي في السير 4/406، وأبو حامد
المقدس في الرد على الرافضة ص 302.

وعنه -رحمه الله- أنه قال لجابر الجعفي:
(إن قوماً بالعراق

يزعمون أنهم يحبوننا، ويتناولون أبا بكر وعمر
-رضي الله عنهما-، ويزعمون أنني أمرتهم
بذلك؛ فأخبرهم: أنني أبرأ إلى الله تعالى
منهم، والله برئ منهم، والذي نفس محمد
بيده لو وليت؛ لتقربت إلى الله بدمائهم.
لأنالتي شفاعة محمد، إن لم أكن أستغفر

لهما، وأترحم عليهما، إن أعداء الله غافلون
عنهما⁽¹⁾.

وعن بسام الصيرفي قال: سألت أبا جعفر
عن أبي بكر وعمر فقال: (والله إني لأتولاهما،
وأستغفر لهما. وما أدركت أحداً من أهل بيتي
إلا هو يتولاهما)⁽²⁾.

قول زيد بن علي - رحمه الله :-

عن زيد بن علي أنه قال: (كان أبوبكر إمام
الشاكرين. ثم تلا { **وسيجزي الله**
الشاكرين }⁽³⁾ ثم قال: البراءة من أبي بكر
هي البراءة

(1) أخرجه محمد بن عبدالواحد المقدسي في النهي
عن سب الأصحاب ص75، وأورده البيهقي في كتاب
الاعتقاد ص361، وأبو حامد المقدسي في الرد
على الرافضة ص303.

(2) أخرجه ابن سعد في الطبقات 5/321، وابن
عساكر في تاريخ دمشق 15/355 ب، وأورده ابن
كثير في البداية والنهاية 9/321، والذهبي في
السير 4/403، وأبو حامد المقدسي في الرد
على الرافضة ص304.

(3) سورة آل عمران من الآية: 144.
من علي⁽¹⁾.

وعنه - رحمه الله - أنه قال: (البراءة من
أبي بكر وعمر، البراءة من علي - رضي الله

عنهم- . فإن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر).⁽²⁾

قول جعفر بن محمد (الصادق):

عن عبدالجبار بن عباس الهمداني: أن جعفر بن محمد أتاهم وهم يريدون أن يرتحلوا من المدينة. فقال: (إنكم إن شاء الله من صالحى أهل مصركم، فأبلغوهم عنى: من زعم أنى إمام معصوم مفترض الطاعة؛ فأنا منه برئ، ومن زعم أنى أبرأ من أبى بكر وعمر؛ فأنا منه برئ).⁽³⁾

وعن سالم بن أبى حفصه قال: سألت أبى جعفر وابنه جعفر عن أبى بكر وعمر فقال: يا سالم تولهما وابراً من عدوهما؛ فإنهما كانا إمامى هدى، ثم قال جعفر: يا سالم أيسب رجل جده؟ أبو بكر جدى، لانا لى شفاة محمد ﷺ يوم القيامة إن لم أكن أتولهما وأبرأ من عدوهما).⁽⁴⁾

(1) أخرجه اللالكائى فى شرح أصول اعتقاد أهل السنة 7/1302، وابن عساكر فى تاريخ دمشق 6/324ب، وأورده الذهبى فى السير 5/390.

- (2) أخرجه محمد بن عبدالواحد المقدسي في النهي عن سب الأصحاب ص75.
- (3) أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء 6/259.
- (4) أخرجه عبدالله بن أحمد في كتاب السنة 2/558، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 7/1301، وأورده الذهبي في السير 6/258.
- وعن جعفر بن محمد أنه كان يقول: (ما أرجوا من شفاعة علي شيئاً، إلا وأنا أرجوا من شفاعة أبي بكر مثله، لقد ولدني مرتين⁽¹⁾).⁽²⁾
- وعنه -رحمه الله- أنه سئل عن أبي بكر وعمر فقال: (إنك تسألني عن رجلين قد أكلا من ثمار الجنة).
- وعنه أنه قال: (برئ الله ممن تبرأ من أبي بكر وعمر).⁽³⁾
- قال الذهبي معقباً على هذا الأثر: «قلت هذا القول متواتر عن جعفر الصادق، وأشهد بالله إنه لبار في قوله، غير منافق لأحد، فقبح الله الرافضة». ⁽⁴⁾
- فهذه هي أقوال أئمة أهل البيت، الطيبين، الطاهرين، الذين تدعي الرافضة إمامتهم وولايتهم، وينسبون إليهم عقيدتهم؛ جاءت موضحة ومبينة موقفهم من الرافضة، ومن دينهم، وبراءتهم منهم ومن

(1) قال الذهبي في ترجمة جعفر بن محمد: «وأمه هي أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر التيمي، وأمها هي أسماء بنت عبدالرحمن بن أبي بكر، ولهذا كان يقول: ولدني أبوبكر الصديق مرتين» سير أعلام النبلاء 6/255.

(2) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 7/1301، وأورده الذهبي في السير 6/259.

(3) أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء 6/260.

(4) سير أعلام النبلاء 6/260.

كل ما يلصقونه بهم من عقائدهم المكفرة، ومطاعنهم على خيار الصحابة، وأمهات المؤمنين؛ وأن هؤلاء الأئمة من أهل البيت على عقيدة أهل السنة، ظاهراً وباطناً؛ في كل كبير وصغير؛ فهي عقيدتهم التي بها يدينون، وعليها يوالون ويعادون؛ وأن من نسب لهم غير ذلك فهو كاذب عليهم ظالم لهم، فرحمهم الله رحمة واسعة، وقبح الله الرافضة ما أعظم فريتهم عليهم وأشد أذيتهم لهم.

ثانياً: أقوال المنسوبين للتشيع⁽¹⁾ من الأئمة المتقدمين:

روى اللالكائي عن ليث بن أبي سليم قال: (أدركت الشيعة الأولى ما يفضلون على أبي بكر وعمر أحداً).⁽²⁾

وعن سلمة بن كهيل أنه قال: (جالست
المسيب بن نجبة الفزاري في هذا المسجد
عشرين سنة، وناساً من الشيعة كثيراً، فما

(1) التشيع في اصطلاح العلماء المتقدمين هو: تقديم
علي على عثمان، دون التعرض للشيخين أبي بكر
وعمر -رضي الله عنهما-، وقد تقدم في كلام الذهبي:
أن هذا قد وجد في التابعين وتابعيهم، مع الدين،
والورع، والصدق.

انظر: نص كلامه ص 31 من هذا الكتاب.
(2) شرح أصول اعتقاد أهل السنة 7/1302، وأورده
الذهبي في السير 6/255.

سمعت أحداً منهم تكلم في أحد من أصحاب
رسول الله ﷺ إلا بخير، وما كان الكلام إلا في
علي وعثمان⁽¹⁾.⁽²⁾

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا
كانت الشيعة المتقدمون، الذين صحبوا علياً،
أو كانوا في ذلك الزمان، لم يتنازعوا في
تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما كان نزاعهم في
تفضيل علي وعثمان، وهذا مما يعترف به
علماء الشيعة الأكابر من الأوائل والأواخر».⁽³⁾

وروى اللالكائي عن إبراهيم بن أعين قال:
قلت لشريك⁽⁴⁾: (أرأيت من قال: لا أفضل
أحداً، قال: هذا أحمق أليس قد فصل أبو بكر
وعمر؟).⁽⁵⁾

وعن سليمان بن أبي شيخ قال: لقي
عبدالله بن مصعب الزبيري

-
- (1) أي: في المفاضلة بينهما -رضي الله عنهما-.
(2) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل
السنة 7/1368.
(3) منهاج السنة 1/13.
(4) هو: شريك بن عبدالله النخعي، القاضي أبو
عبدالله، أحد الأعلام، كانت وفاته سنة سبع
وسبعين ومائة.
قال عنه الذهبي: فيه تشيع خفيف على قاعدة
أهل بلده.
انظر: سير أعلام النبلاء 8/200-202.
(5) شرح أصول اعتقاد أهل السنة 7/1369، وأورده
الذهبي في السير 8/205.
شريكاً فقال: بلغني أنك تنال من أبي بكر
وعمر؟ فقال شريك: (والله ما أنتقص الزبير،
فكيف أنال من أبي بكر وعمر!!).⁽¹⁾
وعن حفص بن غياث قال: سمعت شريكاً
يقول: (قُبض النبي ﷺ، واستخار المسلمون أبا
بكر، فلو علموا أن فيهم أحداً أفضل منه كانوا
قد عَشَّونا، ثم استخلف أبو بكر عمر، فقام بما
قام به من الحق والعدل؛ فلما حضرته الوفاة
جعل الأمر شورى بين ستة فاجتمعوا على
عثمان، فلو علموا أن فيهم أفضل منه كانوا
قد عَشَّونا).⁽²⁾

قال علي بن خشرم: (فأخبرني بعض أصحابنا من أهل الحديث أنه عرض هذا على عبدالله بن إدريس، فقال ابن إدريس: أنت سمعت هذا من حفص؟ قلت: نعم، قال: الحمد لله الذي أنطق بهذا لسانه، فوالله إنه لشيوعي، وإن كان شريكاً لشيوعي).⁽³⁾
قال الذهبي معقّباً: (قلت: هذا التشيع الذي لا محذور فيه -إن شاء الله- إلا من قبيل الكلام فيمن حارب علياً -□- من الصحابة، فإنه قبيح يؤدب فاعله...)⁽⁴⁾.

(1) أورده الذهبي في السير 8/206.

(2) المصدر نفسه 8/209.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

وعن سلمة بن شبيب قال: سمعت عبدالرزاق⁽¹⁾ يقول: (ما انشرح صدري قط أن أفضل علياً على أبي بكر -فرحمهما الله-، ورحم الله عثمان وعلياً، من لم يحبهم فما هو بمؤمن أوثق عملي حبي إياهم).⁽²⁾
وعن عبدالرزاق أيضاً أنه قال: (أفضل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه، كفي بي إزرأ أن أخالف علياً -□-).⁽³⁾
وروى اللالكائي عن أبي السائب عتبة بن عبدالله الهمداني قال: (كنت يوماً بحضرة

الحسن بن زيد المداعي بطبرستان... وكان بحضرته رجل ذكر عائشة بذكر قبيح، من الفاحشة. فقال: يا غلام اضرب عنقه فقال له العلويون: هذا رجل من شيعتنا، فقال: معاذ الله هذا رجل طعن على النبي ﷺ، قال الله ﷻ: **{الخبثات للخبثين والخبيثون للخبثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات أولئك مبرؤن مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم}**⁽⁴⁾ وإن كانت عائشة

(1) هو: عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني.

قال ابن حجر: «حافظ، مصنف، شهير، عمي في آخر عمره، وكان يتشيع».

تقريب التهذيب ص 354.

(2) أورده الذهبي في السير 9/574.

(3) المصدر نفسه.

(4) سورة النور آيه: 26.

خبثة فالنبي ﷺ خبيث، فهو كافر فاضربوا عنقه. فاضربوا عنقه وأنا حاضر).⁽¹⁾

ثالثاً: أقوال أئمة السلف وأهل العلم من بعدهم

اتفق سائر أئمة الدين، وعلماء المسلمين، المعتمد بأقوالهم في الأمة، والمقتدى بأفعالهم

فيها، جيلاً بعد جيل، وعصراً بعد عصر، منذ عصر الصحابة حتى هذا العصر الذي نعيش فيه على اختلاف أزمانهم وبلدانهم، وعلى تنوع مذاهبهم وعلومهم، من محدثين ومفسرين، وفقهاء، ومؤرخين، ومحققين في الفرق والمقالات: على ذم الرافضة وتضليلهم، والتحذير منهم، وكونهم أبعد الناس عن الحق، وأشدهم زيغاً وانحرافاً، وأقربهم للكفر والإلحاد، وأخطرهم على الدين والعباد.

كما تضافرت كلمة المحققين منهم في أقوال الرافضة وعقيدتهم: أنه ليس في الفرق المنتسبة للأمة أجهل، ولا أكذب، ولا أسخف، ولا أسفه، ولا أظلم، ولا أجراً على حدود الله، ولا أعظم خذلاناً، ولا أكبر خسراناً في الدنيا والآخرة منهم وما ابتليت الأمة بمثلهم.

وفيما يلي طائفة من أقوالهم في ذلك:

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة 7/1269.

قول علقمة بن قيس النخعي - رحمه الله - (62هـ):

روى عبدالله بن أحمد بسنده عن الشعبي عن علقمة قال: (لقد غلت هذه الشيعة في

علي - كما غلت النصارى في عيسى بن
مريم).⁽¹⁾
قول عامر الشعبي - رحمه الله - (105هـ):

نقلت عنه آثار كثيرة في ذم الرافضة
- وكان من أعرف الناس بهم-⁽²⁾ ومن هذه
الآثار ما رواه عبدالله بن أحمد وغيره عنه أنه
قال: (مارأيت قوماً أحق من الشيعة).⁽³⁾
وعنه - رحمه الله - أنه قال: (لو كانت
الشيعة من الطير لكانوا رخماً).
وقال: (نظرت في هذه الأهواء وكلمت
أهلها فلم أرقوماً أقل عقولاً من الخشبية)⁽⁴⁾.
⁽⁵⁾

-
- (1) السنة لعبد الله بن أحمد 2/548، وقال المحقق:
«إسناده صحيح».
- (2) ذكره شيخ الإسلام. انظر: منهاج السنة 1/22.
- (3) السنة لعبد الله بن أحمد 2/549، وأخرجه خلال
في السنة 1/497، واللالكائي في شرح السنة
7/1461.
- (4) من أسماء الرافضة القديمة: قال شيخ الإسلام:
(كما كانوا يسمون الخشبية لقولهم: إنا لا نقاتل
بالسيف إلا مع إمام معصوم فقاتلوا بالخشب).
منهاج السنة 1/36.
- (5) أخرجه عبدالله بن أحمد في السنة 2/548.

وعنه أنه قال: (لو شئت أن يملؤا هذا البيت ذهباً وفضة، على أن أكذب لهم على علي لفعلوا. وكان يقول: لو كانت الشيعة من الطير لكانوا رخماً، ولو كانوا من الدواب لكانوا حمراً).⁽¹⁾

وقال: (أحذركم الأهواء المضلة وشرّها الرافضة، وذلك أن منهم يهوداً يغمصون الإسلام لتحيا ضلالتهم، كما يغمص بولس بن شاؤل ملك اليهود النصرانية لتحيا ضلالتهم، ثم قال: لم يدخلوا في الإسلام رغبة ولا رهبة من الله ولكن مقتاً لأهل الإسلام).⁽²⁾

قول طلحة بن مصرّف - رحمه الله - (112هـ):

روى ابن بطة بسنده عنه أنه قال: (الرافضة لا تنكح نساؤهم، ولا تؤكل ذبائحهم، لأنهم أهل ردة).⁽³⁾

وعن الحسن بن عمرو قال: قال طلحة بن مصرّف: (لولا أني على وضوء، لأخبرتكم بما تقول الرافضة).⁽⁴⁾

(1) أخرجه اللالكائي في شرح السنة 7/1267.
(2) أخرجه اللالكائي في شرح السنة 8/1461،
والخلال في السنة 1/497، واللفظ للالكائي غير
عبارة (النصرانية لتحيا ضلالتهم) ذكر المحقق:
أنها غير واضحة، فأكملتها من السنة للخلال
ليستقيم المعنى.

(3) الإبانة الصغرى ص161.
(4) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى 2/557،
واللالكائي في شرح السنة 7/1269، وأورده أبو
نعيم في حلية الأولياء 5/15.

قول الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - (150هـ):

روى ابن عبد البر عن حماد بن أبي حنيفة
أنه قال: سمعت أبا حنيفة يقول: (الجماعة أن
تفضل أبا بكر وعمر وعلياً وعثمان ولا تنتقص
أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ).⁽¹⁾

قول مسعر بن كدام - رحمه الله - (155هـ):

روى اللالكائي: (أن مسعر بن كدام لقيه
رجل من الرافضة فكلمه بشيء... فقال له
مسعر: تنح عني فإنك شيطان).⁽²⁾

قول سفیان الثوري - رحمه الله - (161هـ):

روى مؤمل بن إسماعيل عن سفیان قال:
(تركنتي الروافض وأنا
أبغض أن أذكر فضائل علي⁽³⁾).⁽⁴⁾
وعن محمد بن يوسف الفريابي قال:
(سمعت سفیان ورجل يسأله عن من يشتم
أبا بكر وعمر؟ فقال: كافر بالله العظيم، قال:

(1) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ص163.

(2) أخرجه اللالكائي في شرح السنة 8/1457.

(3) كان سفيان -رحمه الله- من أهل الكوفة التي يشيع فيها الرفض، فكان يرى أن في ذكر فضائل علي -ؑ- تقوية لبدعتهم: يشهد لهذا مرواه عطاء بن مسلم عنه أنه قال له: (إذا كنت بالشام فاذكر مناقب علي، وإذا كنت بالكوفة؛ فاذكر مناقب أبي بكر وعمر). سير أعلام النبلاء 7/260.

(4) أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء 7/253. نصلي عليه؟ قال: لا، ولا كرامة، قال: فزاحمه الناس حتى حالوا بيني وبينه، فقلت للذي قريباً منه: ما قال؟ قلنا هو يقول: لا إله إلا الله مانصنع به؟ قال: لا تمسوه بأيديكم، ارفعوه بالخشب حتى توأروه في قبره).⁽¹⁾

قول الإمام مالك بن أنس -رحمه الله- (179هـ):

روى الخلال بسنده عن الإمام مالك أنه قال: (الذي يشتم أصحاب النبي ﷺ، ليس لهم سهم، أو قال نصيب في الإسلام).⁽²⁾ وروى اللالكائي عنه أنه قال: (من سب أصحاب رسول الله ﷺ فليس له في الفيء حق يقول الله ﷻ: **{ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً }** الآية. هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ الذين هاجروا معه ثم قال: **{ والذين تبؤوا الدار والإيمان }** الآية. هؤلاء الأنصار، ثم قال: **{ والذين**

**جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا
ولأخواننا الذين سبقونا بالإيمان⁽³⁾ {
فالفيء لهؤلاء الثلاثة فمن سب أصحاب**

(1) أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء 7/253.
(2) السنة: للخلال 1/493، وأخرجه ابن بطة في
الابانة الصغرى ص 162.

(3) الآيات من سورة الحشر 8-10.
رسول لله ﷺ فليس من هؤلاء الثلاثة ولا حق له
في الفيء).⁽¹⁾

وقال أشهب بن عبدالعزيز سئل مالك عن
الرافضة فقال: (لا تكلمهم ولا تروعنهم فإنهم
يكذبون).⁽²⁾

**قول القاضي أبي يوسف - رحمه الله -
(182هـ):**

روى اللالكائي بسنده عن أبي يوسف أنه
قال: (لا أصلي خلف جهمي، ولا رافضي، ولا
قدري).⁽³⁾

**قول عبدالرحمن بن مهدي - رحمه الله -
(198هـ):**

قال البخاري قال عبدالرحمن بن مهدي:
(هما ملتان: الجهمية،
والرافضة).⁽⁴⁾

قول الإمام الشافعي - رحمه الله - (204هـ):

ثبت بنقل الأئمة عنه أنه قال: (لم أر أحداً من أصحاب الأهواء،

-
- (1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة 7/1268-1269.
(2) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة 1/61، وذكر أنه رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى ولم أجد في الجزء المطبوع من الكتاب.
(3) شرح أصول اعتقاد أهل السنة 4/733.
(4) خلق أفعال العباد ضمن مجموعة "عقائد السلف" جمع علي سامي النشار، وعمار الطالبي ص125.
أكذب في الدعوى، ولا أشهد بالزور من (الرافضة).⁽¹⁾

قول يزيد بن هارون - رحمه الله - (206هـ):

قال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: (يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون).⁽²⁾

قول محمد بن يوسف الفريابي - رحمه الله - (212هـ):

روى اللالكائي عنه أنه قال: (ما أرى الرافضة والجهمية إلا زنادقة).⁽³⁾
وعن موسى بن هارون قال: سمعت الفريابي ورجل يسأله عن شتم أبا بكر

وعمر؟ قال: كافر...، قال: فيصلى عليه؟
قال: لا، وسألته كيف يصنع به وهو يقول: لا
إله إلا الله؟ قال: لا تمسوه بأيديكم ارفعوه
بالخشب حتى تواروه في حفرته).⁽⁴⁾

**قول أبي بكر عبدالله بن الزبير
الحميدي-رحمه الله-(219هـ):**

قال في كتابه أصول السنة بعد أن ذكر
الصحابة ووجوب

(1) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى 2/545،
واللالكائي في شرح السنة 8/1457.

(2) نقله شيخ الإسلام في منهاج السنة 1/60 وعزاه
لابن بطة في الإبانة الكبرى، ولم أجده في القسم
المطبوع من الكتاب ولعله في القسم المخطوط.

(3) شرح أصول اعتقاد أهل السنة 8/1457.

(4) أخرجه الخلال في السنة 1/499، وابن بطة في
الإبانة الصغرى ص160.

الترحم عليهم: (فلم نؤمر إلا بالاستغفار لهم،
فمن يسبهم، أو ينتقصهم أو أحداً منهم، فليس
على السنة، وليس له في الفئ حق).⁽¹⁾

**قول القاسم بن سلام-رحمه الله- ()
224هـ):**

روى الخلال عن عباس المدوري قال:
سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام يقول:
(عاشرت الناس، وكلمت أهل الكلام، وكذا،
فما رأيت أوسخ وسخاً، ولا أقدر قدراً، ولا

أضعف حجة، ولا أحقق من الرافضة، ولقد وليت قضاء الثغور فنفيت منهم ثلاثة رجال: جهميين ورافضيي، أو رافضييين وجهميي، وقلت: مثلكم لا يساكن أهل الثغور فأخرجتهم⁽²⁾.

قول أحمد بن يونس - رحمه الله - (227هـ):

روى اللالكائي عن عباس الدوري قال: سمعت أحمد بن يونس يقول: (إننا لا نأكل ذبيحة رجل رافضي، فإنه عندي مرتد)⁽³⁾.

قول الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - (241هـ):

روى خلال عدة روايات عنه في ذم الرافضة منها:

(1) أصول السنة للحميدي ص 43.

(2) السنة للخلال 1/499.

(3) شرح أصول اعتقاد أهل السنة 8/459.

عن عبدالملك بن عبدالحميد قال: سمعت أبا عبدالله قال: من شتم أخاف عليه الكفر مثل: الروافض، ثم قال: من شتم أصحاب النبي ﷺ، لا نأمن عليه أن يكون مرق من الدين⁽⁴⁾.

وعن عبدالله بن أحمد قال: سألت أبي
عن رجل شتم رجلاً من أصحاب النبي ﷺ
فقال: (ما أراه على الإسلام).⁽²⁾
وعن أبي بكر المروزي قال: سألت أبا
عبدالله عن من يشتم أبا بكر وعمر وعائشة؟
قال: (ما أراه على الإسلام).⁽³⁾
وعن إسماعيل بن إسحاق أن أبا عبدالله
سُئل: عن رجل له جار رافضي يسلم عليه؟
قال: (لا، وإذا سلم عليه لا يرد عليه).⁽⁴⁾
**قول الإمام البخاري - رحمه الله -)
256هـ):**

قال في كتاب خلق أفعال العباد: (ما أبالي
صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليت
خلف اليهود والنصارى، ولا يسلم عليهم، ولا
يعادون، ولا يناكحون، ولا يشهدون، ولا تؤكل
ذبائحهم).⁽⁵⁾

(1) السنة للخلال 1/493.

(2) المصدر نفسه 1/493.

(3) المصدر نفسه 1/493.

(4) المصدر نفسه 1/494.

(5) خلق أفعال العباد (ضمن عقائد السلف) ص 125.

**قول أبي زرعة الرازي - رحمه الله -)
264هـ):**

روى الخطيب بسنده عنه أنه قال: (إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدّى إلينا هذا القرآن، والسنن: أصحاب رسول الله ﷺ وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة).⁽¹⁾

وروى اللالكائي من طريق عبدالرحمن بن أبي حاتم: أنه سأل أباه وأبا زرعة عن مذاهب السنة، واعتقادهما الذي أدركا عليه أهل العلم في جميع الأمصار، ومما جاء في كلامهما: (وإن الجهمية كفار، وإن الرافضة، رفضوا الإسلام).⁽²⁾

قول عبدالله بن قتيبة - رحمه الله - (276هـ):

قال في كتابه: تأويل مختلف الحديث بعد حديثه: عن أهل الكلام وأساليبهم في تفسير القرآن الدالة على جهلهم: «وأعجب من هذا التفسير، تفسير الروافض للقرآن، وما يدعونه من علم باطنه، بما وقع إليهم من الجفر... وهو جلد جفر ادعوا أنه كتبت فيه لهم الإمام، كل ما يحتاجون إلى علمه، وكل ما يكون إلى يوم القيامة....

(1) الكفاية ص 49.

(2) شرح أصول اعتقاد أهل السنة 1/178.
إلى أن قال: وهم أكثر أهل البدع افتراقاً
ونحلاً... ولا نعلم في أهل البدع والأهواء، أحداً
ادعى الربوبية لبشر غيرهم، فإن عبد الله بن
سبأ ادعى الربوبية لعلي فأحرق علي أصحابه
بالنار وقال في ذلك:
لما رأيت الأمر أمراً منكراً *
أججت ناري ودعوت قنبراً
ولا نعلم أحداً ادعى النبوة لنفسه غيرهم،
فإن المختار بن أبي عبيد ادعى النبوة
لنفسه...»⁽¹⁾.

قول الإمام الطحاوي - رحمه الله - (321هـ):

قال في عقيدته: «ونحب أصحاب رسول
الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ
من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير
الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم:
دين، وإيمان، وإحسان، وبغضهم: كفر،
ونفاق، وطغيان»⁽²⁾.

**قول الحسن بن علي بن خلف
البربهاري - رحمه الله - (329هـ):**

قال: «واعلم أن الأهواء كلها ردية، تدعوا
إلى السيف، وأردؤها وأكفرها الرافضة،
والمعتزلة، والجهمية، فإنهم يريدون الناس
على التعطيل والزندقة»⁽³⁾.

- (1) تأويل مختلف الحديث ص 76-79.
(2) العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز ص 689.
(3) كتاب شرح السنة ص 54.

قول أبي حفص عمر بن شاهين (385هـ):

قال في كتاب اللطيف: «وإن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي عليهم السلام، وإن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أخيار أبرار، وإني أدين الله بمحبّتهم كلهم، وأبرأ ممن سبهم، أو لعنهم، أو ضلّهم، أو خوّنهم، أو كفّرهم...، وإني بريء من كل بدعة: من قدر، وإرجاء، ورفض، ونصب، واعتزال»⁽¹⁾.

قول ابن بطة - رحمه الله - (387هـ):

قال في الإبانة الكبرى: «وأما الرافضة: فأشد الناس اختلافاً، وتبايناً، وتطاعناً، فكل واحد منهم يختار مذهباً لنفسه يلعن من خالفه عليه، ويكفر من لم يتبعه. وكلهم يقول: إنه لا صلاة، ولا صيام، ولا جهاد، ولا جمعة، ولا عيدين، ولا نكاح، ولا طلاق، ولا بيع، ولا شراء، إلا بإمام وإنه من لا إمام له، فلا دين له، ومن لم يعرف إمامه فلا دين له...»

ولولا ما نؤثره من صيانة العلم، الذي
أعلى الله أمره وشرف قدره، ونزهه أن
يخلط به نجاسات أهل الزيف، وقبيح أقوالهم،
ومذاهبهم، التي تقشعر الجلود من ذكرها،
وتجزع النفوس من استماعها، وينزه العقلاء
الفاظهم وأسماعهم عن لفظها، لذكرت من

(1) كتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ص 251-
252.

ذلك ما فيه عبرة للمعتبرين»⁽¹⁾.

قول الإمام القحطاني - رحمه الله - (387هـ):

قال في نونيته:

إن الروافض شرُّ من وطىء الحصى * من
كل إنس ناطق أو جان
مدحوا النبي وخونوا أصحابه *
ورمؤهم بالظلم والعدوان
حبوا قرابته وسبوا صحبه *
جدلان عند الله منتقضان⁽²⁾

**قول (قوام السنة) أبي القاسم
إسماعيل بن محمد الأصبهاني - رحمه
الله - (535هـ):**

قال: «ومن بلغ من الخوارج والروافض
في المذهب أن يكفر الصحابة، ومن القدرية
أن يكفر من خالفه من المسلمين، ولا نرى

الصلاة خلفهم، ولا نرى أحكام قضااتهم،
وقضائهم جائزه، ورأى السيف واستباح الدم؛
فهؤلاء لا شهادة لهم»⁽³⁾.

قول أبي بكر بن العربي - رحمه الله - (543هـ):

قال في العواصم: «مارضيت النصارى
واليهود، في أصحاب موسى وعيسى، ما
رضيت الروافض في أصحاب محمد ﷺ، حين

(1) الإبانة الكبرى 2/556.

(2) نونه القحطاني ص 21

(3) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة 2/511.

حكموا عليهم بأنهم قد اتفقوا على الكفر
والباطل»⁽¹⁾.

قول القاضي عياض - رحمه الله - (544هـ):

قال: «وكذلك نقطع بتكفير غلاة الرافضة
في قولهم: إن الأئمة أفضل من الأنبياء»⁽²⁾.

قول ابن الجوزي - رحمه الله - (597هـ):

قال: «وغلوا الرافضة في حب علي -،
حملهم على أن وضعوا أحاديث كثيرة في
فضائله، أكثرها تشينه وتؤذيه... ولهم مذاهب
في الفقه ابتدعوها، وخرافات تُخالف
الاجماع... في مسائل كثيرة يطول ذكرها

خرقوا فيها الإجماع، وسوّل لهم إبليس وضعها على وجه لا يستندون فيه إلى أثر ولا قياس، بل إلى الواقعات، ومقايح الرافضة أكثر من أن تحصى»⁽³⁾.

أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - (728هـ):

شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - من أخبر الناس بالرافضة، وبعقيدتهم، وله في الرد عليهم كتابه العظيم: (منهاج السنة) الذي لم يُؤلف في باب مثله، والناس من بعده عالية عليه في الرد على الرافضة،

(1) العواصم من القواصم ص 192.

(2) الشفا بتعريف حقوق المصطفى 2/1078.

(3) تلييس إبليس ص 136-137.

كما له رسائل أخرى عظيمة النفع في دحض شبه الرافضة ورد باطلهم، فجزاه الله عن الإسلام خير ما جرى به علماء الأمة، المذابين عن السنة، والمجاهدين أعداءها.

وإليك أيها القارى: نبذا من كلامه في ذم الرافضة وفضحهم -حقها أن تكتب بماء الذهب- هي لك أيها السني درر وضيئة، تعرف بها حقيقة الرافضة وشدة خطرهم، وللرافضة درة عُمرية تُفعم بها رؤوسهم وأنوفهم.

قال -رحمه الله- ضمن حديثه عن الرافضة في منهاج السنة: «والله يعلم وكفى بالله علماً، ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شر منهم: لا أجهل، ولا أكذب، ولا أظلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان، وأبعد عن حقائق الإيمان منهم»⁽¹⁾.

ويقول: «وهؤلاء الرافضة: إما منافق، وإما جاهل، فلا يكون رافضي ولا جهمي إلا منافقاً، أو جاهلاً بما جاء به الرسول ﷺ، لا يكون فيهم أحد عالماً بما جاء به الرسول ﷺ مع الإيمان به. فإن مخالفتهم لما جاء به الرسول ﷺ، وكذبهم عليه لا يخفى قط إلا على

(1) منهاج السنة 1/160.

مفرط في الجهل والهوى»⁽¹⁾.

ويقول: «والنفاق والزندقة في الرافضة أكثر منه في سائر الطوائف. بل لا بد لكل منهم من شعبة من النفاق»⁽²⁾.

وقال: «فبهذا يتبين أنهم شر من عامة أهل الأهواء... وأيضاً فغالب أئمتهم زنادقة إنما يظهرون الرفض لأنه طريق إلى هدم الإسلام»⁽³⁾.

ويقول عن جهلهم وضلالهم: «القوم من أضل الناس عن سواء السبيل فإن الأدلة إما نقلية وإما عقلية، والقوم من أضل الناس في المنقول والمعقول، في المذاهب والتقارير، وهم من أشبه الناس بمن قال الله فيهم: **{ وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير}**»⁽³⁾ والقوم من أكذب الناس في النقليات، ومن أجهل الناس في العقليات، يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار، المتواتر أعظم تواتر في الأمة

(1) منهاج السنة 1/161.

(2) المصدر نفسه 2/46.

(3) مجموع الفتاوى 28/482-483.

(4) سورة الملك آية 10.

جيلاً بعد جيل»⁽¹⁾.

ويقول أيضاً: «إن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتميز بين صحيحها وضعيفها»⁽²⁾.

ويقول: «ثم من المعلوم لكل عاقل أنه ليس في علماء المسلمين المشهورين أحد رافضي، بل كلهم متفقون على تجهيل الرافضة وتضليلهم وكتبتهم كلها شاهدة بذلك، وهذه كتب الطوائف كلها تنطق بذلك مع أنه لا أحد يلجئهم إلى ذكر الرافضة وذكر جهلهم وضلالهم...»

والله يعلم أنني مع كثرة بحثي وتطلعي إلى معرفة أقوال الناس ومذاهبهم ما علمت رجلاً له في الأمة لسان صدق يتهم بمذهب الإمامية فضلاً عن أن يقال: إنه يعتقد في الباطن»⁽³⁾.

ويضيف قائلاً: «فهل عرف أحد من فضلاء أصحاب الشافعي وأحمد وأصحاب مالك كان رافضياً؟ أم يعلم بالاضطرار أن كل

(1) منهاج السنة 1/8.

(2) المصدر نفسه 1/58.

(3) المصدر نفسه 4/130-131.

فاضل منهم فإنه من أشد الناس إنكاراً للرفض، وقد اتهم طائفة من أتباع الأئمة بالميل إلى نوع من الاعتزال ولم يعلم عن أحد منهم أنه اتهم بالرفض لبعده الرفض عن طريق أهل العلم»⁽¹⁾.

ويقول عن اشتهارهم بالكذب: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»⁽²⁾.

... ثم ساق الآثار في ذلك عن السلف. ويقول: «والمقصود أن العلماء كلهم متفقون على أن الكذب في الرافضة أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة»⁽³⁾. ويقول: «وليس في الطوائف المنتسبة للقبلة أعظم افتراء للكذب على الله وتكذيباً بالحق من المنتسبين إلى التشيع ولهذا لا يوجد الغلو في طائفة أكثر مما يوجد فيهم»⁽⁴⁾. ويقول: «وفي الجملة: فمن جرّب الرافضة في كتابهم وخطابهم

(1) منهاج السنة 4/135.

(2) المصدر نفسه 1/59.

(3) المصدر نفسه 1/66.

(4) المصدر نفسه 2/34.

علم أنهم من أكذب خلق الله»⁽¹⁾.

ويقول عن عدائهم للمسلمين ومناصرتهم الكفرة والمشركين: «وقد عرف العارفون بالإسلام أن الرافضة تميل مع أعداء الدين،

ولما كانوا ملوك القاهرة كان وزيرهم مرة يهودياً، ومرة نصرانياً أرمينياً، وقويت النصارى بسبب ذلك النصراني الأرميني، وبنوا كنائس كثيرة بأرض مصر في دولة أولئك الرافضة المنافقين، وكانوا ينادون بين القصرين: من لعن وسب فله دينار وأردب»⁽²⁾.

ويقول: «والرافضة تحب التتار ودولتهم لأنه يحصل لهم بها من العز ما لا يحصل بدولة المسلمين، والرافضة هم معاونون للمشركين واليهود والنصارى على قتال المسلمين، وهم كانوا من أعظم الأسباب في دخول التتار قبل إسلامهم إلى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام، وكانوا من أعظم الناس معاونة لهم على أخذهم لبلاد الإسلام وقتل المسلمين وسبي حريمهم، وقضية ابن العلقمي وأمثاله مع الخليفة، وقضيتهم في حلب مع صاحب حلب مشهورة يعرفها عموم الناس»⁽³⁾.

(1) منهاج السنة 2/467.

(2) مجموع الفتاوى 28/637.

(3) المصدر نفسه 28/527-528.

ويقول: «وهؤلاء يعاونون اليهود والنصارى والمشركين على أهل بيت النبي ﷺ وأمتهم المؤمنين، كما أعانوا المشركين من الترك

والتتار على ما فعلوه ببغداد وغيرها بأهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة ولد العباس وغيرهم من أهل البيت المؤمنين من القتل والسبي وخراب الديار.

وشر هؤلاء وضررهم على أهل الإسلام لا يحصيه الرجل الفصيح في الكلام»⁽¹⁾.

ويقول -رحمه الله- ذاكراً بعض حماقاتهم الدالة على سخف عقولهم مع شدة الضلال: «ومن حماقاتهم تمثيلهم لمن يبغضونهم بالجماد أو الحيوان، ثم يفعلون بذلك الجماد أو الحيوان ما يرونه عقوبة لمن يبغضونه، مثل: اتخاذهم نعجة -وقد تكون نعجة حمراء- لكون عائشة تسمى الحميراء، يجعلونها عائشة ويعذبونها بنتف شعرها وغير ذلك، ويرون أن ذلك عقوبة لعائشة.

ومثل: اتخاذهم حلساً مملؤاً سمناً، ثم يبعجون بطنه فيخرج السمن فيشربونه، ويقولون: هذا مثل ضرب عمر وشرب دمه.

ومثل: تسمية بعضهم لحمارين من حمر الرجا أحدهما بأبي بكر، والآخر بعمر، ثم يعاقبون الحمارين جعلاً منهم تلك العقوبة عقوبة

(1) مجموع الفتاوى 25/309.
لأبي بكر وعمر.

وتارة يكتبون أسماءهم على أسفل أرجلهم، حتى إن بعض المولاة جعل يضرب رجلي من فعل ذلك ويقول: إنما ضربت أبا بكر وعمر ولا أزال أضربهما حتى أعدمهما. ومنهم: من يسمي كلابه باسم أبي بكر وعمر ويلعنهما.

ومنهم: من إذا سمى كلبه ف قيل له: (بكير) يضارب من يفعل ذلك، ويقول: تسمى كلبى باسم أصحاب النار.

ومنهم: من يعظم أبا لؤلؤة المجوسي الكافر الذي كان غلاماً للمغيرة بن شعبة لما قتل عمر، ويقولون: وإثارات أبي لؤلؤة؟ فيعظمون كافراً مجوسياً باتفاق المسلمين لكونه قتل عمر⁽¹⁾.»-

ويقول أيضاً: «ومنهم من يرى أن فرج النبي ﷺ الذي جامع به عائشة وحفصة لابد أن تمسه النار ليظهر بذلك من وطء الكوافر على زعمهم»⁽²⁾.

ومع هذا كله يقول شيخ الإسلام في منهاج السنة: «فما أذكره في هذا الكتاب من ذم الرافضة، وبيان كذبهم وجهلهم قليل من كثير

(1) منهاج السنة 1/49-50.

(2) مجموع الفتاوى 28/481.

مما أعرفه منهم، ولهم شر كثير لا أعرّف
تفصيله»⁽¹⁾.

فرحم الله شيخ الإسلام رحمة واسعة فإنه
قد نصح للأمة، وفضح الرافضة، وأمعن في
ذلك بما لم يترك لأحد من بعده مقالاً ولا
تفصيلاً ولا بياناً في ذم هذه الطائفة ودحض
شبههم. ولولا ما التزمت به من المنهج في
سرد أقوال العلماء في ذم الرافضة إلى هذا
العصر لاكتفيت بكلامه -رحمه الله- عن نقل
كلام غيره من العلماء رحمهم الله أجمعين.

قول الذهبي -رحمه الله- (748هـ):

قال معلقاً على بعض الأحاديث الموضوعة
في فضل علي -عليه السلام-: «وعلي -عليه السلام- سيد كبير
الشان، قد أغناه الله تعالى عن أن يثبت
مناقبه بالأكاذيب، ولكن الرافضة لا يرضون إلا
أن يحتجوا له بالباطل، وأن يردوا ما صح
لغيره من المناقب، فتراهم دائماً يحتجون
بالموضوعات، ويكذبون بالصحاح، وإذا
استشعروا أدنى خوف لزموا التقية، وعظّموا
الصحيحين، وعظّموا السنة، ولعنوا الرافض،
وأنكروا، فيعلنون بلعن أنفسهم شيئاً ما يفعله
اليهود ولا المجوس بأنفسهم، والجهل بفنونه
غالب على مشايخهم وفضلائهم، فما الظن
بعامتهم، فما

(1) منهاج السنة 1/160.
الظن بأهل البر والحَيْل منهم، فإنهم جاهلية
جهلاء، وحمير مستنفرة، فالحمد لله على
الهداية، فتعليمهم ونصحهم وجرّهم إلى الحق
بحسب الإمكان من أفضل الأعمال»⁽¹⁾.
قول ابن القيم - رحمه الله - (751 هـ):
قال في إغاثة اللهفان: «وأخرج الروافض
الإلحاد والكفر، والقذح في سادات الصحابة،
وحزب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأوليائه وأنصاره في قالب محبة أهل البيت
والتعصب لهم وموالاتهم»⁽²⁾.
ويقول في المنار المنيف: «وأما ما وضعه
الرافضة في فضائل علي: فأكثر من أن يعد.
قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في كتاب
الإرشاد: وضعت الرافضة في فضائل علي -
وأهل البيت نحو ثلاثمائة ألف حديث. ولا
تستبعد هذا فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك
لوجدت الأمر كما قال»⁽³⁾.
وقال في الكتاب نفسه بعد أن ذكر عقيدة
الرافضة في المهدي:

(1) ترتيب الموضوعات لابن الجوزي تأليف محمد بن أحمد الذهبي ص124.
(2) إغاثة اللهفان 2/75.
(3) المنار المنيف ص108.
«ولقد أصبح هؤلاء عاراً على بني آدم،
وضحكة يسخر منهم كل عاقل»⁽¹⁾.

قول ابن كثير - رحمه الله - (774هـ):

يقول في وصف حال الرافضة: «ولكنهم طائفة مخذولة وفرقة مردولة يتمسكون بالمتشابه، ويتركون الأمور المحكمة المقدرة⁽²⁾ عند أئمة الإسلام»⁽³⁾.

ويقول ضمن حديثه عن المهدي عند أهل السنة: «فيخرج المهدي، ويكون ظهوره من بلاد المشرق، لامن سرداب سامراء، كما يزعمه جهلة الرافضة: من أنه موجود فيه الآن وهم ينتظرون خروجه في آخر الزمان، فإن هذا نوع من الهذيان، وقسط كبير من الخذلان، شديد من الشيطان، إذ لا دليل على ذلك، ولا برهان، لا من كتاب، ولا سنة، ولا معقول صحيح، ولا استحسان»⁽⁴⁾.

قول أبي حامد المقدسي - رحمه الله - (888هـ):

قال في كتابه الرد على الرافضة بعد أن ذكر جملة من عقائدهم:

- (1) المنار المنيف ص152، (ط: الأولى، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة).
- (2) هكذا وردت في المصدر ولعل الصواب: المقررة.
- (3) البداية والنهاية 5/251.
- (4) النهاية في الفتن والملاحم 1/55.

«لا يخفى علي كل ذي بصيرة وفهم من المسلمين، أن أكثر ما قدمناه في الباب، قبله من عقائد هذه الطائفة الرافضة على اختلاف أصنافها كفر صريح، وعناد مع جهل قبيح، لا يتوقف الواقف مع تكفيرهم، والحكم عليهم بالمروق من دين الإسلام وضلالهم»⁽¹⁾.

قول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - (1206هـ):

قال في رسالة الرد على الرافضة معلقاً على عقيدة الرجعة عندهم: «فانظر أيها المؤمن إلى سخافة رأي هؤلاء الأغبياء، يختلقون ما يردده بديهة العقل، وصراحة النقل. وقولهم هذا مستلزم تكذيب ما ثبت قطعاً في الآيات والأحاديث: من عدم رجوع الموتى إلى الدنيا فالمجادلة مع هؤلاء الحمر تُصَيِّعُ الوقت. لو كان لهم عقل لما تكلموا أي شئ يجعلهم مسخرة للصبيان ويمج كلامهم أسماء أهل الإيقان. لكن الله سلب عقولهم، وخذلهم في الوقيعة في خلص أوليائه لشقاوة سبقت لهم»⁽²⁾.

وقال بعد أن ذكر قولهم بتجويز الجمع بين المرأة وعمتها: «وبهذا وأمثاله تعرف أن الرافضة أكثر الناس تركاً لما أمر الله به وإتياناً لما

(1) رسالة في الرد على الرافضة لأبي حامد المقدسي ص 200.

(2) رسالة في الرد على الرافضة للشيخ محمد بن عبد الوهاب ص 32.

حرمه الله، وأن كثيراً منهم ناشئ عن نطفة خبيثة، موضوعة في رجم حرام، ولذا لا ترى منهم إلا الخبيث اعتقاداً وعملاً، وقد قيل كل شيء يرجع إلى أصله»⁽¹⁾.

وقال -رحمه الله-: «فهؤلاء الإمامية خارجون عن السنة، بل عن الملة، واقعون في الزنا وما أكثر ما فتحوا على أنفسهم أبواب الزنا في القبل والدبر، فما أحقهم بأن يكونوا أولاد زنا»⁽²⁾.

قول الإمام الشوكاني -رحمه الله- (1250هـ):

قال -رحمه الله-: «واعلم أن لهذه الشنعة الرافضية، والبدعة الخبيثة ذيلاً هو أشد ذيل، وويللاً هو أقبح ويل، وهو أنهم لما علموا أن الكتاب والسنة يناديان عليهم بالخسارة والبوار بأعلى صوت، عادوا السنة المطهرة،

وقدحوا فيها وفي أهلها بعد قدحهم في الصحابة -رضي الله عنهم-، وجعلوا المتمسك بها من أعداء أهل البيت، ومن المخالفين للشيعة لأهل البيت، فأبطلوا السنة بأسرها، وتمسكوا في مقابلها، وتعوضوا عنها بأكاذيب مفتراه، مشتملة على القدح المكذوب المفترى في الصحابة، وفي جميع الحاملين للسنة المهتدين بهديها العاملين بما فيها، الناشرين لها في الناس من التابعين وتابعيهم إلى هذه الغاية،

(1) رسالة في الرد على الرافضة للشيخ محمد بن عبدالوهاب ص 39.

(2) المرجع نفسه ص 42.

وسَمُّوهم بالنصب، والبغض لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب -ؑ- وأولاده، فأبعد الله الرافضة وأقماهم»⁽¹⁾.

**قول عبدالعزيز بن ولي الله الدهلوي-
رحمه الله-(1239هـ):**

قال عن الرافضة في آخر كتابه العظيم (التحفة الأثني عشرية) الذي ألفه في الرد عليهم واختصره الألوسي، واشتهر من خلاله: «ومن استكشف عن عقائدهم الخبيثة، وما انطوا عليه علم أن ليس لهم في الإسلام نصيب، وتحقق كفرهم لديه، ورأى منهم كل

أمر عجيب، واطلع على كل أمر غريب، وتيقن أنهم قد أنكروا الحسي، وخالفوا البديهي الأوّل، ولا يخطر ببالهم عتاب، ولا يمر على أذهانهم عذاب أو عقاب، فإن جاءهم الباطل أحبوه ورضوه، وإذا جاءهم الحق كذبوه وردوه {مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون} صم بكم عمى فهم لا يرجعون⁽²⁾ ولقد غشي على قلوبهم المران، فلا يعون ولا يسمعون، فإننا لله وإنا إليه راجعون، ولقد تعتتوا بالفسق والعصيان في فروع الدين وأصوله، فصدق ظن إبليس فاتبعوه من دون الله ورسوله، فياويلهم من تضييعهم الإسلام ويا خسارتهم مما وقعوا

(1) قطر الولي على حديث الولي للشوكاني ص 305-306.

(2) سورة البقرة 17،18.

فيه من حيرة الشبه والأوهام...»⁽¹⁾.

أقوال بعض هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية (حرسها الله):

جاء في إحدى فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ضمن الإجابة عن

سؤال عن معتقد الرافضة: «مذهب الشيعة الإمامية مذهب مبتدع في الإسلام أصوله وفروعه...»⁽²⁾.

وفي فتوى أخرى: «... إن الشيعة الإمامية الإثني عشرية قد نقلوا في كتبهم عن أئمتهم: أن القرآن الذي جمعه عثمان بن عفان -رضي الله عنه- عن طريق حفاظ القرآن من الصحابة محرفاً بالزيادة فيه والنقص منه وتبديل بعض كلماته وجمله، وبحذف بعض آيات وسور منه يعرف ذلك من قرأ كتاب (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب) الذي ألفه حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي في تحريف القرآن، وأمثاله مما ألف انتصاراً للرافضة ودعماً لمذهبهم كمنهاج الكرامة لابن المطهر، كما أنهم يعرضون عن دواوين السنة الصحيحة

(1) مختصر التحفة الأثني عشرية ص 300-301.

(2) فتاوى اللجنة الدائمة جمع أحمد الدويش 2/268 فتوى رقم (9420) وقد جاءت هذه الفتوى مذيلة بتوقيعات كل من: سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز (رئيس اللجنة) الشيخ عبدالرزاق عفيفي (نائب رئيس اللجنة) الشيخ عبدالله بن غديان (عضو).

كصحيح البخاري ومسلم فلا يعتبرونها مرجعاً لهم في الاستدلال على الأحكام عقيدة وفقهاً، ولا يعتمدون عليها في تفسير القرآن

وبيانه، بل استحدثوا كتباً في الحديث، وأصلوا لأنفسهم أصولاً غير سليمة يرجعون إليها في تمييز الضعيف في زعمهم من الصحيح، وجعلوا من أصولهم الرجوع إلى أقوال الأئمة الإثني عشرية المعصومين في زعمهم...»⁽¹⁾ الخ الفتوى.

فهذه بعض أقوال أئمة السلف، وأهل العلم من بعدهم، مضافة إلى ما سبق أن تقدم من أقوال أئمة أهل البيت -رضي الله عنهم- جاءت كلها مقررة ومرسخة موقفهم الموحد من الرفض، من خلال تلك النصوص المتواترة عنهم والمتضافرة في ذمهم للرفض، ووصفهم لهم بكل شر ورذيلة وأنهم أبعد الناس عن كل خير وفضيلة في سياقات متعددة وعبارات متنوعة إمعاناً منهم في التحذير من شرهم وبيان شدة خطرهم، حتى قال الرجل المتبحر في أمرهم الخبير بأحوالهم بعد أن بلغ الغاية في ذمهم -وهو شيخ الإسلام ابن تيمية- «وشر هؤلاء وضررهم على أهل الإسلام لا يحصيه الرجل الفصيح

(1) فتاوى اللجنة الدائمة 2/269 فتوى رقم (11461) وهذه الفتوى موقعة من قبل اللجنة المذكورة في الفتوى السابقة. في الكلام» على ما تقدم بذلك النقل عنه موثقاً⁽¹⁾.

فجزى الله هؤلاء الأئمة وسائر العلماء المحذرين من الرافضة خيراً، فإنهم قد أدوا للأمة حق النصيحة، واجتهدوا في ذلك حتى قامت بأقوالهم وتحذيراتهم الحجة على الخلق، وظهر لكل من له أدنى حظ من فهم، ومعرفة بالشرع: أن الرافضة أبعد ما تكون عن الحق وأقرب ما تكون للظلم والجور، وأنهم أشد الناس مشاقة للشرع، وبغضاً لأهل الخير والفضل، وأنه ما ابتلي المسلمون في سالف عصورهم وحاضرها بشر منهم ولا أخوف على الدين منهم.

فنسأل الله الكريم أن يقي المسلمين شرهم، وأن يجعل كيدهم ومكرهم عليهم، وأن يجعل هلاكهم بأيديهم إنه سميع مجيب.

(1) انظر: ص 143 من هذا الكتاب.

المبحث السادس نقد عام للمؤلف ومنهجه في كتبه

قبل الدخول في الرد المفصل على المسائل التي ذكرها المؤلف في كتابه الأول (ثم اهتديت) لا بد لي من وقفة معه لبيان حاله، ومنهجه الذي سار عليه في تأليف كتبه، ومدى صدقه، وأمانته، ومبلغه من العلم، ليقف القارئ على ذلك بنفسه قبل الشروع في قراءة الرد عليه.

وذلك ببيان جهل المؤلف، وغروره، وكذبه، وتدليسه، وتناقضه في كلامه، واتباعه الظن في أحكامه، وعدم توثيقه للنقول، ومخالفته في كتبه لأصول التأليف التي درج عليها أهلها، وكذلك للمنهج الذي ألزم به نفسه في التأليف، ومخالفته أيضاً لعقيدة الرافضة المعروفة عندهم.

وسيكون تقرير هذا كله بالاستدلال على كل جزئية من كلامه والمقارنة بين أقواله والمناظرة بين مسائله التي يقررها من خلال كتبه الأربعة السالفة الذكر.
وها هو ذا تفصيل ذلك:

أولاً: جهله.

ويدل على ذلك ما ذكره المؤلف عن نفسه واعترافه بأنه ليست عنده مكتبة خاصة إلا بعد أن أهدى له الرافضة في العراق مجموعة من كتبهم، يقول: «وفوجئت عند دخولي إلى منزلي بكثرة الكتب التي وصلت قبلي وعرفت مصدرها.....فرحت كثيراً، ونظمت الكتب في بيت خاص سميته المكتبة»⁽¹⁾.

ثم يقول بعد ذلك: «سافرت إلى العاصمة، ومنها اشتريت صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد، وصحيح الترمذي، وموطأ مالك، وغيرها من الكتب الأخرى المشهورة، ولم أنتظر الرجوع إلى البيت فكنت طوال الطريق بين تونس وقفصة وأنا راكب في حافلة النقل العمومية أتصفح كتاب البخاري، وأبحث عن رزية الخميس متمنياً أن لا أعثر عليها، ورغم أنني وجدتتها...»⁽²⁾.

فليتأمل القارئ قوله: (ثم وضعت الكتب في مكان سميته المكتبة) وكأنه أول من ابتكر المكتبات في البيوت ثم وضع لها هذا الاسم الذي ظن أنه لم يسبق إليه، ثم شرائه من بعد ذلك الصحيحين، والكتب المشهورة في الحديث بعد أن لم تكن عنده ولا يعرفها.

في حين أن هذه الكتب لا تكاد تخلو منها
مكتبة طالب علم

(1) ثم اهتديت ص 86-87.

(2) المرجع نفسه ص 88.

صغير، فضلاً عما يعد نفسه من العلماء،
ويتصدى للبحث والتأليف في أخطر المسائل
وأدقها في باب الاعتقاد.

هذا وقد اعترف المؤلف في موطن آخر
من كتابه (ثم اهتديت) بأنه ليست عنده
معرفة بعلوم الشريعة، زاعماً - لفرط جهله -
أنه لا يحتاج إليها في بحثه عن أحوال الصحابة.
يقول ضمن نقله لحوار دار بينه وبين عالم
سني: «فقال: لا يمكنك الاجتهاد إلا إذا عرفت
سبعة عشر علماً، منها علم التفسير
واللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، والأحاديث،
والتاريخ، وغير ذلك».

وقاطعته قائلاً: أنا لن أجتهد لأبين للناس
أحكام القرآن والسنة، أو لأكون صاحب
مذهب في الإسلام كلا، ولكن لأعرف من على
الحق، ومن على الباطل، ولمعرفة أن الإمام
علي على الحق أو معاوية مثلاً، ولا يتطلب
ذلك الإحاطة بسبعة عشر علماً، ويكفي أن

أدرس حياة كل منهما، وما فعلاه حتى أتبين الحقيقة»⁽¹⁾.
قلت: ولهذا وقع المؤلف في أخطاء وجهالات لا تخفى على طالب في المراحل الدنيا من التعليم.
كقوله في كتابه فاسألوا أهل الذكر: «وإذا ما سألتهم -أي أهل السنة- من هؤلاء المنافقون الذين نزلت فيهم أكثر من مائة وخمسين آية

(1) ثم اهتديت ص150.

في سورتي التوبة والمنافقون فسيجيئون هو عبدالله بن أبي،
وعبدالله بن أبي سلول، وبعد هذين الرجلين لا يجدون اسماً
آخر»⁽¹⁾.

وقوله أيضاً: «فكيف يحصر النفاق بابن أبي، وابن أبي سلول المعلومين لدى عامة المسلمين»⁽²⁾.

فقد وقع في أخطاء شنيعة:

الأول: قوله: إنه نزلت في المنافقين أكثر من مائة وخمسين آية في سورتي (التوبة) (والمنافقون)، فسورتا (التوبة) (والمنافقون) لم تبلغ مائة وخمسين آية في مجموعها، فالتوبة (129) آية، والمنافقون (11) آية، هذا مع أنه ليس كل آيات السورتين

في المنافقين، فالثلاث الآيات الأخيرة من سورة (المنافقون) ليست في المنافقين، وكذلك التوبة فيها آيات كثيرة ليست في المنافقين.

ومفهوم كلامه هنا أن الآيات التي نزلت في المنافقين محصورة في السورتين، وهذا خطأ آخر، فقد نزلت آيات كثيرة في المنافقين ليست في السورتين المذكورتين، كما وردت بذلك آيات في البقرة

(1) فسألوا أهل الذكر ص119.

(2) المرجع نفسه ص119.

وآل عمران والنساء والمائدة⁽¹⁾ وغيرها من سور القرآن.

الثاني: ظنه أن ابن أبي غير ابن سلول وأنهما رجلان، وإنما هو رجل واحد فهو عبدالله بن أبي بن سلول، زعيم المنافقين ورأسهم في المدينة.⁽²⁾

الثالث: قوله: «وبعد هذين الرجلين لا يجدون اسماً آخر»، فهذا من جهله المركب، وعظيم جرأته على الكلام بدون علم، ولا تثبت، فلو رجع هذا المجازف في الكلام إلى أشهر كتاب متداول في السيرة، وهو سيرة ابن هشام، لوجد أن المؤلف سرد في الجزء

الثاني من هذا الكتاب أسماء طائفة كبيرة من المنافقين في أكثر من عشر صفحات يذكروهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، مبيناً بعض ما نزل في كل واحد منهم من القرآن⁽³⁾، هذا غير ما ذكره المؤرخون الآخرون، والمفسرون في كتب التفسير.

ومن جهالات المؤلف الكبيرة قوله: «وأبدلت الصحابة المنقلبين على أعقابهم أمثال معاوية، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وأبي هريرة

(1) من هذه الآيات على سبيل المثال: في البقرة 8-20، 204-206، وفي آل عمران 154، 120، وفي النساء 60-72، 66-138، 73-146، وفي المائدة 41، 52، 53.

(2) انظر ترجمته وطرفاً من أخباره في سيرة ابن هشام 2/620، 469، 555.

(3) انظر: سيرة ابن هشام 2/548-557. وعكرمة، وكعب الأحمار وغيرهم بالصحابة الشاكرين...»⁽¹⁾ وهذا الكلام مع ما فيه من زيغ وضلال بعيد، سيأتي الرد عليه في موضعه، فإنه متضمن لخطأ شنيع حيث عدّ كعب الأحمار من الصحابة وإنما هو من التابعين، فقد أسلم بعد موت النبي ﷺ، وقدم المدينة في عهد عمر⁽²⁾، وهذا مشهور عند

أهل العلم، لكن المؤلف بجهله وقع في مثل هذا الخطأ الفاحش الفاضح.
وعموماً فأخطاء المؤلف الدالة على جهله، وقلة بضاعته في العلم كثيرة، وإنما سقت هنا أمثلة يستدل بها، قبل تفصيل الرد عليه، وسيأتي في أثناء الرد المزيد من ذلك إن شاء الله تعالى.

ثانياً: غروره وإعجابه بنفسه.

اتسمت شخصية المؤلف بالغرور المفرط، والإعجاب بالنفس، يظهر ذلك من خلال حديثه عن نفسه، وتزكياته لنفسه في مواطن كثيرة من كتبه ومن أمثله ذلك:
قوله متحدثاً عن رحلته للحج: «لذلك ظننت أن الله هو الذي ناداني، وأحاطني بعنايته، وأوصلني إلى ذلك المقام الذي تموت

(1) ثم اهتديت 158.

(2) انظر: سير أعلام النبلاء 3/489.

الأنفس دون الوصول إليه حسرة ورجاء»⁽¹⁾.
ويقول أيضاً: «عناية ربانية أخرى، جعلت كل من يراني من الوفود يحبني، ويطلب عنواني للمراسلة»⁽²⁾.
ويقول متحدثاً عن وضعه في بلده: «وتعدت شهرتي حدود مدينتي إلى مدن أخرى مجاورة، فقد يمر المسافر فيصلي

الجمعة، ويحضر تلك الدروس، ويتحدث بها في مجتمعه»⁽³⁾.

ويقول: «وبشروني بأن صاحب الزمان -ويقصدون به الشيخ إسماعيل- قد اصطفاني من بين الناس لأكون من خاصة الخاصة، وطار قلبي فرحاً بهذا الخبر، وبكيت تأثراً بهذه العناية الربانية التي ما زالت ترفعني من مقام سام، إلى ما هو أسمى، ومن حسن إلى ما هو أحسن...»⁽⁴⁾.

فهذه بعض أقوال المؤلف في حديثه عن نفسه، وتزكيتيه لها، وكفى بذلك قدحاً في الرجل، ونقصاً في دينه وعلمه وعقله، يقول الله: **{ فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى }**⁽⁵⁾، ويقول: **{ ألم تر إلى الذين**

(1) ثم اهتديت ص 14.

(2) ثم اهتديت ص 14.

(3) المرجع نفسه ص 16.

(4) المرجع نفسه ص 17.

(5) سورة النجم 32.

يزكون أنفسهم بل الله يزكى من يشاء ولا يظلمون شيئاً } انظر كيف يفترون على الله الكذب وكفى به إثماً مبيناً {⁽¹⁾.

ومع وقوع هذا المسكين في هذا المحذور العظيم، فإنه قد جمع إليه جرماً آخر، وهو افتخاره بالمعاصي كالغناء وكثرة السفر إلى

بلاد الكفر، ومعرفته بتلك البلاد، حيث يقول ضمن حديثه عن زيارته لمصر: «... وكانوا يعجبون لحماسي وصراحتي وكثرة اطلاعي، فإذا تحدثوا عن الفن غنيت، وإذا تحدثوا عن الزهد والتصوف ذكرت لهم أني من الطريقة التيجانية والمدنية أيضاً، وإذا تحدثوا عن الغرب حكيت لهم عن باريس، ولندن، وبلجيكا، وهولندا، وإيطاليا، وأسبانيا التي زرتها خلال العطل الصيفية، وإذا تحدثوا عن الحج فاجأتهم بأنني حججت وأنني ذاهب إلى العمرة، وحكيت لهم عن أماكن لا يعرفها حتالذي حج سبع مرات: كغارجاء، وغارثور، ومذبح إسماعيل، وإذا تحدثوا عن العلوم والاختراعات شفيت غليلهم بالأرقام والمصطلحات، وإذا تحدثوا عن السياسة أفحمتهم بما عندي من آراء»⁽²⁾.

إلى أن يقول: «والمهم من كل ما حكيت في هذا الفصل هو أن شعوري بدأ يكبر، وركبني بعض الغرور، وظننت فعلاً بأنني أصبحت

(1) سورة النساء 49-50.

(2) ثم اهديت ص 23-24.

عالماً، كيف لا وقد شهد لي بذلك علماء الأزهر الشريف، ومنهم من قال لي: يجب أن يكون

مكانك هنا في الأزهر، ومما زادني فخراً واعتزازاً بالنفس أن رسول الله ﷺ أذن لي في الدخول لرؤية مخلفاته حسب ما ادعاه المسؤول عن مسجد سيدنا الحسين بالقااهرة...»⁽¹⁾.

فهنيئاً للمؤلف بهذا الشرف، وهذه الكرامات التي أهلته بكل جدارة لاعتناق عقيدة الرافضة، والدخول مع زمرة ابن سبأ، وابن العلقمي، ونصير (الشرك) الطوسي، وابن مطهر والخميني وغيرهم. فنسأل الله بكرمه وجوده السلامة والعافية وحسن العاقبة، وأن يجنبنا والمسلمين طريق الضلال والغواية.

ثالثاً: كذبه وتدليسه.

هناك أمثلة كثيرة تدل على كذب المؤلف، وتدليسه، وتزويره في كتبه ومن ذلك:
قوله في كتابه: (الشيعة هم أهل السنة):
«وكما قدمنا فيما سبق بأن المتسمين بأهل السنة والجماعة هم القائلون بخلافة الخلفاء الراشدين الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، هذا ما يعرفه الناس اليوم، ولكن الحقيقة المؤلمة هي أن علي بن أبي طالب لم يكن معدوداً

(1) ثم اهتديت ص 24.
عند أهل السنة من الخلفاء الراشدين، لا ولم يعترفوا حتى بشرعية خلافته، وإنما الحق علي بالخلفاء الثلاثة في زمن متأخر جداً، وذلك في سنة ثلاثين ومائتين للهجرة، في زمن أحمد بن حنبل. أما الصحابة من غير الشيعة، والخلفاء والملوك والأمراء الذين حكموا المسلمين من عهد أبي بكر وحتى عهد الخليفة العباسي محمد بن الرشيد المعتصم، لم يكونوا يعترفون بخلافة علي بن أبي طالب أبداً، بل منهم من كان يلعنه، ولا يعتبره حتى من المسلمين، وإلا كيف يجوز لهم سبه ولعنه على المنابر»⁽¹⁾.

ويقول أيضاً: «ولكل ذلك قلنا بأن أهل السنة والجماعة، لم يقبلوا بخلافة علي إلا بعد زمن أحمد بن حنبل بكثير، صحيح أن أحمد بن حنبل هو أول من قال بها، ولكنه لم يقنع بها أهل الحديث، كما قدمنا، لاقتدائهم بعبد الله بن عمر»⁽²⁾.

فزعمه أن أهل السنة لم يعترفوا بخلافة علي ولا يرون شرعيتها إلا بعد زمن أحمد بن حنبل بكثير، وأن الصحابة على ذلك بل منهم من يكفر علياً، افتراء عظيم وكذب مشين على أهل السنة والجماعة، إذ أن محبة علي -

□- وموالاته، واعتقاد صحة خلافته بعد الخلفاء

(1) الشيعة هم أهل السنة ص 45.

(2) المرجع نفسه 48-49.

الراشدين الثلاثة، الذين هو رابعهم، محل اتفاق بين أهل السنة على مختلف العصور والأمصار، من عصر الصحابة إلى اليوم، وقد بلغ من شهرة هذه المسألة وتواترها بين الخاصة والعامة من أهل السنة ما أصبحت به من الضروريات المسلمات عندهم، التي لا ينازع في تقريرهم لها إلا مفرط في الجهل أو مغرق في الإفك والكذب.

ولذا فإن دعوى الرافضي فيها من أظهر الأدلة وأقوى الشواهد على شدة كذبه، وعظيم افتراءه وإفكه.

ومن أمثلة كذبه وتدليسه أيضاً قوله في كتابه (ثم اهتديت): «من الأحاديث التي أخذت بها فدفعتني للاقتداء بالإمام علي: تلك التي أخرجتها صحاح أهل السنة والجماعة، وأكدت صحتها، والشيعة عندهم أضعافها ولكن -وكالعادة- سوف لا أستدل ولا أعتمد إلا

الأحاديث المتفق عليها من الفريقين»⁽¹⁾.

ثم ذكر عدة أحاديث منها:

- حديث: (أنا مدينة العلم وعلي بابها).

- حديث: (إن هذا أخى ووصيى وخليفتي من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا).
- حديث: (من سره أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن

(1) ثم اهتديت ص172.

جنة عدن غرسها ربي فليوال علياً من بعدي، وليوال وليه...»⁽¹⁾. وهذا كذب وتدليس، فإن هذه الأحاديث المذكورة لم ترد في صحاح أهل السنة المعتمدة عندهم، ولم يحكموا بصحتها، بل حكموا ببطلانها ووضعها⁽²⁾ وسيأتي الكلام في الرد على المؤلف في ذلك، وإنما أردت هنا بيان كذبه فيما ادعاه⁽³⁾. ومن صور كذبه أيضاً ما زعمه من اعتداء الجنود في المدينة المنورة على الحجاج بالضرب يقول: «زرت البقيع وكنت واقفاً أترحم على أرواح أهل البيت، وكان بالقرب مني شيخ طاعن في السن يبكي، وعرفت من بكائه أنه شيعي، واستقبل القبلة وبدأ يصلي، وإذا بالجندي يأتي إليه بسرعة، وكأنه كان يراقب حركاته وركله

(1) ثم اهتديت ص172-176-191.

(2) انظر: الموضوعات لابن الجوزي 1/357، والتذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي ص 163، والمقاصد الحسنة للسخاوي ص 169، وكشف الخفاء للعجلوني 1/203، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية 4/410، ومنهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية 7/299-354، والتلخيص للذهبي مع المستدرک للحاكم 3/139.

(3) انظر: ص 513، 551، 589 من هذا الكتاب. بحذائه ركلة وهو في حالة سجود، فقلبه على ظهره وبقي المسكين فاقداً للوعي بضع دقائق، وانهاى عليه الجندي ضرباً وسباً وشتماً، ورق قلبي لذلك الشيخ وظننت أنه مات، ودفعتني فضولي، وأخذتني الحمية، وقلت للجندي: حرام عليك لماذا تضربه وهو يصلي؟ فانتهرني قائلاً: اسكت أنت ولا تتدخل حتى لا أصنع بك مثله...»⁽¹⁾.

فلا يخفي ما في كلامه هذا من الكذب والافتراء، الذي يعلمه كل من زار هذه البلاد من المسلمين، حجاجاً، أو معتمرين، أو غيرهم من أصحاب الأعمال والحاجات، وما أكثرهم، حيث يُقدِّرون في كل سنة بالملايين، وكلهم يشهد ويلمس ما يعيشه الحجاج والزائرون من أمن وأمان، وراحة بدنية ونفسية، عن طريق ما توفره الدولة السعودية السنية السلفية، من مرافق ومنشآت، ووسائل حديثة في مختلف المجالات، لخدمة الحجاج

والزائرين، ثم تجنيد القوة البشرية في الدولة
للسهر على تقديم كافة التسهيلات لهم، مع
حسن المعاملة والرفق بهم، حتى أصبحت
رحلة الحج والعمرة أشبه ما تكون بنزه
سياحية لما يلاقيه الحجاج والمعتمرون، من
راحة وطمأنينة، بفضل الله ثم بما تقدمه
الدولة من خدمات.
أما الرافضة فالكل يعلم أنهم أهل شغب
وإثارة للفتن، خصوصاً

(1) ثم اهتديت ص 82-83.

في مواسم الحج، ومع هذا فالدولة وفقها الله
تدفع شرهم بأيسر السبل، وتقابل السيئة
بالحسنة، مع حفظها ومحافظتها على أمن
هذه البلاد الذي هو واجبها أمام الله ثم
المسلمين.

وهذا أمر لا يخفى بحمد الله على كل
مطلع على الأحداث، ويعلمه على وجه
الخصوص ملايين الحجاج والمعتمرين، الذين
يقصدون هذه البلاد في كل سنة. فعلى من
يلبس هذا الأفك الأثيم، صنيعه الرافضة
ودسيستهم على المسلمين!؟!

رابعاً: تناقضه في كلامه.

المؤلف متناقض في كلامه وأحكامه التي يقررها، فما يكاد يذكر مسألة ويقررها إلا وينقضها في موطن آخر، حتى أصبح هذا الأمر سمة بارزة في كتبه، ولا عجب فهذه من أبرز سمات أهل الأهواء والبدع، لأن أقوالهم وأحكامهم إنما تبنى على آراء الرجال وأهوائهم، يقول الله تعالى: **{ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً}**.⁽¹⁾

ومن هذه التناقضات:

1- قوله في كتابه الشيعة هم أهل السنة: «يكفينا على ذلك دليل واحد يعطينا الحجة البالغة، وكما قدمنا بأن أهل السنة والجماعة

(1) النساء 82.

لم يعرفوا إلا في القرن الثاني للهجرة كرد فعل على الشيعة الذين والوا أهل البيت وانقطعوا إليهم، فإننا لا نجد شيئاً في فقههم وعباداتهم، وكل معتقداتهم يرجعون فيه إلى السنة النبوية المروية عن أهل البيت».⁽¹⁾

يعارض هذا قوله في الكتاب نفسه: «وإذا شئنا التوسع في البحث لقلنا: بأن أهل السنة والجماعة هم الذين حاربوا أهل البيت النبوي، بقيادة الحكام الأمويين والعباسيين، ولذلك لو

فتشت في عقائدهم وكتب الحديث عندهم فسوف لا تجد لفقهاء أهل البيت شيئاً عندهم يذكر، وسوف تجد كل فقههم وأحاديثهم منسوبة لأعداء أهل البيت»⁽²⁾.

ففي النص الأول يدعى أن كل معتقدات أهل السنة وفقههم ترجع إلى أهل البيت، وفي النص الثاني يناقض ذلك تماماً، ويزعم أن أهل السنة أخذوا كل معتقداتهم وفقههم من أعداء أهل البيت وليس لفقهاء أهل البيت عندهم أي ذكر.

2- قوله: «وتجدر الإشارة إلى أن الشيعة تقيدوا بمصادر التشريع من الكتاب والسنة، ولم يزيدوا عليها شيئاً، وذلك لوجود النصوص

(1) الشيعة هم أهل السنة ص 300.

(2) المرجع نفسه ص 295.

الكافية عند أئمتهم لكل مسألة من المسائل التي يحتاج الناس إليها»⁽¹⁾.

يعارضه قوله: «وبدأت سلسلة الفقهاء المجتهدين منذ ذلك العهد إلى اليوم تتوالى بدون انقطاع، وفي كل عهد يبرز مرجع واحد أو عدة مراجع للشيعة، يقلدونهم في أعمالهم، حسب الرسائل العلمية التي يستنبطها كل مرجع من الكتاب والسنة، ولا يجتهد إلا في الأمور المستحدثة التي عرفها

هذا القرن، بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي»⁽²⁾.

ففي النص الأول: يثبت أن الشيعة تقيّدوا بنصوص الكتاب والسنة، ولم يزيّدوا عليها، لوجود النصوص الكافية عندهم لكل مسألة.

وفي النص الثاني: يقرر أن سلسلة الفقهاء المجتهدين من الشيعة تتوالى في كل عصر، وأنهم يستنبطون من النصوص ما يحتاجون إليه من الأحكام في المسائل المستحدثة.

3- قوله «أما الصحابة من غير الشيعة، والخلفاء، والملوك، والأمراء، الذين حكموا المسلمين من عهد أبي بكر، وحتى عهد الخليفة العباسي محمد بن الرشيد المعتصم، لم يكونوا يعترفون بخلافة

(1) الشيعة هم أهل السنة ص 138.

(2) المرجع نفسه ص 144.

علي بن أبي طالب أبداً، بل منهم من كان يلعنه، ولا يعتبره حتى من المسلمين»⁽¹⁾.

وقوله: «ولكل ذلك قلنا بأن أهل السنة والجماعة لم يقبلوا بخلافة علي إلا بعد زمن أحمد بن حنبلٍ بكثير»⁽²⁾.

ونصوص أخرى كثيرة في هذا المعنى.⁽³⁾

ثم يعارض هذا كله بقوله: «أما خلافة علي فكانت ببيعة المهاجرين والأنصار له، بدون فرض ولا إكراه وكتب ببيعته إلى الآفاق، فأذعنوا كلهم إلا معاوية من الشام».⁽⁴⁾

وبقوله: «وهل من سائل يسأل ابن عمر ومن يقول بمقالته من أهل السنة والجماعة، متى حصل الإجماع على خليفة في التاريخ كالذي حصل لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب؟».⁽⁵⁾

وكذلك قوله في حق ابن عمر رضي الله عنهما: «نراه يمتنع عن بيعة علي التي أجمع عليها المسلمون».⁽⁶⁾

(1) الشيعة هم أهل السنة ص 45.

(2) المرجع نفسه ص 48.

(3) انظر الشيعة هم أهل السنة ص 24-49-152-230-229.

(4) الشيعة هم أهل السنة ص 232.

(5) المرجع نفسه ص 231.

(6) المرجع نفسه ص 232.

ونحن لا نعلم أي أقواله نصدق: دعواه بأن أهل السنة لم يعترفوا بخلافة علي حتى زمن أحمد بن حنبل؟! أم القول بأنهم أجمعوا على خلافته وأذعنوا لها من أول يوم بدون فرض ولا إكراه؟!

4- قوله: «وفي هذا الصدد سجل لنا التاريخ أن الإمام علياً هو أعلم الصحابة على الإطلاق، وكانوا يرجعون إليه في أمهات المسائل. ولم نعلم أنه رجع إلى واحد منهم قط. فهذا أبو بكر يقول: (لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن)، وهذا عمر يقول: (لولا علي لهلك عمر)»⁽¹⁾.

وهذا يتعارض تماماً مع قوله: «إنهم أبعدوا علي بن أبي طالب فنبذوه وتركوه حبيس داره، ولم يشركوه في شئ من أمرهم طيلة ربع قرن، ليذلوه ويحقروه، ويبعدوا الناس عنه... وفعلاً فقد بقى علي سلام الله عليه على تلك الحالة مدة خلافة أبي بكر وخلافة عمر وخلافة عثمان رهين البيت، يعمل الجميع على تحقيره، وإطفاء نوره، وإخفاء فضائله ومناقبه»⁽²⁾.

5- قوله: «وهذا لم يعجب قريش فثارت ثائرتها بعد وفاة محمد ﷺ وحاولت القضاء على عترته كلها، فأحاطوا بيت فاطمة بالحطب ولولا استسلام علي وتضحيته بحقه في الخلافة، ومسالمة لهم، لقضى

(1) ثم اهتديت ص 173.

(2) فسألوا أهل الذكر ص 252.

عليهم، وانتهى أمر الإسلام من ذلك اليوم»⁽³⁾.

وهذا الكلام يعارضه بالكلية وينقضه من أساسه في جواب سؤال زعم أنه ورد عليه وهو: هل رضي الإمام علي بالأمر الواقع، وبإيع الجماعة؟ فيجيب قائلاً: «لا لم يرض الإمام علي بالأمر الواقع، ولم يسكت، بل احتج عليهم بكل شيء، ولم يقبل أن يبايعهم رغم التهديد والوعيد... فعلي لم يسكت، وبقي طيلة حياته كلما وجد فرصة إلا وأثار مظلّمته، واغتصاب حقه، ويكفي دليلاً على ذلك ما قاله في خطبته المعروفة بالشفقية»⁽²⁾.

6- قوله: «وقد اتفق المسلمون بلا خلاف: على مودة أهل البيت عليهم الصلاة والسلام، واختلفوا في غيرهم»⁽³⁾.

يعارض هذا قوله ضمن حديثه عن أهل البيت: «ولذلك فإنك لا ترى لهم وجوداً عند أهل السنة والجماعة، ولا يوجد في قائمة أئمتهم وخلفائهم الذين يقتدون بهم واحد من أئمة أهل البيت عليهم السلام»⁽⁴⁾.

(1) الشيعة هم أهل السنة ص 110-111.

(2) فسألوا أهل الذكر ص 250-251.

(3) فسألوا أهل الذكر ص 164.

(4) الشيعة هم أهل السنة ص 238.

7- قوله: «أضف إلى ذلك أن الإمام علياً عندما تولى الخلافة بادر بإرجاع الناس إلى السنة النبوية. وأول شئ فعله هو توزيع بيت المال...»⁽¹⁾.

وقوله: «ويكفي علي بن أبي طالب أن يعود بالناس إلى السنة النبوية، حتى يثور عليه الصحابة، الذين أعجبوا بما ابتدعه عمر»⁽²⁾.

وقوله: «إن أمير المؤمنين علياً لم يجبر الناس على البيعة بالقوة والإكراه، كما فعل الخلفاء من قبله، ولكنه تقيد -سلام الله عليه- بأحكام القرآن والسنة ولم يغير ولم يبدل»⁽³⁾.

وهذا كله تعارضه أقوال له أخرى كقوله: «وإذا كان علي بن أبي طالب عليه السلام هو المعارض الوحيد، الذي حاول كل جهوده في أيام خلافته، إرجاع الناس للسنة النبوية بأقواله وأفعاله وقضائه، ولكن بدون جدوى، لأنهم شغلوه بالحروب الطاحنة...»⁽⁴⁾.

وقوله: «وهذه كتبهم وصحاحهم تشهد على صدق ما ذهبنا إليه، من أنه -سلام الله عليه- قد حاول بكل جهوده إحياء السنة النبوية، وإرجاع الناس إلى أحضانها، ولكن لا رأي لمن لا يطاع. كما قال

(1) الشيعة هم أهل السنة ص 189.

(2) المرجع نفسه ص 190.

(3) المرجع نفسه ص 198.

(4) المرجع نفسه ص 260.

هو بنفسه»⁽¹⁾.
وقوله أيضاً: «وقضى خلافته في حروب
دامية، فرضت عليه فرضاً، من الناكثين،
والقاسطين، والمارقين، ولم يخرج منها إلا
باستشهاده سلام الله عليه وهو يتحسر
على أمة محمد»⁽²⁾.

فهذه أمثلة لما جاء في كتبه من تناقضات
وتعارضات، ولو أردت الاسترسال في ذكر ما
وقع فيه المؤلف من هذه التناقضات لذكرت
الكثير منها، إذ أن كتبه مليئة بذلك، غير أنني
أكتفي بما تقدم، حرصاً على عدم الإطالة
ولتحقق المقصود بما ذكر حيث تبين من خلال
هذا العرض تناقض الرجل واضطرابه، وشكه
وارتيابه، مما يسقط الثقة بنقله، أو الاعتداد
بحكمه.

خامساً: اتباعه الهوى والظن في أحكامه:

المؤلف لا يبني أحكامه وما يقرره من
مسائل على منهج صحيح، كالاستدلال
بالنصوص، والاستعانة بكلام أهل العلم في
بحث المسائل وتحقيقها. وإنما له طريقة
غريبة في ذلك، وهي تأصيل المسائل
وتقريرها بمجرد الهوى والظن، بل امتدت

طريقته هذه لتشمل الأحاديث النبوية

(1) الشيعة هم أهل السنة ص 182.

(2) لأكون مع الصادقين ص 81.

والروايات التاريخية التي ينفياها أو يقررها بغلبة الظن والهوى والرأي المجرد الذي لا يستند لمبرر معقول، أو نقل مقبول، وهذه الطريقة سائدة في كتبه، وإنما أذكر لها أمثله. فمن ذلك:

قوله في كتابه فسألوا أهل الذكر: «إن أولئك الذين حكموا المسلمين في عهد الدولة الأموية وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان، لم يعتقدوا يوماً من الأيام بأن محمداً بن عبدالله هو مبعوث برسالة من عند الله، وهو نبي الله حقاً، وأغلب الظن أنهم كانوا يعتقدون بأنه كان ساحراً»⁽¹⁾.

فهذا حكم خطير على حكام المسلمين الذين جاءوا بعد عهد الخلفاء الراشدين واستغرق حكمهم جل قرن النبي ﷺ الذي هو خير القرون والثالث الأول من القرن المفضل الثاني وحصل في عهدهم من الفتوح وعز الإسلام والمسلمين، والقيام بالسنة ونصرة أهلها ما دل على صدق إيمانهم وتدينهم، واشتهر من أخبارهم في العدل والتقوى

والصلاح بين الأمة خاصها وعامها، على مر العصور، وكرّ الدهور ما بلغ حد التواتر، خصوصاً ما ثبت من ذلك في حق الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان والتابعي الكبير عمر بن عبدالعزيز -رضي الله عنهما- حتى إذا ما جاء هذا الأفك الأثيم في هذا العصر المتأخر،

(1) فسألوا أهل الذكر ص41. أطلق هذا الحكم الجريء، بأن هؤلاء الحكام لم يصدقوا يوماً ببعثة النبي ﷺ ولم يعتقدوا صدق رسالته، حكماً مجرداً من أي دليل ولا يعتضد لأي نقل وإن كان زوراً وبهتاناً. بل لم يكتف بهذا حتى أعقب هذا الحكم بحكم آخر مصرحاً أن مستنده فيه غلبه الظن حيث يقول: وأغلب الظن أنهم يعتقدون أن النبي ﷺ كان ساحراً... هكذا يصدر هذا المجرم الأحكام في حق خيار الأمة، ومستنده فيها غلبة الظن عنده فعليه من الله ما يستحق.

ونظير هذا قوله: «وأغلب الظن أن القائلين بمبدأ الشورى في الخلافة، ومؤسسي هذه النظرية، هم الذين صرفوا نزولها عن حقيقتها يوم غدِير خَم»⁽¹⁾.

وقوله عن عبدالرحمن بن عوف: «وأغلب الظن أنه اشترط على أمير المؤمنين علي بن

أبي طالب بأن يحكم فيهم بكتاب الله وسنة
الشيخين فرفض علي هذا العرض...»⁽²⁾.
وقوله أيضاً: «ولذلك أعتقد شخصياً بأن
بعض الصحابة نسب النبي عن المتعة وتحريمها
إلى النبي ﷺ لتبرير موقف عمر بن الخطاب
وتصويب رأيه»⁽³⁾.

(1) لأكون مع الصادقين ص71.

(2) الشيعة هم أهل السنة 179.

(3) لأكون مع الصادقين ص195.

وفي مقابل هذا الطعن والتهم الباطلة في
حق أصحاب النبي ﷺ وخيار سلف الأمة من أئمة
المسلمين وعلمائهم، القائمة على الهوى
والظن، والمجردة من أي دليل، نجده في الوقت
نفسه يمجد الرافضة، ويعظمهم ويشي على
دينهم.

فيقول ضمن حديثه عن زيارته للعراق،
ورؤيته للرافضة وهم يطوفون بالقبور
ويتمسحون بها: «كنت أنظر إلى الشيخوخ
الطاعنين في السن، وعلى رؤوسهم عمائم
بيض وسود، وفي جباههم آثار السجود، وزاد في
هيبتهم تلك اللحي التي أعفوها، وتنطلق منها
روائح طيبة، ولهم نظرات حادة مهيبة، وما أن
يدخل الواحد منهم حتى يجهش بالبكاء،
وتساءلت في داخلي أيمكن أن تكون هذه

الدموع كاذبة؟؟ أيمن أن يكون هؤلاء الطاعنون
في السن مخطئين؟؟»⁽¹⁾. ويقول في موطن آخر: «بل قد استهوتني
عباداتهم، وصدقهم، ودعواؤهم، وأخلاقهم، واحترامهم
لعلمائهم، حتمت أن أكون مثلهم»⁽²⁾.
أما طريقته في الحكم على الأحاديث من
حيث الصحة والضعف، فله في ذلك طريقة
غريبة لا أظن أن أحداً سبقه إليها، حتى من
أصحاب المنهج العقلي: الذين يخضعون
للأحاديث لعقولهم فما وافقها أخذوا به، وما
خالفها ضعفوه وتركوه، وأما هذا الرجل فإنه
يخضع

(1) ثم اهدت ص 36-37.

(2) المرجع نفسه ص 43.

للأحاديث لهواه، فتراه يصح ويضعف ويحذف
ويزيد في الأحاديث، بل قد يصح جزءاً من
الحديث، ويضعف الجزء الآخر، كل ذلك
بمجرد الهوى والظن غير مستدل لكلامه ولا
موثق لأحكامه، ومن ذلك:

إيراده الحديث الذي رواه مسلم من
حديث ابن عمر قال: خرج رسول الله ﷺ من
بيت عائشة فقال: (رأس الكفر من هنا من
حيث يطلع قرن الشيطان، يعني المشرق)⁽¹⁾.

قال بعد إيراد هذا الحديث وقد حذف منه العبارة الأخيرة -يعني المشرق-: «ولاعبرة بالزيادة التي أضافوها بقولهم: يعني المشرق، فهي واضحة الوضع ليخففوا بها عن أم المؤمنين، وبعدها هذه التهمة عنها»⁽²⁾.
ومن الأحاديث التي طعن فيها، الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: (حججنا مع النبي ﷺ فأفضنا يوم النحر، فحاضت صفية فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت يارسول الله إنها حائض)⁽³⁾.

(1) رواه مسلم (كتاب الفتن... باب الفتنة من المشرق...) 4/2228 ح 2905.
(2) فسألوا أهل الذكر ص 105.
(3) رواه البخاري في كتاب الحج (باب الزيادة يوم النحر) 3/567، ح 1733.
قال: حسبه الله: «عجباً لهذا النبي الذي يحب مجامعة زوجته، على مشهد وعلم من زوجته الأخرى، فتعلمه بأنها حائض، بينما لا تعلم المعنية بالأمر من ذاك شيئاً»⁽¹⁾.
وبهذا الأسلوب نفسه يطعن في حديث عائشة وعثمان الذي رواه مسلم في صحيحه: (أن أبا بكر استأذن على رسول الله ﷺ وهو

مضطجع على فراشه لابس مرط عائشة، فأذن لأبي بكر وهو كذلك فقضى إليه حاجته ثم انصرف، ثم استأذن عمر فأذن له وهو على تلك الحال فقضى إليه حاجته ثم انصرف، قال عثمان: ثم استأذنت عليه فجلس وقال: لعائشة اجمعي عليك ثيابك، فقضيت إليه حاجتي ثم انصرفت...⁽²⁾ الحديث.

قال بعد إيراد الحديث متهماً غامراً الحديث بالوضع: «أي نبي هذا الذي يستقبل أصحابه وهو مضطجع في مرط زوجته على فراشه، وبجانبه زوجته في لباس مبتذل، حتى إذا جاء عثمان جلس، وأمر زوجته بأن تجمع عليها ثيابها»⁽³⁾ - على هذا المفترى من الله ما يستحق -.

(1) فسألوا أهل الذكر ص 266.

(2) صحيح مسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عثمان بن عفان 4/1866-، ح 2402.

(3) فسألوا أهل الذكر ص 267.

وكلامه عن هذين الحديثين وعن أحاديث أخرى تتعلق

بشخصية النبي ﷺ اعرضت عن نقل كلامه فيها لبشاعته - مع مافيه من تكذيب بالأحاديث

الصحيحة واتهام للصحابة بوضعها فإن فيه طعناً في ذات النبي ﷺ ونيلاً من مقامه الشريف، وأخلاقه السامية الرفيعة، وتعريضاً بزوجاته الطاهرات العفيفات، وهذا كفر صريح بإجماع المسلمين. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- إجماع العلماء على كفر من سب النبي ﷺ أو عابه، أو تنقّصه، ونقل عباراتهم في ذلك.



قال الإمام أحمد: (كل من شتم النبي عليه الصلاة والسلام، أو تنقصه، مسلماً كان أو كافراً، فعليه القتل. وأرى أن يقتل ولا يستتاب).

وقال ابن القاسم عن مالك: (من سب النبي ﷺ قُتل ولم يستتاب)، قال ابن القاسم: (أو شتمه، أو عابه، أو تنقصه، فإنه يقتل كالزنديق. وقد فرض الله توقيره).

وروى ابن وهب عن مالك من (قال: إن رداء النبي ﷺ -وَرُوِيَ بُرْدَهُ- وسخ وأراد به عيبه قتل).

وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه فيمن تنقصه أو برئ منه، أو كذبه: إنه مرتد. وكذلك قال أصحاب الشافعي: كل من تعرض لرسول الله ﷺ بما فيه استهانة فهو كالسب الصريح فإن الاستهانة بالنبي كفر.

قال شيخ الإسلام بعد ذكره هذه النقول: «فقد اتفقت نصوص العلماء من جميع الطوائف على أن التنقص له كفر مبيح للدم وهم في استتابته على ما تقدم من الخلاف، ولا فرق في ذلك بين أن يقصد عيبه، لكن المقصود شيء آخر حصل السب تبعاً له، أو لا يقصد شيئاً من ذلك بل يهزل ويمزح أو يفعل غير ذلك»⁽¹⁾.

(1) الصارم المسلول ص 527، وانظر: في النقول قبله ص 525-527، من الكتاب نفسه. كما نقل الاجماع على ذلك أيضاً القاضي عياض قال: «جميع من سب النبي ﷺ، أو عابه، أو ألحق به نقصاً في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصله من خصاله، أو عرّضَ به، أو شبهه بشيء على طريق السب له، والإزراء عليه، أو التصغير لشأنه، أو الغض منه والعيب له فهو ساب له. والحكم فيه حكم الساب يقتل، ولا نستثنى فصلاً من فصول هذا الباب عن هذا المقصد، ولا نمترى فيه، تصريحاً كان أو تلويحاً. وكذلك من لعنه أو دعا عليه أو تمنى مضرة له، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم، أو عبث في جهته العزيزة بسخف من الكلام وهجر، ومنكر من القول وزور، أو عيّره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه، أو غمصه ببعض العوارض البشرية الجائزة والمعهودة لديه. وهذا كله إجماع من العلماء وأئمة الفتوى من لدن أصحابه رضوان الله عليهم إلى هلمّ جرا»⁽¹⁾.

سادساً: مخالفة المؤلف لأصول التأليف التي درج عليها أهله:

لم يلتزم المؤلف في كتبه بالمنهج العلمي المتعارف عليه بين الباحثين والمؤلفين، لا من

حيث الطريقة في عرض المسائل وترتيبها،
ولامن حيث توثيق المعلومات من مصادرها.
كما أنه لم يلتزم التحقيق

(1) الشفا بتعريف حقوق المصطفى 2/932. □
العلمي الصحيح المبني على الاستدلال لما
يعرضه من مسائل وموضوعات بل جاءت
كتبه خالية من كل ذلك.

أما طريقته في عرض المسائل فإنه لم
يلتزم منهجاً واضحاً في عرضها، كتقسيم
مسائل البحث على مباحث تجمعها فصول أو
أبواب متناسبة - كما هو معروف في مناهج
البحث الحديثة-⁽¹⁾

أو الأخذ بطريقة المتقدمين القائمة على
عرض المسائل تحت فصول أو أبواب مستقلة
مع الدقة في العرض والترتيب، بل كانت
طريقته قائمة على وضعه عناوين لا ارتباط
لها بما قبلها أو بعدها من عناوين أخرى، هذا
مع تكراره للعناوين في الموضوع الواحد في
أكثر من موطن في كتاب واحد، مما جعل
كتبه أشبه ما تكون بمقالات صُحُفِهِ جمعت
من غير تهذيب ولا ترتيب.

فمن الأمثلة لعدم ترابط الموضوعات
وترتيبها ترتيباً موضوعياً حديثه في كتابه
(لأكون مع الصادقين) عن مسألة الشورى

تحت عنوان: (تعليق على الشورى) وهذا العنوان يشعر بأنه سبق أن بحث المسألة، وإنما جاء دور التعليق عليها، في حين أن هذا لم يحصل، وإنما جاء هذا العنوان بعد مبحث بعنوان: (شواهد أخرى على ولاية علي)

(1) يستثنى من هذا طريقته في كتابه فسألوا أهل الذكر، حيث قسمه إلى فصول وإن كان لم يلتزم منهجاً علمياً في عرض المسائل تحتها كعادته في سائر كتبه.

ثم ما يلبث أن يضع عنواناً آخر بعد التعليق على الشورى فيقول: (الاختلاف في الثقلين). وبعد هذا بمبحث يعقد عنواناً جديداً بعنوان: (اختلاف المذاهب السنية في السنة النبوية) ثم ينتقل لموضوع جديد بعد هذا بمبحث فيقول: (القضاء والقدر عند أهل السنة) وبعده بمبحثين -يبحث مسألة الخمس ثم التقليد⁽¹⁾، وهكذا فالمؤلف لا يسير في بحثه على منهج علمي، وإنما يعقد عناوين مختلفة في موضوعاتها، ثم يتحدث تحتها بما لا يتجاوز ثلاث إلى أربع صفحات في الغالب كلاماً مجرداً من أي تحقيق علمي، ثم ما يلبث أن ينتقل إلى موضوع آخر بالطريقة نفسها. وزيادة في التمثيل على ماتقدم، أنقل جملة من بعض عناوين كتابه: (الشيعة هم

أهل السنة) التي جاءت متتابعة مع اختلاف موضوعاتها.

وهي بحسب ترتيبها: (التقليد والمرجعية عند أهل السنة)، (الخلفاء الراشدون عند الشيعة)، (الخلفاء الراشدون عند أهل السنة)، (النبي ﷺ لا يقبل تشريع أهل السنة والجماعة)، (تنبيه لابد منه)، (عداوة أهل السنة لأهل البيت تكشف عن هويتهم).

(1) انظر: هذه المباحث من ص 111 إلى ص 154 من كتابه لأكون مع الصادقين.

وهذه العناوين تحدث عنها كلها في ثلاث عشرة صفحة فقط

دون ربط لموضوعاتها.⁽¹⁾

ومن الأمثلة أيضاً لذلك: عقده هذه العناوين بهذا المترتيب (فصل الخطاب في تقييم الأصحاب)، (مخالفة أهل السنة والجماعة للسنن النبوية)، (نظام الحكم في الإسلام)، (القول بعدالة الصحابة يخالف صريح السنة).⁽²⁾

ومع هذا الاضطراب الكبير في عرض المسائل فليت أن المؤلف اقتصر في بحث كل مسألة على موطن واحد، بل نجد أنه يعرض المسألة في أكثر من موطن، من كل

كتاب من كتبه في تكرار ممل للنفوس وحشو للكلام بما لا طائل تحته.

مثل بحثه لمسألة موقف أهل السنة من السنة النبوية ودعواه مخالفتهم لها بحثها في أكثر من موضع من كتابه: (الشيعة هم السنة).

الأول: في ص 29 تحت عنوان: (في مخالفتهم للسنة).

الثاني: في ص 45 تحت عنوان: (أهل السنة لا يعرفون السنة النبوية).

الثالث: في ص 52 تحت عنوان: (أهل السنة ومحق السنة).

(1) انظر: الشيعة هم أهل السنة ص 146-159.

(2) انظر: المرجع السابق ص 280-292.

الرابع: في ص 287 تحت عنوان: (مخالفة أهل السنة والجماعة للسنة النبوية).

الخامس: في ص 295 تحت عنوان: (النبي ﷺ يأمر المسلمين بالاعتداء بعترته وأهل السنة يخالفونه).

ومثل مسألة التعريف بأهل السنة، بحثها في موطنين من كتاب الشيعة هم أهل السنة: الأول: في ص 75 تحت عنوان: (التعريف بأئمة أهل السنة).

الثاني: في ص 170 تحت عنوان: (أئمة أهل السنة وأقطابهم).

وكذلك مسألة موقف أهل السنة من الصلاة على النبي ﷺ بحثها في موطنين متباعدين من الكتاب نفسه:

الأول: ص 164 تحت عنوان: (تحريف أهل السنة والجماعة كيفية الصلاة على محمد وآله).

والثاني: ص 303 تحت عنوان: (أهل السنة والصلاة البتراء).

وهذه أمثلة من كتاب واحد فقط، وأما بالنظر إلى مجموع كتبه فحدث ولا حرج.

وأما عدم توثيقه للمعلومات من مصادرها، فهذا ظاهر لكل من اطلع على كتبه، بل هو الغالب عليها وسأكتفي هنا بذكر أمثلة فقط.

فمن ذلك إيراده بعض الأحاديث المنكرة والموضوعة، وادعاؤه

صحتها مع عدم عزوه إلى مصادرها من كتب السنة مثل:

حديث: (كم قارئ للقرآن والقرآن يلعنه). (1)

حديث: (اختلاف أمتي رحمة). (2)

حديث: (علي قائد البررة وقاتل الكفرة). (3)

حديث: (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم).⁽⁴⁾

حديث: (علي مني بمنزلة من ربي).⁽⁵⁾
حديث: (حلال محمد حلال إلى يوم القيامة).⁽⁶⁾

حديث: (الغيرة للرجل إيمان وللمرأة كفر).⁽⁷⁾

وكذلك نسبته بعض الأقوال والأفعال للصحابة مما لا تليق بمكانتهم من غير الإحالة على مصدر كنسبته لعائشة-رضي الله عنها- أنها منعت من دفن فاطمة-رضي الله عنها- بجوار أبيها. ومنعت الحسين بعد ذلك من دفن الحسن بجوار جده. وأنها ركبت بغلة وخرجت تنادي

(1) ثم اهتديت ص 180.

(2) لأكون مع الصادقين ص 20-126.

(3) المرجع نفسه ص 45.

(4) المرجع نفسه ص 16.

(5) المرجع نفسه ص 162.

(6) المرجع نفسه ص 193.

(7) فسألوا أهل الذكر ص 80.

وتقول: (لا تدفنوا في بيتي من لا أحب).⁽¹⁾

وزعمه أن الحسين - ط - أف بأخيه الحسن - ط - بعد موته على قبر جده.⁽²⁾ وكذلك رميه عموم الصحابة بالتهمة العظيمة والجرائم الشنيعة حيث يقول: «ويذكر المؤرخون أشياء

عجيبه وغريبه، وقعت في تلك الأيام، من أولئك الصحابة الذين أصبحوا فيما بعد خلفاء الرسول ﷺ وأمرء المؤمنين. كحملهم الناس على البيعة، بالضرب، والتهديد، بالقوة. وكالهجوم على بيت فاطمة، وكشف وعصر بطنها بالبواب الذي كانت وراءه، حتى أسقطت جنينها. وإخراج علي مكتفياً، وتهديده بالقتل إن رفض البيعة. وغصب الزهراء حقوقها، من النحلة، والإرث، وسهم ذوي القربى، حتى ماتت غاضبة عليهم، وهي تدعو عليهم في كل صلاة. وكهتكهم للمحارم، وتعدّي حدود الله في قتل الأبرياء من المسلمين، والدخول بنسائهم من غير احترام للعدة. وكتغييرهم أحكام الله ورسوله المبينة في الكتاب والسنة، وإبدالها بأحكام اجتهادية تخدم مصالحهم الشخصية.

(1) ثم اهتديت ص 165.

(2) المرجع نفسه ص 166.

وكنفي أبي ذر وطرده من مدينة رسول الله ﷺ.

وكسب ولعن أهل البيت، الذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً...»⁽¹⁾. إلى غير ذلك من التهم الملفقة، التي لم يقدم عليها دليلاً، أو يسندها لمصدر موثوق. وأما عدم تحقيقه للمسائل تحقيقاً علمياً صحيحاً، وبناءً الأحكام على آرائه الشخصية المجردة من كل دليل، فهذا كثير في كتبه ومن أمثلة ذلك:

قوله في كتاب ثم أهديت: «ولما استشهد الإمام علي، واستولى معاوية على الحكم بعد الصلح الذي أبرمه مع الإمام الحسن، وأصبح معاوية هو أمير المؤمنين، سمي ذلك العام (عام الجماعة) إذا فتسمية أهل السنة والجماعة، دالة على اتباع سنة معاوية والاجتماع عليه، وليست تعني اتباع سنة رسول الله⁽²⁾».

وقوله: «وبمجرد اطلاعك على عقيدة الشيعة الإمامية في هذا الصدد يرتاح ضميرك، ويسلم عقلك بقبول تأويل الآيات القرآنية، التي فيها تجسيم أو تشبيه لله تعالى، وحملها على المجاز والاستعارة، لاعلى الحقيقة

(1) فسألوا أهل الذكر 159-160.

(2) ثم أهديت ص 203.

ولا على ظواهر الألفاظ كما توهمه البعض»⁽¹⁾.

ويقول: «والمهم أن تعرف لماذا غير عمر رأيه في البيعة؟ أكاد اعتقد بأنه سمع بأن بعض الصحابة يريد بيعة علي بن أبي طالب بعد موت عمر، وهذا ما لا يرضاه عمر أبداً»⁽²⁾. ويقول منتقداً مقدار ما يُخرج من المال للزكاة في الشرع، وأخذ الجزية من الكفار راداً بذلك على الله في حكمه وشرعه: «فلا يمكن لدولة الإسلام أن تعتمد على ما يخرجها أهل السنة والجماعة من الزكاة، وهي تمثل في أحسن الأحوال اثنين ونصف بالمائة، وهي نسبة ضعيفة لا تقوم بحاجة الدولة من إعداد القوة، ومن بناء المدارس والمستشفيات، وتعبيد الطرقات، فضلاً عن أن تضمن لكل فرد دخلاً يكفي معاشه ويضمن حياته، كما لا يمكن لدولة الإسلام أن تعتمد على الحروب الدامية، وقتال الناس لتضمن بقاءها، وتطوّر مؤسساتها على حساب المقتولين الذين لم يرغبوا في الإسلام»⁽³⁾.

فهذه نماذج لبعض المسائل والأحكام، التي يقررها المؤلف من غير تحقيق علمي يستند لدليل شرعي، أو لقول أحد من العلماء، وإنما يبني

(1) لأكون مع الصادقين ص 27.

(2) المرجع نفسه ص 88.

(3) المرجع نفسه ص152.
تلك الأحكام على اعتقاداته الشخصية، وآرائه الضالة المنحرفة، فيكذب بالنصوص، ويرد أحكام الله، ويقرر أحداثاً تاريخية بظنون كاذبة، وهوى دفين في النفس، يحمله على كل ذلك حقه العظيم على سلف الأمة وخيارها وحبه وانتصاره للرافضة وعقيدتها، فعليه من الله ما يستحق.

سابعاً: مخالفة المؤلف للمنهج الذي ألزم به نفسه:

المؤلف لم يخالف أصول التأليف وقواعده المتعارف عليها عند أهل العلم فحسب، بل خالف حتى المنهج الذي ألزم به نفسه في كتبه. وسأبين فيما يلي بعض القواعد والأصول، التي وعد المؤلف أن يلتزمها في كتبه ويحثه للمسائل، ثم مخالفتها بعد ذلك، مستدلاً على كل ذلك بنماذج من كلامه:

1- وعده بتجرده من العاطفة، والهوى، والتعصب، والتزامه الإنصاف والتجرد والعدل. يقول في كتابه ثم اهتديت: «وقد عاهدت ربي -إن هداني- أن أتجرد من العاطفة لأكون حيادياً موضوعياً ولأسمع القول من الطرفين فأتبع أحسنه». (1)

(1) ثم اهدت ص 92.
ويقول في الكتاب نفسه: «وقد عاهدت
ربي أن أكون منصفاً
فلا أتعصب لمذهبي، ولا أقيم وزناً لغير
الحق». (1)

ويقول في كتابه فسألوا أهل الذكر:
«فعلى الباحث هنا أن يتقي الله في بحثه، ولا
تأخذه العاطفة فيميل عن الحق، ويتبع الهوى،
فيضل عن سبيل الله، إنما واجبه أن يخضع
للحق، ولو كان الحق مع غيره، ويحزر نفسه
من الرواسب، والعواطف، والأنانية». (2)

هذا ما ذكره المؤلف عن منهجه في
البحث، فهل التزم بهذا؟ إليك أيها القارئ
الإجابة على هذا من كلامه:

يقول مثيلاً على الرافضة: «بل قد
استهوتني عباداتهم، وصلاتهم ودعائهم،
وأخلاقهم، واحترامهم لعلمائهم، حثمنت أن
أكون منهم». (3)

ويقول: «ثم قرأت كتاب المراجعات
للسيد شرف الدين الموسوي، وما إن قرأت
فيه بضع صفحات، حتى استهواني الكتاب،
وشدني إليه شداً، فكنت لا أتركه إلا غصباً
وكنت أحمله في بعض الأحيان إلى المعهد». (4)

(1) المرجع نفسه ص 101.

(2) فسألوا أهل الذكر ص36.

(3) ثم اهتديت ص43.

(4) المرجع نفسه ص87.

ويقول ولست أدري كيف أقنع نفسي، أو غيري، بآراء أهل السنة التي اعتمدت على ما أظن: أقوال الحكام من بني أمية»⁽¹⁾.
ويقول: «ولذلك اعتقد شخصياً: بأن بعض الصحابة نسب النهي عن المتعة وتحريمها إلى النبي ﷺ، لتبرير موقف عمر بن الخطاب وتصويب رأيه»⁽²⁾.

ويقول: «ويدفعني هذا الاحتمال: بأن عمر بن الخطاب هو الذي أثار بقية الحاضرين، ودفعهم إلى التردد والتخلف عن أمر الرسول ﷺ»⁽³⁾.

فهذه أمثلة لما جاء في كلام المؤلف من اتباعه الهوى في أحكامه.
ولك أن تتأمل أيها القارئ عباراته المتقدمة التي صدر بها أحكامه كقوله: **(استهوتني) و(استهواني) (على ما أظن) (اعتقد شخصياً) (دفعني الاحتمال)** لتعلم مدى التزامه بما وعد به من التجرد من العاطفة والهوى.
وأما ما وعد به من نبذ التعصب والتزامه الإنصاف والحيادية، فيكذب ذلك تعصبه

الشديد للرافضة ولعقيدتهم الفاسدة، وثناؤه

(1) لأكون مع الصادقين ص 150.

(2) المرجع نفسه ص 195.

(3) ثم اهتديت ص 95.

عليهم، وعلى عقيدتهم، في مقابل طعنه في أهل السنة وعقيدتهم وأئمتهم.

يقول معبراً عن رأيه في الخلافة عند أهل السنة: «أما الخلافة عند أهل السنة والجماعة، فهي بالاختيار والشورى، وبذلك فتحوا الباب الذي لا يمكن غلقه على أي واحد من الأمة، وأطمعوا فيها كل قاص ودان، وكل غث وسمين، وحتى تحولت من قريش إلى الموالي والعبيد، وإلى الفرس والمماليك، وإلى الأتراك والمغول»⁽¹⁾.

ويقول عن عقيدة الشيعة في الخلافة: «فما أعظم عقيدة الشيعة في القول بأن الخلافة أصل من أصول الدين، وما أعظم قولهم بأن هذا منصب هو باختيار الله سبحانه، فهو قول شديد ورأي رشيد، يقبله العقل ويرتاج إليه الضمير، وتؤيده النصوص من القرآن والسنة، ويرغم أنوف الجبابرة المتسلطين، والملوك والسلاطين، ويفيض على المجتمع السكينة والاستقرار»⁽²⁾.

ويقول ضمن حديثه عن عقيدة تحريف القرآن عند الرافضة: «وما ينسب إلى الشيعة من القول بالتحريف، هو مجرد تشنيع وتهويل، وليس له في معتقدات الشيعة وجود، وإذا ما قرأنا عقيدة الشيعة في

(1) لأكون مع الصادقين ص112.

(2) المرجع نفسه ص114.

القرآن الكريم، فسوف نجد إجماعهم على تنزيه كتاب الله من كل تحريف...

[إلى أن قال]: ... إن هذه التهمة (نقص القرآن والزيادة فيه) هي أقرب لأهل السنة منها إلى الشيعة، وذلك من الدواعي التي دعنتني إلى أن أراجع كل معتقداتي، لأنني كلما حاولت انتقاد الشيعة في شيء، والاستنكار عليهم، إلا وأثبتوا براءتهم منه وإصاقه بي، وعرفت أنهم يقولون صدقاً. وعلى مر الأيام، ومن خلال البحث اقتنعت والحمد لله⁽¹⁾.

ويقول مثنياً على عقيدة الرافضة، ومصرحاً باعتناقه لها مع تبرئه من الصحابة وولايتهم واتهامه لهم بالردة: «وقرات الكثير حتى اقتنعت بأن الشيعة الإمامية على حق، فتشيعت وركبت على بركة الله سفينة أهل البيت، وتمسكت بحبل ولائهم، لأنني وجدت

بحمد الله البديل عن بعض الصحابة، الذين ثبت عندي أنهم ارتدوا على أعقابهم، ولم ينج منهم إلا القليل، وأبدلتهم بأئمة أهل البيت النبوي، الذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً...»⁽²⁾.
فهذه نماذج من أقوال المؤلف، الدالة على بعده عن العدل

(1) المرجع نفسه ص 200-202.

(2) ثم اهتديت ص 156.

والإنصاف في أحكامه، بل ظلمه وكذبه في أقواله. وذلك بشناؤه على بعض عقائد الرافضة وتصحيحها، وتخطئة أهل السنة فيما عندهم من الحق، كحديثه عن الخلافة وموقف الفريقين منها. أو إنكاره أن تكون بعض عقائد الرافضة الشنيعة من عقائدهم، كزعمه براءتهم من عقيدة التحريف، المشتهرة في كتبهم القديمة والحديثة، والمجمع عليها بين علمائهم، ونسبة تلك العقيدة لأهل السنة، ظلماً، وزوراً، وبهتاناً.

ثم تصرّحه باعتناقه عقيدة الرافضة وبراءته من عقيدة أهل السنة، ومن الصحابة، ورميه لهم بالردة، مدعياً أنه توصل لذلك، بعد بحث ودراسة، ليلبس بذلك على أهل الجهل

والغفلة، ودعوتهم لعقيدة الرفض المقيتة. مما يدل على عدم حياديته وإنصافه كما زعم. بل هو رافضي يدعو لما هو عليه من كفر وضلال، كغيره من زنادقة الرفض. 2- زعمه أن ما في كتبه لا يخرج عن الحق، وأنه لا يذكر من المسائل إلا ما اتفق عليه السنة والشيعة.

يقول: «فكتابي الأول والثاني يحملان عناوين من القرآن الكريم، وهو أصدق الكلام وأحسنه، وكل ما جمعته في الكتابين إن لم يكن الحق، فهو أقرب ما يكون إليه، لأنه مما اتفق عليه المسلمون: سنة، وشيعة، وما ثبت عند الفريقين أنه صحيح»⁽¹⁾.

(1) لأكون مع الصادقين ص 7-8. ويقول: «ولكن ما اتفق عليه أهل السنة والشيعة فهو صحيح، لأنه ثبتت صحته عند الطرفين، ونلزمهم به كما ألزموا أنفسهم، وما اختلفوا فيه حتى لو كان صحيحاً عند أحدهم فلا يلزم الطرف الثاني بقبوله، كما لا يلزم الباحث الحيادي قبوله والاحتجاج به»⁽¹⁾. فدعواه أن ما في كتبه إن لم يكن الحق فهو أقرب ما يكون إليه، دعوى باطلة مجردة من أي دليل، وما من مبتدع إلا وهو يدعي هذا، والحق الذي لا مرية فيه، أن كتبه أبعد ما تكون

عن الحق، ويكفي على ذلك دليلاً أنه إنما ألفها للانتصار والدعوة لعقيدة الرفض التي هي أغرق عقائد الفرق في الكفر والضلال، وأبعدها عن حقائق الإيمان.. هذا من حيث الإجمال وسيأتي بيان ذلك مفصلاً عند الرد عليه إن شاء الله تعالى.

وأما زعمه أنه لا يذكر من المسائل إلا ما اتفق عليه السنة والشريعة ويلزمهم بذلك: فهذا كذب محض، وهاهي ذي أمثلة من أقواله تدل على نقيض ادعائه، يقول: «والمعروف عند العلماء قديماً بأن علياً ابن أبي طالب، هو المرشح للخلافة من قبل الرسول⁽²⁾».

(1) فسألوا أهل الذكر ص35.

(2) المرجع نفسه ص318.

وضمن أجوبته عن بعض الأسئلة التي زعم أنها وجهت إليه:

يقول في جواب سؤال... لماذا لم يعين الرسول ﷺ له خليفة؟ «لقد عين صلى الله عليه وآله وسلم خليفة له بعد حجة الوداع، وهو علي بن أبي طالب، وأشهد على ذلك صحابته الذين حجوا معه، وكان يعلم بأن الأمة ستغدر به وتنقلب على أعقابها»⁽¹⁾.

وإجابة عن سؤال: هل كان النبي ﷺ يعلم بموعد موته؟ قال: «لا شك بأنه كان يعلم مسبقاً بموعد وفاته، في الوقت المعلوم، وقد علم بذلك قبل خروجه لحجة الوداع، ومن أجل ذلك سماها حجة الوداع، وبذلك علم أكثر الصحابة دنو أجله»⁽²⁾.

وجواباً عن سؤال: هل عين الرسول ﷺ أبا بكر ليصلي بالناس؟ يقول: «من خلال الروايات المتناقضة نفهم أن رسول الله ﷺ لم يعين أبا بكر ليصلي بالناس، اللهم إلا إذا اعتقدنا ما قاله عمر بن الخطاب في هجرانه، ومن اعتقد بذلك فقد كفر»⁽³⁾.

ويقول مجيباً عن سؤال: لماذا حاربوا مانعي الزكاة، رغم تحريم النبي ﷺ ذلك؟ «لأن بعض الصحابة الذين حضروا بيعة الإمام علي في

(1) فسألوا أهل الذكر ص 242.

(2) المرجع نفسه ص 243.

(3) المرجع نفسه ص 245.

غدير خم وهم راجعون من حجة الوداع وصحبة النبي ﷺ امتنعوا

عن أداء الزكاة لأبي بكر... ولا شك بأن بعض الأخبار وصلت إليهم بأن فاطمة تخاصمت معهم، وغضبت عليهم، وبأن علياً امتنع عن

بيعتهم، لكل ذلك رفضوا إعطاء الزكاة لأبي بكر حتى يتبينوا الأمر»⁽¹⁾.
وأمثلة كثيرة من هذا الهراء في كتبه -اعرضت عنها اختصاراً- وفيما تقدم دليل على كذبه فيما ادعاه. وأن ما يقرره في كتبه لا يخرج في الحقيقة عن ما هو موجود عند الرافضة، ولا يعدو أن يكون تكراراً لشبههم وأقوالهم. وإلا فأين ما ذكره في أجوبته السابقة من عقيدة أهل السنة! بل من قال به من أهل السنة! ... فلعنة الله على الكاذبين.
3- زعمه أنه لا يستدل من الأحاديث إلا بما صح عند أهل السنة.

يقول: «ولمَّا آليت على نفسي، فإني لا أستدل إلا بما يحتج به الشيعة من صحاح أهل السنة والجماعة، فإني اقتصرت على ذلك»⁽²⁾.

ويقول: «وأنا بدوري وكالعادة، حسبما تعهدت به في كل

(1) المرجع نفسه ص 252.

(2) لأكون مع الصادقين ص 17.

أبحاث الكتاب لا أستدل إلا بما هو ثابت،
وصحيح عند أهل السنة
والجماعة»⁽¹⁾.

ويقول أيضاً: «وأخذت على نفسي عهداً وأنا أدخل هذا البحث الطويل العسير أن أعتمد الأحاديث الصحيحة، التي اتفق عليها أهل السنة والشيعة»⁽²⁾. وهذه أيضاً دعوى كاذبة يشهد لبطلالتها ما امتلأت به كتبه من الأحاديث المنكرة والموضوعة كما سبق أن تقدم لها أمثلة فيما مضى مما يغني عن إعادتها هنا.⁽³⁾ وبعد هذا النقد العام للمؤلف ومنهجه في كتبه، الذي ظهر من خلاله: جهله، وقلة علمه، مع اتباعه للهوى والظنون، وبعده عن التحقيق العلمي، القائم على الصدق في النقل، والعدل في الحكم: انتقل من الإجمال إلى التفصيل وذلك بالرد عليه مفصلاً في كتابه الأول (ثم اهتديت).

وهذا هو أوان الشروع في ذلك، سائلاً الله الكريم العون والتوفيق، والإصابة والتسديد.

(1) لأكون مع الصادقين ص 232.

(2) ثم اهتديت ص 88.

(3) انظر: ص 187 من هذا الكتاب.

الرد على المؤلف في كتابه «ثم اهتديت»

الرد على المؤلف في مسمى الكتاب وبيان مخالفته للحق والصواب

سمى المؤلف كتابه: (ثم اهتديت)، ويعني بذلك: انتقاله من عقيدته السابقة، وهي الطريقة التيجانية، التي صرح باعتناقه إياها

هو وسائر أسرته⁽¹⁾ في صدر الكتاب، ثم انتقله إلى عقيدة الرافضة، التي زعم أنه اهتدى إليها. حيث يقول: (وقرأت الكثير حتى اقتنعت بأن الشيعة الإمامية على حق، فتشيعت وركبت على بركة الله سفينة أهل البيت، وتمسكت بحبل ولائهم...»⁽²⁾.

قلت: ما زعمه من الهداية دعوى تحتاج إلى بينة وبرهان: { **قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين** }⁽³⁾، وإلا فكم من كافر عتيد، جبار عتيد، يدعي الإيمان والهداية، وهو رأس في الكفر والضلالة، كما أخبر الله عن اليهود والنصارى في قوله: { **وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين** }⁽⁴⁾، وعن

(1) انظر: ثم اهتديت ص 10-11.

(2) ثم اهتديت ص 156.

(3) البقرة 111

(4) البقرة 135.

فرعون في قوله: { **قال فرعون ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد** }⁽¹⁾، وقوله في وصف أهل الضلال: { **وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون** }⁽¹⁾، وقوله: { **فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم**

الضلالة إنهم اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله ويحسبون أنهم مهتدون⁽³⁾.

وإذا ثبت هذا فليعلم، أن عقيدة الرافضة التي يزعم أنه اهتدي باعتمادها، هي أفسد عقيدة، والرافضة هم أضل فرقة انتسبت إلى الإسلام، وأبعد طائفة عن الحق، وأجهلها به، وأقرب طائفة إلى الكفر واعرقها فيه، وهذا باتفاق أئمة الإسلام -على ما تقدم نقل كلامهم مفصلاً في ذم الرافضة-⁽⁴⁾، وباتفاق المحققين في الفرق، الذين هم أعرف الناس بمذاهب الناس، ومقالاتهم، حيث صرحوا بأن الرافضة أبعد الفرق عن الدين، واعرقها في الضلالة.

قال ابن حزم: «وما نعلم أهل فرية أشد سعياً في إفساد الإسلام وكيده من الرافضة»⁽⁵⁾.

(1) غافر 29.

(2) الزخرف 37.

(3) الأعراف 30.

(4) انظر: ص 112-119.

(5) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم 4/57.

وقال البغدادي: «وقال المحققون من أهل السنة: إن ابن السوداء

كان على هوى دين اليهود، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في علي وأولاده، لكي يعتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى في عيسى -، فاتنسب إلى الرافضة السبئية حين وجدهم أعرق أهل الاهواء في الكفر»⁽¹⁾. ويقول الاسفرايني بعد أن ذكر الرافضة وبعض معتقداتهم: «وليسوا في الحال على شيء من الدين، وليس مقصودهم من هذا الكلام تحقيق الكلام في الإمامة، ولكن مقصودهم إسقاط كلفة تكليف الشريعة عن أنفسهم»⁽²⁾.

فأي هدى في الانتساب إلى هؤلاء الرافضة!! وإنما هو الكفر، والزندقة والإلحاد، الذي تشربته قلوبهم، وعقولهم. وأما هذا الأفاك: فزيادة على انتسابه للرافضة، وإعلانه اعتناق عقيدتهم الفاسدة، وحسبه ذماً، أن يكون رافضياً- فإني أورد هنا من كلامه على وجه الخصوص، ما يدل على زيف ما ادعاه من الهداية، وانغماسه في الكفر والغواية، فإني أخشى أن يظن ظان أن الرجل قد لبس عليه، وما عرف حقيقة ما عليه القوم، وإلا ما انتسب

(1) الفرق بين الفرق للبغدادي ص 235.

(2) التبصير في الدين للاسفرايني ص 41.

إليهم، فأليك أيها القارىء أمثلة من كلامه
تنبئك عن حقيقة حاله.
يقول عن القرآن الكريم: «... لأن كتاب
الله وحده لا يكفي للهداية، فكم من فرقة
تحتج بكتاب الله وهي في الضلالة كما ورد
ذلك عن رسول الله ﷺ عندما قال: (كم من
قارىء للقرآن والقرآن يلعنه)، فكتاب الله
صامت، وحمال أوجه، وفيه المحكم
والمتشابه، ولا بد لفهمه من الرجوع إلى
الراسخين في العلم، حسب التعبير القرآني،
وإلى أهل البيت حسب التفسير النبوي»⁽¹⁾.
فهل من يعتقد هذا الاعتقاد في كتاب الله
من المهتدين!! أم من الضالين المكذبين،
الذين يكذبون بما أخبر الله عنه في صريح
كلامه وصفاً لكتابه، من أنه جعله هدى يهدي
للتى هي أقوم كما في قوله: **{ ذلك الكتاب
لا ريب فيه هدى للمتقين }**⁽²⁾، وقوله:
{ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم }⁽³⁾
وقوله تعالى: **{ وما أنزلنا عليك الكتاب
إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى
ورحمة لقوم يؤمنون }**⁽⁴⁾، وقوله تعالى:
{ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شئ }

(1) ثم اهتديت ص 180.

(2) البقرة 2.

(3) الإسراء 9.

(4) النحل 64.

وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين {⁽¹⁾

إلى غير ذلك من الآيات في هذا المعنى.

وإذا كان هذا الرجل يصرح بأن القرآن لا

يكفي لهداية الخلق، فهذا أكبر دليل على

ضلاله، بل كفره وإلحاده، لتكذيبه لصریح

القرآن، مما لا يسع جهله العوام، فكيف بمن

يدعى العلم

والتحقيق.

ووجه آخر يدل على ضلاله: وهو أن الله

أخبر في هذه الآيات: أن هذا القرآن هدى

للمتقين والمؤمنين، فإذا كان المؤلف يرى أن

هذا الكتاب لا يكفي في الهداية-وهو بطبيعة

الحال إنما يعبر عن حاله وما يجد من نفسه-

فليعلم أن: الله قال في وصف كتابه: {قل

هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا

يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم

عمى أولئك ينادون من مكان بعيد}⁽²⁾.

وقال: {وننزل من القرآن ما هو

شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد

الظالمين إلا خساراً}⁽³⁾.

(1) النحل 89.

(2) فصلت 44.

(3) الإسراء 82.

ويقول تعالى في وصف المنافقين: {وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيماناً فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون } وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون⁽¹⁾.

ومن خلال هذه الآيات، مع دعوى المؤلف أن القرآن لا يكفي في هداية الخلق، يتبين لك أيها القارئء حال الرجل، ومن أي الفريقين هو، أهو من أهل الإيمان الذين زادهم القرآن إيماناً وهدى؟ أم من المنافقين الذين زادهم رجساً إلى رجسهم وهو عليهم عمى؟

وإذا كان هذا هو موقفه من القرآن، فإن موقفه من السنة لا يختلف عن ذلك بل أشد، يقول: «فإذا كان القرآن وهو كتاب الله العزيز يتطلب من يقاتل في سبيل تفسيره، وتوضيحه، لأنه كتاب صامت لا ينطق، وهو جمال أوجه متعددة، وفيه الظاهر والباطن، فكيف بالأحاديث النبوية»⁽²⁾.

ويقول أيضاً زاعماً أن السنة ليست الحل لقضايا المسلمين، وإنما تزيد الأمر تعقيداً: «فقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

بأنه ترك كتاب الله وسنة نبيه، ليس هو الحل
المعقول لقضيتنا بل يزيدنا تعقيداً

(1) التوبة 124-125.

(2) لأكون مع الصادقين ص 128.

وتأويلاً، ولا يقطع دابر المشاغبين
والمنحرفين»⁽¹⁾.

وقوله هذا وموقفه من السنة غني عن كل
توضيح في براءته من المدين ومروقه منه
يقول تعالى: **{ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة
إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون
لهم الخيرة من أمرهم }⁽²⁾**، ويقول: **{ فلا
وريك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما
شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم
حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً }⁽³⁾**.

وأما أصحاب النبي ﷺ فيقول في حقهم:
«فالمتمعن في هذه الأحاديث العديدة، التي
أخرجها علماء أهل السنة في صحاحهم
ومسانيدهم، لا يتطرق إليه الشك في أن أكثر
الصحابة قد بدلوا وغيروا، بل ارتدوا على
أدبارهم بعده ﷺ إلا القليل الذي عبر عنه بهمل
النعم»⁽⁴⁾.

ويقول: «وجدت بحمد الله البديل عن
بعض الصحابة، الذين ثبت عندي أنهم ارتدوا
على أعقابهم القهقري، ولم ينج منهم إلا

القليل، وأبدلتهم بأئمة أهل البيت النبوي،
الذين أذهب الله عنهم

(1) لأكون مع الصادقين ص129.

(2) الأحزاب 36.

(3) النساء 65.

(4) ثم اهتديت ص65-66.

الرجس وطهرهم تطهيراً⁽¹⁾.

ويقول أيضاً: «مرحى لهؤلاء الصحابة،
الذين لا يتورعون عن تغيير سنة الرسول،
وحتى أحكام الله، للوصول إلى أغراضهم
الدينية، وأحقادهم الدفينة، ومطامعهم
الخشيسة»⁽²⁾.

ويقول أيضاً: «فهذه من الأسباب القوية
التي جعلتني أنفر من أمثال هؤلاء الصحابة،
ومن تابعيهم الذين يتأولون النصوص،
ويختلقون الروايات الخيالية لتبرير أعمال أبي
بكر، وعمر، وعثمان، وخالد بن الوليد،
ومعاوية، وعمرو بن العاص، وإخوانهم، اللهم
إني استغفرك وأتوب إليك، اللهم إني أبرأ
إليك من أفعال هؤلاء وأقوالهم التي خالفت
أحكامك، واستباححت حرمتك، وتعدت
حدودك، واغفر لي ما سبق من موالاتهم، إذ
كنت من الجاهلين»⁽³⁾.

إلى غير ذلك من مطاعنه على أصحاب النبي ﷺ، وتكفيره إياهم هم وسائر سلف الأمة، مما يدل على ما تنطوي عليه نفس الرجل من حقد وضعينة على الإسلام وأهله، ونفاق باطن يحمله على الوقیعة في خيار الأمة وأصفيائها من الصحابة والتابعين -ﷺ- أجمعين.

(1) ثم اهتديت ص 156.

(2) المرجع نفسه ص 128.

(3) المرجع نفسه ص 188.

بل إن قوله بردة الصحابة إلا القليل منهم كفر ظاهر وصريح، كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- حيث قال في تفصيل حكم من سب الصحابة: «وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله -عليه الصلاة والسلام- إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفسياً، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضاً في كفره، لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع: من الرضى عنهم، والثناء عليهم، بل من شك في كفر مثل هذا، فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وأن هذه الآية التي هي **{كنتم خير أمة أخرجت للناس}**⁽¹⁾ وخيرها: هو القرن الأول، كان عامتهم كفاراً

أو فساقاً، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام»⁽²⁾. وأخيراً أختم النقل عن هذا الرجل، بنص مهم يتبرأ فيه من أهل السنة ويتمنى أن يموت على عقيدة الرفض حيث يقول: «وإذا كانت السنة والجماعة من ابتكار معاوية بن أبي سفيان فنسأله سبحانه أن يميّتنا على بدعة الرفض، التي أسسها علي بن أبي طالب وأهل

(1) آل عمران 110.

(2) الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ ص 586-587.

البيت عليهم السلام»⁽¹⁾.

وبهذه النصوص الصريحة من كلامه يظهر للقارئ موضع هذا الرجل من المدين، ومدى صدق ما يدعيه من الهداية. على أنني قبل أن أختم الحديث عن هذه الجزئية أشير إلى نقطة مهمة وهي: أن هذا الرجل مع ما يدعيه من أنه لم يكن رافضياً ثم اهتدى لعقيدة الرفض، إلا أنه صرح في بعض كلامه بانتمائه في الأصل لأسرة تنتسب إلى السادة، قد فرت من العراق، وأنه بهذا يكون قد رجع إلى أصله حيث يقول: «وبذلك أكون قد رجعت

إلى أصلي، فقد كان أبي وأعمامي يحدثونا حسب الشجرة التي يعرفونها أنهم من السادة الذين هربوا من العراق، تحت الضغط العباسي، ولجأوا إلى شمال أفريقيا حيث أقاموا في تونس وبقيت آثارهم حتى اليوم».⁽²⁾

وهذا مما يشير إلى أصله الرافضي وتلطخ أسرته بهذه العقيدة قديماً، ثم إدراكه شؤمها بعد تلك السنين الطويلة مما فيه عبرة لكل معتبر فنسأل الله بمنه وكرمه العافية والسلامة.

(1) الشيعة هم أهل السنة ص 87.

(2) ثم اهتديت ص 159.

قول المؤلف إن البحث عن أحوال الصحابة من أهم البحوث التي تقود إلى الحقيقة والرد عليه

قال المؤلف ص 89 من كتابه ثم اهتديت:
«من أهم الأبحاث التي اعتبرها الحجر
الأساسي في كل البحوث التي تقود إلى
الحقيقة هو البحث في حياة الصحابة،
وشؤونهم، وما فعلوه، وما اعتقدوه، لأنهم
عماد كل شيء وعنهم أخذنا ديننا، وبهم

نستضيء في الظلمات لمعرفة أحكام الله، ولقد سبق لعلماء الإسلام -لقناعتهم بذلك- البحث عنهم وعن سيرتهم، فألفوا في ذلك كتباً عديدة أمثال: أسد الغابة في تمييز الصحابة، وكتاب الإصابة في معرفة الصحابة، وكتاب ميزان الاعتدال، وغيرها من الكتب التي تناولت حياة الصحابة بالنقد والتحليل، ولكنها من وجهة نظر أهل السنة والجماعة». قلت: قوله إن البحث في حياة الصحابة من أهم الأبحاث التي تقود إلى الحقيقة... الخ كلامه، هذا كلام مجمل: فإن كان القصد منه دراسة أحوالهم ومعرفة أخبارهم للتأسي بهم في العلم والعمل فهذا حق، فهم حملة العلم إلينا وعن طريقهم تلقينا الكتاب والسنة، وتفقه أهل العلم فيهما على أيديهم، فمن تمسك بهديهم واقتفى أثرهم فهو على سبيل نجاة وفلاح، ومن انحرف عن طريقهم واتبع غير سبيلهم فهو من الهالكين الخاسرين، كما أخبر الله عن ذلك بقوله: **{ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً}**.⁽¹⁾ فالصحابة: هم خيار المؤمنين الذين من خالف هديهم استحق ذلك الوعيد.

وإن كان يقصد البحث عن أحوال الصحابة من حيث العدالة والنظر في قبول رواياتهم وأخبارهم، مما هو ذريعة للقدح فيهم، والنيل من أعراضهم، والخط من شأنهم ومقاماتهم العالية الرفيعة في الدين، -ولا أراه إلا يقصد ذلك- لزعمه بعد ذلك أن تلك الكتب التي ذكر قد تناولت حياة الصحابة بالنقد والتحليل. فنقول له: يامسكين لقد ارتقيت مرتقى صعباً، وتجشمت خطراً، وعرضت نفسك لما لا حول لك به ولا قدرة.

كِنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوَهِّتَهَا * قَلَمٌ يَصْرِفُهَا
وَأَوْهَيَّ قَرْنَةَ الْوَعِلِ⁽²⁾

ومن سعادة العبد أن يعرف قدر نفسه. فلو كان البحث في أحوال الصحابة بالنقد والتعديل منهجاً متبعاً في أهل العلم ونقاد الرجال، فليست من فرسان ميدانه، ولا ممن يسابق في مضماره، فكيف

(1) النساء 115.

(2) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس من لاميته المشهورة، وهو من شواهد ابن عقيل في شرح الألفية. انظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك 2/109.

به وقد أغلق العلماء باب بحثه وانصرفت همهم عن دراسته، وذلك لتعديل الله تعالى

لهؤلاء الصحابة، وثنائه عليهم أجمل الثناء،
ووصفه لهم بالإيمان والهدى والبر والتقوى
في محكم كتابه، وتزكية الرسول ﷺ لهم في
صريح سنته، وذكره الكثير من فضائلهم،
ونهيه الأمة عن التعرض لهم وسبهم.

**فمن ذلك قوله تعالى: {والسابقون
الأولون من المهاجرين والأنصار
والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله
عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري
تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك
الفوز العظيم}.**⁽¹⁾

وقوله تعالى: {لقد رضي الله عن
المؤمنين إذ يباعدونك تحت الشجرة
فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة
عليهم وأثابهم فتحاً قريباً}.

⁽²⁾

وقوله سبحانه: {لا يستوى منكم من
أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك
أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد
وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى والله
بما تعملون خبير}.

⁽³⁾

وقوله ﷺ: {محمد رسول الله والذين
معه أشداء على الكفار

(1) التوبة 100.

(2) الفتح 18.

(3) الحديد 10.

**رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون
فضلاً من الله ورضواناً...}**⁽¹⁾
إلى غير ذلك من الآيات في فضل
الصحابة وهي كثيرة.
وأما ما جاء عن النبي ﷺ في فضلهم والثناء
عليهم:

فمن ذلك ما رواه الشيخان من حديث
عمران بن حصين -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ أنه
قال: (خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم
الذين يلونهم)⁽²⁾، قال عمران: فلا أدري ذكر
بعده قرنين أو ثلاثة.
وروي أيضاً عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- عن
النبي ﷺ أنه قال: (لا تسبوا أصحابي فلو انفق
أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدَّ أحدكم ولا
نصيفه)⁽³⁾.

(1) الفتح 29.

(2) رواه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب
فضائل أصحاب النبي ﷺ) ومن صحب النبي أو رآه
من المسلمين) فتح الباري 7/3، ح 3650.
ومسلم في (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل
الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)
4/1964، ح 2535.

(3) رواه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً) فتح الباري 7/21، ح3673.

ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة) 4/1967، ح2540.

وفي صحيح مسلم من حديث أبي موسى الأشعري - عن

النبي ﷺ أنه قال: (النجوم أمانة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمانة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون).⁽¹⁾

ففي هذه الأدلة الصحيحة الصريحة، وما في معناها من النصوص الأخرى، المتضمنة حسن الثناء من الله ورسوله على هؤلاء الصحابة، أكبر دليل على عدالتهم وطهارتهم ونزاهتهم، وأنه لا يُبحث عن عدالتهم. ولهذا كان أئمة الإسلام متفقين على عدالتهم.

يقول الخطيب البغدادي بعد أن ذكر الأدلة على عدالة الصحابة: «والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضى طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج واحد منهم مع تعديل الله تعالى - لهم المطلع على بواطنهم - إلى تعديل أحد من الخلق....»

إلى أن قال: هذا مذهب كافة العلماء،
ومن يعتد بقوله من الفقهاء»⁽²⁾.

(1) صحيح مسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب بيان
أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه) 4/1961.

(2) الكفاية في علم الرواية 48-49.

وقال النووي: «الصحابة كلهم عدول، من
لابس الفتن وغيرهم،
بإجماع من يعتد به»⁽¹⁾.

وقال ابن كثير: «والصحابة كلهم عدول
عند أهل السنة والجماعة لما أثنى الله عليهم
في كتابه العزيز، وبما نطقت به السنة النبوية
في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم،
وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي
رسول الله ﷺ رغبة فيما عند الله، من الثواب
الجزيل، والجزاء الجميل»⁽²⁾.

وقال ابن الملقن: «للصحابة بأسرهم
خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم
بل ذلك أمر مفروغ منه، لكونهم على الإطلاق
معدلين بنصوص الكتاب والسنة، وإجماع من
يعتد به».

- إلى أن قال بعد أن ساق بعض النصوص
في الثناء عليهم-: ثم إن الأمة مجمعة على
تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم
كذلك بإجماع العلماء الذين يعتدّ بهم في

الإجماع إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهّد لهم من المآثر وكان الله تعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة»⁽³⁾.

(1) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي مع شرحة تدريب الراوي 2/190.

(2) الباعث الحثيث ص154.

(3) المقنع في علوم الحديث 2/492-493.

فظهر بهذا اتفاق العلماء المعنيين بنقد الرجال والنظر في أحوالهم على عدالة الصحابة، وأنه لا يسأل عن عدالتهم ولم يخالف في ذلك أحد ممن يعتد بقوله: بل لم يخالف في ذلك إلا متهم في دينه من أهل البدع والزندقة.

ولهذا عد العلماء قديماً أن الطعن في أصحاب رسول الله ﷺ علامة أهل البدع والزندقة، الذين يريدون إبطال الشريعة بجرح رواتها.

قال أبو زرعة: (إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبتلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقه)⁽¹⁾.

وعن الإمام أحمد أنه قال: (إذا رأيت رجلاً
يذكر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ بسوء
فاتهمه على الإسلام).⁽²⁾
وقال الإمام البربهاري: (واعلم أن من
تناول أحداً من أصحاب

(1) رواه الخطيب في الكفاية ص49.
(2) ذكره ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد ص
209 وشيخ الإسلام ابن تيمية في الصارم المسلول
ص568.

رسول الله ﷺ فاعلم أنه إنما أراد محمداً وقد
أذاه في قبره).⁽¹⁾

فتبين بهذا أن قول المؤلف -الذي بنى
عليه بحثه (وهو أن البحث في حياة الصحابة
وشؤونهم بحثاً عن عدالتهم من البحوث التي
يقود إلى الحقيقة) قول باطل من أصله، وهو
طريق كل زنديق وملحد إلى الطعن في
الإسلام، كما نص على ذلك العلماء، وذلك
ظاهر من وجهين:

الوجه الأول: أنه تكذيب لما ثبت في
الكتاب والسنة في مواطن متعددة من الثناء
عليهم بالخير والفضل، والشهادة لهم بالإيمان
والصدق، وما تواتر في الأمة بالنقل الصحيح
من عظيم جهادهم في سبيل الله، وحسن
بلائهم في الدين، وإيثارهم ما عند الله والدار

الآخرة على هذه الحياة العاجلة، مما أصبحوا به مضرب الأمثال في الزهد والورع، وقدوة الناس في العلم والعمل.

الوجه الثاني: أن الطعن في عدالتهم قدح في الشرع كله، فهم حملته إلى الأمة، ولهذا لا يوجد أحد يطعن في عدالتهم إلا ويضعف إيمانه، وتصديقه بالنصوص بقدر ما يطعن في الصحابة، وهذا أمر ظاهر لكل من تأمل حال من ابتلي بالطعن في الصحابة.

(1) شرح السنة ص54.

وهذا ما اعترف به المؤلف نفسه عندما خاض البحث في حياة الصحابة بقوله: «بقيت متحيراً ثلاثة أشهر، مضطرباً في يومي، تتجاذبني الأفكار، وتموج بي الظنون والأوهام، خائفاً على نفسي من بعض الصحابة الذين أحقق في تاريخهم فأقف على بعض المفارقات المذهلة في سلوكهم... وعلى هذا خشيت على نفسي، وأستغفرت ربي مرات عديدة أردت فيها الانقطاع عن البحث في مثل هذه الأمور التي تشككني في صحابة رسول الله ﷺ وبالتالي تشككني في ديني...»⁽¹⁾.

وأما قوله: «إن العلماء ألفوا في ذلك كتباً تناولت حياة الصحابة بالنقد والتحليل، وذكر منها أسد الغابة، والإصابة، وميزان الاعتدال. فهذا غير صحيح، بل افتراء عظيم على العلماء بما هم منه برءاء، ولا أدري ما الذي يحمل هذا الرجل على هذا، أهو الجهل؟! أم الكذب والتلبيس على الناس؟! أما الكتابان الأول والثاني وهما: (أسد الغابة) و(الإصابة) فهما في تراجم الصحابة وتمييزهم عن غيرهم، دون التعرض لهم بجرح ولا تعديل كما زعم. وهذا أمر معلوم لدى صغار طلاب العلم، ولا يحتاج في إثباته إلى دليل، وإنما أشير هنا إلى ما يدفع كذبه وتلبيسه على بعض

(1) ثم اهتديت ص 147-148.

من لا يعلم ذلك من العامة الذين قد يطلعون على كتبه، فأقول إن ما زعمه من أن هذين الكتابين قد تناولتا حياة الصحابة بالنقد والتحليل، قول باطل لا أساس له من الصحة. وبيان بطلانه وكذبه من عدة وجوه:

أولاً: أن هذين الكتابين لإمامين جليلين من أئمة أهل السنة، يدينان لله بعدالة الصحابة، ويعرفان لهم فضلهم ومكانتهم، فأسد الغابة للإمام ابن الأثير، والإصابة

للكافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى، وقد نص كل منهما على عدالة الصحابة في مقدمة كتابه، وبيننا أن الصحابة كلهم عدول لا يُبحث عن عدالتهم، ولا يتطرق إليهم الجرح بحال. قال ابن الأثير -رحمه الله-: «والصحابه يشاركون سائر الرواة في جميع ذلك، إلا في الجرح والتعديل، فإنهم كلهم عدول، لا يتطرق إليهم الجرح، لأن الله ورسوله زكيّاهم وعدلاهم، وذلك مشهور لا يحتاج لذكره ويحيى كثير منه في كتابنا هذا»⁽¹⁾.

وقال ابن حجر -رحمه الله- ضمن حديثه عن حال الصحابة من العدالة: «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة، وقد ذكر الخطيب في الكفاية فصلاً نفيساً

(1) أسد الغابة 1/10.

في ذلك، فقال: عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم»⁽¹⁾، ثم ساق كلام الخطيب بتمامه، وساق بعده بعض الأدلة الدالة على عدالة الصحابة وفضلهم.

فكيف يسوغ في عقل أن يقرر كل واحد من هذين الإمامين القول بعدالة الصحابة، وأنه لا يبحث في عدالتهم ولا يتعرض لهم بنقد

ولا بتجريح في مقدمة كتاب، ثم ينقض ذلك في الكتاب نفسه بتجريح الصحابة والطعن فيهم.

ثانياً: أن هذين الكتابين قد ألفا للتعريف بالصحابة، وجمع أكبر قدر من أسمائهم، حتى يتميز الصحابة عن غيرهم كما صرح بذلك المؤلفان:

قال ابن الأثير بعد أن ذكر بعض الكتب التي ألفت في جمع أسماء الصحابة والتعريف بهم: «فرايت أن أجمع بين هذه الكتب، وأضيف إليها ما شذ عنها»⁽²⁾.

وقال ابن حجر معرفاً بكتابه في مقدمته: «فجمعت كتاباً كبيراً في ذلك، ميزت فيه الصحابة من غيرهم»⁽³⁾.

(1) الإصابة 1/10-11.

(2) أسد الغابة 1/10.

(3) الإصابة 1/4.

هذا مع أن عنواني الكتابين ينبئان عنهما فقد سمي ابن الأثير كتابه: (أسد الغابة في معرفة الصحابة) وسمى ابن حجر كتابه: (الإصابة في تمييز الصحابة)، ولو أراد الجرح والتعديل لقالا في (نقد الصحابة) أو عبارة قريبة منها، كما هو الحال في الكتب التي ألفت في نقد الرواه من بعد الصحابة.

علي أن المؤلف أخطأ في اسمي الكتابين
فزعم أن كتاب ابن الأثير: (أسد الغابة في
تميز الصحابة) وكتاب ابن حجر: (الإصابة في
معرفة الصحابة) فخلط بين عنواني الكتابين
وهذا مما يدل على جهله بهما.

ثالثاً: واقع الكتابين يشهد بكذب ما ادعى
هذا المفترى من نقدهما للصحابة، فما على
القارئ إلا أن يتصفح هذين الكتابين فهما
موجودان منتشران، ليعلم حظ هذا الرجل من
الصدق، وموقعه من العلم.

وأما كتاب ميزان الاعتدال للإمام الذهبي
فإن مؤلفه لم يتعرض فيه للصحابة بذكر لامن
قريب أو من بعيد، بل ولم يتعرض فيه لذكر
أحد من الأئمة الموثقين المتفق على
عدالتهم، لأن أصل موضوع الكتاب في نقد
الضعفاء والمجروحين من الرواة.

قال الذهبي في مقدمة الكتاب: «وقد
احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين
الوضاعين المتعمدين قاتلهم الله، وعلى
الكذابين في

أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، ثم على
المتهمين بالوضع والتزوير».⁽¹⁾

ثم ذكر بقية طبقات المجروحين عند أهل
العلم، وذكر أنه ذكر في كتابه من تكلم فيه مع
ثقتة، بأدنى لين وبأقل جرح.

ثم قال: «إلا ما كان في كتاب البخاري، وابن عدي وغيرهما من الصحابة فإنني أسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنف، فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم، وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس»⁽²⁾.

وبهذا يظهر لك أيها القارى أن دعوى هذا الرافضي في هذا الكتاب، من أنه تعرض لنقد الصحابة وتجريحهم دعوى باطلة، تدل على فرط جهل صاحبها، وعدم معرفته بأمهات المصادر في الرجال، مع ادعائه التحقيق العلمي المبني على التوثيق والتدقيق.

(1) ميزان الاعتدال 1/3.

(2) ميزان الاعتدال 1/2.

**زعم المؤلف أن اختلاف الصحابة هو
الذي حرم
الأمة العصمة وأدى إلى تفرقها
وتمزقها والرد عليه**

قال المؤلف ص 89-90: «والمشكل

الأساسي في كل ذلك هو الصحابة، فهم الذين اختلفوا في أن يكتب لهم رسول الله ﷺ ذلك الكتاب، الذي يعصمهم من الضلالة إلى قيام الساعة، واختلفهم هذا هو الذي حرم الأمة الإسلامية من هذه الفضيلة، ورماها في الضلالة، حتى انقسمت وتفرقت وتنازعت وفشلت وذهبت ريحها، وهم الذين اختلفوا في الخلافة، فتوزعوا بين حزب حاكم، وحزب معارض، وسبب ذلك تخلف الأمة، وانقسامها إلى: شيعة علي، وشيعة معاوية، وهم الذين اختلفوا في تفسير كتاب الله، وأحاديث رسوله ﷺ فكانت المذاهب والفرق والملل والنحل، ونشأت من ذلك المدارس الكلامية والفكرية المختلفة، وبرزت فلسفات متنوعة أملتها دوافع سياسية محضة، تتصل بطموحات الهيمنة على السلطة والحكم.

فالمسلمون لم ينقسموا ولم يختلفوا في شئ لولا الصحابة، وكل خلاف نشأ وبنشأ إنما يعود إلى اختلافهم في الصحابة».

قلت: قوله فهم الذين اختلفوا في أن

يكتب لهم رسول الله ﷺ ذلك الكتاب، الذي يعصمهم من الضلالة إلى قيام الساعة، وأن هذا

الاختلاف هو الذي حرم الأمة من هذه
الفضيلة.

يشير بذلك إلى ما رواه الشيخان من
حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- قال:
(لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه، قال: ائتوني بكتاب
أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، قال عمر: إن
النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا،
فاختلفوا، وكثر اللغط، قال: قوموا عني ولا
ينبغي عندي التنازع).⁽¹⁾

وقد ذكره الرافضي بنصه في موضع آخر
سيأتي قريباً مستدلاً به على طعنه في
الصحابة، ولذا أُوجِل الرد عليه في ذلك، وتوجيه
الحديث إلى موطنه الذي ذكره فيه، وأقتصر
الآن في الرد على الشبهة التي أثارها هنا، وهو
زعمه أن اختلافهم هذا هو الذي حرم الأمة
الإسلامية من العصمة ورمها في الضلالة
والتفرق إلى قيام الساعة.

والجواب على هذا: إن قوله هذا باطل،
وهو يعني أن الرسول ﷺ قد ترك تبليغ أمته ما فيه
عصمتها من الضلال، ولم يبلغ شرع ربه لمجرد
اختلاف أصحابه عنده حتى مات على ذلك، وأنه
بهذا مخالف لأمر ربه في قوله: **{يا أيها
الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن
لم تفعل فما**

(1) أخرجه البخاري في: (كتاب العلم، باب كتابة العلم) فتح الباري 1/208، ح 114. ومسلم: (كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه) 3/1259.
بلغت رسالته والله يعصمك من الناس {.

(1)

وإذا كان الرسول مبرأً من ذلك ومنزهاً بتزكية ربه له في قوله: **{لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم}**

(2)

فوصفه بالحرص على أمته: أي على هدايتهم، ووصول النفع الدنيوي والأخروي لهم، ذكره ابن كثير في تفسيره⁽³⁾:
وإذا كان هذا الأمر معلوماً بالاضطرار من دين الإسلام عند الخاص والعام، لا يشك فيه من في قلبه أدنى مثقال ذرة من إيمان، أن هذا الرسول الكريم قد بلغ كل ما أمر به، وكان أحرص ما يكون على أمته، بما هو متواتر من جهاده وتضحيته، وأخباره الدالة على ذلك، علمنا علماً يقينياً لا يشوبه أدنى شك، أنه لو كان الأمر كما يذكر هذا الرافضي من الوصف لهذا الكتاب من أن به عصمة الأمة من الضلال في دينها، ورفع الفرقة والاختلاف فيما بينها، إلى أن تقوم الساعة،

لما ساغ في دين ولا عقل أن يؤخر رسول الله
□
كتابته إلى ذلك الوقت الضيق، ولو أخره ما
كان

(1) سورة المائدة 67.

(2) سورة التوبة 128.

(3) انظر تفسير ابن كثير 2/404.

ليتركه لمجرد اختلاف أصحابه عنده⁽¹⁾ وقد ثبت من سيرته أنه لربما راجعوه أحياناً في بعض المسائل مجتهدين، فما كان يترك أمر ربه لقولهم، كمراجعة بعضهم له في فسح الحج إلى عمرة في حق من لم يسق الهدى، وذلك في حجة الوداع، وكذلك مراجعة بعضهم له يوم الحديبية، وفي تأمير أسامة⁽²⁾ -، فهل يتصور بعد هذا أن يترك أمر ربه فيما هو أعظم من هذا لخلافهم، ولو قدر أنه تركه في ذلك الوقت لتنازعهم عنده لمصلحة رآها فما الذي يمنعه من أنه يكتبه بعد ذلك، وقد ثبت أنه عاش بعد ذلك عدة أيام فقد كانت وفاته -عليه الصلاة والسلام- يوم الإثنين على ما جاء مصرحاً به في رواية أنس في الصحيحين⁽³⁾ وحادثة الكتاب يوم الخميس بالاتفاق.

فإن أبي الرافضي إلا جدالاً، وقال: خشي أن لا يقبلوه منه، ويعارضوه فيه، كما تنازعوا

عنده أول مرة، قلنا: لا يضره ذلك وإنما عليه البلاغ كما قال تعالى: { من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن

(1) ذكر هذا الوجه من الردّ الدهلوي. انظر: مختصر
التحفة الاثني عشرية ص 251.

(2) انظر: الأحاديث في ذلك من صحيح البخاري مع
الفتح 3/606، ح 1785، 8/587، ح 4844،
8/152، ح 4468، 4469.

(3) انظر: صحيح البخاري مع الفتح 8/143، ح 4448،
وصحيح مسلم 1/315، ح 419.

تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً {⁽¹⁾.

فإذا ثبت هذا باتفاق السنة والرافضة، أن
رسول الله ﷺ لم يكتب ذلك الكتاب حتى مات،
علمنا أنه ليس من الدين الذي أمر بتبليغه، ولا
على ما يصفه هذا الرافضي من المبالغة
لاستحالة ذلك على الرسول ﷺ.

ولمّا دل عليه القرآن من أن الله قد أكمل
له ولأمته الدين، فأنزل عليه قبل ذلك في
حجة الوداع: {اليوم أكملت لكم دينكم
وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم
الإسلام ديناً} ⁽²⁾.

وكما أخبر الرسول ﷺ بذلك في قوله: (إني
تركتم على مثل البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ
عنها بعدي إلا هالك). ⁽³⁾

فإذا تقرر بطلان ما يدعي هذا الرافضي
من أن الأمة وقعت في الضلالة، وحرمت
العصمة بسبب عدم كتابة الرسول ﷺ لهم ذلك
الكتاب لاختلاف الصحابة عنده:

(1) سورة النساء 80.

(2) المائدة 3.

(3) أخرجه أحمد في المسند 4/126، ضمن حديث
العرباض بن سارية في موعظة النبي ﷺ وكذا ابن
ماجه في سننه 1/16، وقد صحح الحديث الألباني
بمجموع طرقه في ظلال الجنة. انظر: ظلال الجنة مع
كتاب السنة لابن أبي عاصم ص 26.

فليعلم بعد هذا أن الذي أراده الرسول ﷺ
من كتابة ذلك الكتاب هو أن يكتب لهم كتاباً
يبين فيه فيمن تكون الخلافة من بعده كما
ذكر ذلك العلماء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:
«ولم تكن كتابة الكتاب مما أوجبه الله عليه
أن يكتبه أو يبلغه في ذلك الوقت، إذ لو كان
كذلك لما ترك ﷺ ما أمره الله به، لكن ذلك مما
رآه مصلحة لدفع النزاع في خلافة أبي بكر،
ورأى أن الخلاف لا بد أن يقع».⁽¹⁾

وقال في موضع آخر: «وأما قصة الكتاب
الذي كان رسول الله ﷺ يريد أن يكتبه، فقد جاء
مبيناً كما في الصحيحين عن عائشة

-رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه: (ادعى لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبابكر)⁽²⁾....

[إلى أن قال بعد ذكر روايات الحديث]:
والنبي ﷺ قد عزم على أن يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة، فلما رأى أن الشك قد وقع، علم أن الكتاب لا يرفع الشك، فلم يبق فيه فائدة، وعلم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه كما قال: (ويأبى الله والمؤمنون إلا

(1) منهاج السنة 6/316.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر) 4/1857، ح 2387.

أبا بكر)». (1)

وأما قوله ﷺ في الحديث: (لن تضلوا بعدي) فيقول الدهلوي في توجيهه: «فإن قيل: لو لم يكن ما يكتب أمراً دينياً فلم قال: (لن تضلوا بعدي)؟ قلنا: للضلال معان، والمراد به هنا عدم الخطأ في تدبير الملك، وهو إخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجازة الوفد بنحو ما كان يجيزه، وتجهيز

جيش أسامة منه، لا الضلالة والغواية عن الدين»⁽²⁾.

وأما قوله: «وهم الذين اختلفوا في الخلافة فتوزعوا بين حزب حاكم وحزب معارض، وسبب ذلك تخلف الأمة وانقسامها إلى شيعة علي وشيعة معاوية...»

فالجواب على هذا: أن الخلاف بين الصحابة - في عهد علي - لم يكن في الخلافة، فإن الذين اختلفوا مع علي - هم: طلحة، والزبير، وعائشة، ومعاوية - ولم يكن هؤلاء ينازعونه في الخلافة بل لم يدع أحد لامن هؤلاء ولا من غيرهم، أنه أولى بالخلافة بعد مقتل عثمان - من علي؛ لأنه أفضل من بقي، وقد كانوا يقرون له بالفضل، وإنما أصل الخلاف بين هؤلاء الصحابة

(1) منهاج السنة 6/23، 25.

(2) مختصر التحفة الاثني عشرية ص 251.

المذكورين وعلي هو في المطالبة بدم عثمان وقتل قتلته، فقد كانوا يرون تعجيل ذلك والمبادرة بالاقتصاص منهم، وقد كان علي - لا ينازعهم في أن عثمان - قُتل مظلوماً، وعلى وجوب الاقتصاص من قتلته، وإنما كان يرى تأجيل ذلك حتى تهدأ الأوضاع ويستتب له

الأمر، لأن قتلة عثمان كثير وقد تفرقوا في
الأمصار كما كانت طائفة كبيرة منهم في
المدينة بين الصحابة.

ومع هذا كله فإن اختلافهم -رضي الله
عنهم- لم يصل بهم إلى الطعن في المدين،
واتهام بعض لبعض، وإنما كان كل فريق يرى
لمخالفه مكانته في الفضل والصحبة ويرى أنه
مجتهد في رأيه، وإن كان يخطئه فيه.

فهنا ثلاث مسائل مقررة عند أهل العلم
والتحقيق من أهل السنة، يندفع بها ما يثيره
هؤلاء المغرضون من شبه، حول الفتنة التي
حصلت في زمن الصحابة -ﷺ- في خلافة علي
وهي:

المسألة الأولى: أن الخلاف الذي

حصل بينهم لم يكن حول الخلافة، ولم ينازع
علياً -ﷺ- أحد من مخالفه فيها، ولم يدع أحد
منهم على الإطلاق أنه أولى بالخلافة من
علي.

المسألة الثانية: أن الخلاف بينهم إنما هو في تعجيل قتل قتلة عثمان أو تأخيره، مع اتفاقهم على وجوب تنفيذ ذلك.

المسألة الثالثة: أنهم مع اختلافهم لم يتهم بعضهم بعضاً

في الدين، وإنما يرى كل فريق منهم أن مخالفه مجتهد متأول، يعترف له بالفضل في الإسلام، والصحة لرسول ﷺ. وهذه مسائل عظيمة، دلت عليها الأخبار الصحيحة. وفيها توضيح لحقيقة الخلاف بين الصحابة وتبرئة لساحتهم من كل ما يرميهم به الرافضة والزنادقة، وهي أصل كبير في الرد على هؤلاء ينبغي لطالب العلم أن يتعلمها بأدلتها، وإليك أيها القارئ بسط الأدلة على تقريرها:

المسألة الأولى: أن الخلاف الذي حصل بينهم لم يكن في الخلافة، ولم ينازع علياً أحد من مخالفه فيها، ولم يدع أحد منهم أنه أولى بها من علي -ﷺ-.

ومن أقوى الأدلة، وأكبر الشواهد على هذا: اجتماع الصحابة -ﷺ- على مبايعته بالخلافة بعد مقتل عثمان -ﷺ- بما فيهم طلحة

والزبير -رضي الله عنهما-، وقد دلت على ذلك الروايات الصحيحة المنقولة عنهم في ذلك.

منها مارواه الطبري في تاريخه بسنده إلى محمد بن الحنفية، قال: «كنت مع أبي حين قتل عثمان -ؓ- فقام فدخل منزله، فأتاه أصحاب رسول الله ﷺ، فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل ولا بد للناس من إمام، ولا نجد اليوم أحداً أحق بهذا الأمر منك، لا أقدم سابقة، ولا أقرب من رسول الله ﷺ، فقال: لا تفعلوا، فإني أكون وزيراً، خيرٌ من أن أكون أميراً، فقالوا: لا والله ما نحن بفاعلين حتى نبايعك، قال: ففي المسجد فإن بيعتي لا تكون خَفِيًّا ولا تكون إلا عن رضا المسلمين.

قال سالم بن الجعد، فقال عبدالله بن عباس: فلقد كرهت أن يأتي المسجد مخافة أن يُشغَبَ عليه، وأبى هو إلا المسجد، فلما دخل دخل المهاجرون والأنصار فبايعوه ثم بايعه الناس»⁽¹⁾.

وعن أبي بشير العابدي قال: «كنت بالمدينة حين قتل عثمان -ؓ- واجتمع المهاجرون والأنصار فيهم طلحة والزبير فأتوا علياً، فقالوا: يا أبا الحسن هلم نبايعك، فقال: لا حاجة لي في أمركم أنا معكم، فمن اخترتم

فقد رضيت به، فاختاروا والله، فقالوا: ما نختار غيرك...»⁽²⁾ الخ الرواية، وفيها تمام البيعة لعلي-ؑ-.

والروايات في هذا كثيرة ذكر بعضها ابن جرير في تاريخه⁽³⁾ وهي دالة على مبايعة الصحابة -ؑ- لعلي -ؑ- واتفاقهم على بيعته بما فيهم طلحة والزبير، كما جاء مصرحاً به في الرواية السابقة.

(1) تاريخ الطبري 4/427.

(2) تاريخ الطبري 4/427-428.

(3) انظر: تاريخ الطبري 4/427-429، وقد قام بجمع هذه الروايات ودرسها الدكتور محمد أمحزون في كتابه القيم: (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة 75-20/59).

وأما ما جاء في بعض الروايات من أن طلحة، والزبير بايعا مكرهين فهذا لا يثبت بنقل صحيح، والروايات الصحيحة على خلافه.

فقد روى الطبري عن عوف بن أبي جميلة قال: «أما أنا فأشهد أنني سمعت محمد بن سيرين، يقول: إن علياً جاء فقال لطلحة: ابسط يدك يا طلحة لأبايعك. فقال طلحة: أنت

أحق، وأنت أمير المؤمنين، فابسط يدك،
فبسط علي يده فبايعه»⁽¹⁾.
وعن عبد خير الخيواني أنه قام إلى أبي
موسى فقال: «يا أبا موسى، هل كان هذان
الرجلان -يعني طلحة والزبير- ممن بايع علياً
قال: نعم...»⁽²⁾.
كما نص على بطلان ما يُدَّعى من أنهما
بايعا مكرهين، الإمام المحقق ابن العربي
وذكر أن هذا مما لا يليق بهما، ولا بعلي قال
-رحمه الله-: «فإن قيل بايعا مكرهين [أي
طلحة والزبير]، قلنا: حاشا لله أن يكرها، لهما
ولمن بايعهما، ولو كانا مكرهين ما أثر ذلك،
لأن واحداً أو اثنين تنعقد البيعة بهما وتتم،
ومن بايع بعد ذلك فهو لازم له، وهو مكره
على ذلك شرعاً، ولو لم يبايعا ما أثر ذلك

(1) تاريخ الطبري 4/434.

(2) المصدر نفسه 4/486.

فيهما، ولا في بيعة الإمام.

وأما من قال يد شلاء وأمر لا يتم⁽¹⁾، فذلك
ظن من القائل أن طلحة أول من بايع ولم
يكن كذلك.

فإن قيل فقد قال طلحة: (بايعت واللَّحُّ
علي قَفِيٍّ) قلنا: اخترع هذا الحديث من أراد
أن يجعل في (القفا) لغة (قفي)، كما يجعل

في (الهوى) (هوي)، وتلك لغة هذيل لا قريش⁽²⁾، فكانت كذبة لم تدبر.
وأما قولهم: (يد شلاء) لو صح فلا متعلق لهم فيه، فإن يداً شُلت في وقاية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتم لها كل أمر، ويتوقى بها من كل مكروه، وقد تم الأمر على وجهه، ونفذ القدر بعد ذلك على حكمه⁽³⁾.

(1) إشارة إلى ما جاء في بعض الروايات: أن أول من بايع علياً طلحة -رضي الله عنهما- وكان بيده اليمنى شلل، لما وقى بها رسول الله ﷺ يوم أحد، فقال رجل في القوم: أول يد بايعت أمير المؤمنين شلاء لا يتم هذا الأمر. انظر: تاريخ الطبري 4/435، والبداية والنهاية لابن كثير 7/237.
(2) وقيل هي: لغة طي. ذكره ابن الأثير في النهاية 4/94 وكذلك: اللج ليس من لغة قريش بل من لغة طي، قال ابن الأثير: «هو بالصم: السيف بلغة طي» النهاية 4/234، وقيل هو السيف أيضاً بلغة هذيل وطوائف من اليمن. انظر لسان العرب 2/354.

(3) العواصم من القواصم ص 148-149.
وكذلك معاوية -ؓ- فقد ثبت بالروايات الصحيحة أن خلفه مع علي -ؓ- كان في قتل قتلة عثمان -ؓ- ولم ينازعه في الخلافة بل كان يقر له بذلك.

فَعَن أَبِي مُسْلِمِ الْخَوْلَانِي أَنَّهُ جَاءَ وَأَنَابَسَ
مَعَهُ إِلَى مَعَاوِيَةَ وَقَالُوا: «أَنْتَ تَنَازِعُ عَلِيًّا أَمْ
أَنْتَ مِثْلُهُ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّهُ أَفْضَلُ
مَنِي وَأَحَقُّ بِالْأَمْرِ مِنِّي، وَلَكِنْ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ
أَنَّ عَثْمَانَ قُتِلَ مَظْلُومًا، وَأَنَا ابْنُ عَمِّهِ
وَالطَّالِبُ بَدْمِهِ فَاتَوْهُ، فَقَوْلُوا لَهُ فَلْيَدْفَعْ إِلَيَّ
قَتْلَ عَثْمَانَ وَأَسْلِمْ لَهُ، فَاتُوا عَلِيًّا فَكَلَّمُوهُ فَلَمْ
يُدْفَعْهُمُ إِلَيْهِ»⁽¹⁾.⁽²⁾

ويروى ابن كثير من طرق ابن ديزيل
بسنده إلى أبي الدرداء وأبي أمامة -رضي الله
عنهما- «أنهما دخلا على معاوية فقالا له: يا
معاوية علام تقاتل هذا الرجل؟ فوالله إنه
أقدم منك ومن أبيك إسلاماً، وأقرب منك إلى
رسول الله ﷺ، وأحق بهذا الأمر منك، فقال:
أقاتله على دم عثمان، وإنه أوى قتلته، فاذهبا
إليه فقولا له:

(1) سبب ذلك أن علياً -ﷺ- طلب من معاوية أن يدخل
في البيعة ويحاكمهم إليه فأبى معاوية -رضي الله
عنهما- جميعاً. انظر: البداية والنهاية 7/265،
وتحقيق مواقف الصحابة في الفتنة لمحمد
أمحزون 2/147.

(2) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق
16/356 ب،

وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء 3/140،
وقال محققوا الكتاب: رجاله ثقات.

فليقدنا من قتلة عثمان ثم أنا أول من أبايعه
من أهل الشام»⁽¹⁾.
والروايات في هذا كثيرة مشهورة بين
العلماء⁽²⁾ وهي دالة على عدم منازعة معاوية
لعلي -رضي الله عنهما- في الخلافة ولهذا
نص المحققون من أهل العلم على هذه
المسألة وقرروها.
يقول إمام الحرمين الجويني: «إن معاوية
وإن قاتل علياً فإنه لا ينكر إمامته، ولا يدعيها
لنفسه، وإنما كان يطلب قتلة عثمان ظاناً منه
أنه مصيب وكان مخطئاً»⁽³⁾.
ويقول ابن حجر الهيثمي: «ومن اعتقاد
أهل السنة والجماعة
أن ما جرى بين علي ومعاوية -رضي الله
عنهما- من الحروب
فلم يكن لمنازعة معاوية لعلي في الخلافة
للإجماع على أحقيتها
لعلي كما مر فلم تهج الفتنة بسببها، وإنما
هاجت بسبب أن
معاوية ومن معه طلبوا من علي تسليم قتلة
عثمان إليهم،
لكون معاوية ابن عمه فامتنع علي»⁽⁴⁾.

(1) البداية والنهاية 7/270.

(2) انظر: البداية والنهاية لابن كثير 7/268-270، وقد جمع هذه الروايات الدكتور محمد أمحزون في كتابه: (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة) 2/146-150.

(3) لمعة الأدلة في عقائد أهل السنة والجماعة ص 115.

(4) الصواعق المحرقة ص 216.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «ومعاوية لم يدع الخلافة، ولم يبايع له بها حين قاتل علياً، ولم يقاتل على أنه خليفة، ولا أنه يستحق الخلافة ويقرون له بذلك، وقد كان معاوية يقر

بذلك لمن سأله عنه... وكل فرقة من المتشيعين⁽¹⁾ مقرة مع ذلك بأنه ليس معاوية كفاً لعلي بالخلافة، ولا يجوز أن يكون خليفة مع إمكان استخلاف علي -ؑ- فإن فضل علي وسابقته وعلمه ودينه وشجاعته وسائر فضائله: كانت عندهم ظاهرة معروفة»⁽²⁾.

فثبت بهذا أنه لم ينازع علياً -ؑ- أحد في الخلافة لامن الذين خالفوه ولا من غيرهم، وبهذا يبطل ما ادعا هذا الرافضي من أن الصحابة تنازعوا في الخلافة، وترتب على ذلك تفرق الأمة وانقسامها.

المسألة الثانية: أن الخلاف بين علي ومخالفيه -[]- إنما هو في تقديم الاقتصاص من قتلة عثمان أو تأخيره مع اتفاهم على وجوب تنفيذذه.

(1) أي من المتشيعين لعثمان أو علي -رضي الله عنهما-، وقد كان المطالبون بدم عثمان -[]- قد انضموا إلى معاوية ومع هذا ما كانوا يفضلونه على علي -[]- أجمعين.

(2) مجموع الفتاوى 73-35/72.

وهذه المسألة مقررة أيضاً عند أهل العلم من أهل السنة بما ثبت في ذلك من الأخبار، والآثار الدالة على أن علياً -[]- لا ينازع مخالفه في وجوب الاقتصاص من قتلة عثمان، وإنما كان يرى تأجيل ذلك حتى يستتب له الأمر. وذلك أن قتلة عثمان -[]- كانوا قد تمكنوا من المدينة، ثم قام في أمرهم من الأعراب وبعض أصحاب الأغراض الخبيثة ما أصبح به قتلهم في أول عهد علي -[]- متعذراً.

يشهد لهذا ما ذكره الطبري حيث يقول: «واجتمع إلى علي بعدما دخل طلحة والزبير في عدة من الصحابة، فقالوا: يا علي إنا قد اشترطنا إقامة الحدود، وإن هؤلاء القوم قد اشتركوا في دم هذا الرجل وأحلوا بأنفسهم، فقال لهم: يا إخوتاه، إني لست أجهل ما

تعلمون، ولكني كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم! هاهم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم، وثابت إليهم أعرابكم، وهم خلالكم يسومونكم ما شاءوا، فهل ترون موضعاً لقدرة على شيء مما تريدون؟ قالوا: لا، قال: فلا والله لا أرى إلا رأياً ترونه إن شاء الله»⁽¹⁾.
ويقول ابن كثير: «ولما استقر أمر بيعة علي دخل عليه طلحة والزبير ورؤوس الصحابة - - وطلبوا منه إقامة الحدود، والأخذ بدم عثمان، فاعتذر إليهم: بأن هؤلاء لهم مدد وأعداء»

(1) تاريخ الطبري 4/437.

وأنه لا يمكنه ذلك يومه هذا»⁽¹⁾.

فكان هذا هو عذر علي - - في بداية الأمر، أما بعد ذلك فإن الأمور أصبحت أكثر تعقيداً، وأشدّ اشتباهاً، خصوصاً بعدما اقتتل الصحابة - - في معركة الجمل بغير اختيار منهم، وإنما بسبب المكيدة التي دبرها قتلة عثمان للوقية بينهم، كما تقدم بيان ذلك، فلم يكن أمر الاقتصاص مقدوراً عليه بعد هذه الأحداث لا لعلي، ولا لغيره من مخالفيه، وذلك لتفرق الأمة وانشغالها بما هو أولى منه من تسكين الفتنة ورأب الصدع.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «لم يكن علي مع تفرق الناس عليه متمكناً من قتل قتلة عثمان، إلا بفتنة تزيد الأمر شراً وبلاءً. ودفع أفسد الفاسدين بالتزام أدناهما أولى من العكس، لأنهم كانوا عسكرياً، وكان لهم قبائل تغضب لهم، والمباشر منهم للقتل -وإن كان قليلاً- فكان ردوهم أهل الشوكة، ولولا ذلك لم يتمكنوا، ولما سار طلحة والزبير إلى البصرة ليقتلوا قتلة عثمان، قام بسبب ذلك حرب قتل فيها خلق.

ومما يبين ذلك أن معاوية قد أجمع الناس عليه بعد موت علي، وصار أميراً على جميع المسلمين، ومع هذا فلم يقتل قتلة عثمان الذين

(1) البداية والنهاية لابن كثير 7/239.

كانوا قد بقوا»⁽¹⁾.

وعلى كل حال فإياً كان عذر علي -ﷺ- فالمقصود هنا أنه لا يخالف بقية الصحابة المطالبين بدم عثمان -ﷺ- في وجوب الاقتصاص من قتلة عثمان -ﷺ- على ما تقدم تصريحه بذلك في إجابته لطلحة والزبير لما طالباه بقتل قتلة عثمان حيث قال (يا إخوتاه، إني لست أجهل ما تعلمون، ولكن كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم)، ثم أقسم بعد ذلك

وهو الصادق البار: أنه لا يرى إلا ما يرون في هذا الأمر، وهذا مما يدل على إجماع الصحابة - على هذه المسألة، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: أن الصحابة - الذين اختلفوا في الفتنة لم يتهم بعضهم بعضاً في الدين، وإنما كان يري كل فريق منهم أن مخالفه وإن كان مخطئاً، فهو مجتهد متأول، يعترف له بالفضل في الإسلام وحسن الصحبة لرسول الله .

وهذه مسألة مقررة عند أهل العلم أيضاً بما ثبت من ثناء الصحابة بعضهم على بعض - أجمعين، فمن ذلك ما جاء عن علي - بعد معركة الجمل أنه كان يتفقد القتلى فرأى طلحة بن عبيد الله مقتولاً فجعل يمسح التراب عن وجهه ويقول: (رحمة الله

(1) منهاج السنة 4/407-408
عليك أبا محمد يعز علي أن أراك مجدولاً⁽¹⁾
تحت نجوم السماء، ثم قال: إلى الله أشكو
عُجْرِي وَبُجْرِي⁽²⁾.

ولما جاءه (ابن جرموز) قاتل الزبير ومعه سيفه لعله يجد عنده حظوة فاستأذن عليه فقال علي - (لا تأذنوا له وبشروه بالنار)،

وفي رواية أن علياً قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: بشر قاتل ابن صفية بالنار).
وقال لما رأى سيف الزبير: (طال ما فرج الكرب عن وجه رسول الله ﷺ).⁽⁴⁾
وبعد انتهاء معركة الجمل ذهب علي إلى عائشة -رضي الله عنهما- فقال: (كيف أنت يا أمّه؟ قالت: بخير، قال: يغفر الله لك، قالت: ولك).⁽⁵⁾

وذكر الطبري أن علياً -ﷺ- بلغه أن رجلين شتما عائشة -رضي الله عنها- فبعث القعقاع بن عمرو فاتى بهما، فقال: اضرب أعناقهما، ثم قال: لأنهنهما عقوبة، فضربهما مائة مائة

-
- (1) أي: مرمياً ملقياً على الأرض قتيلاً: النهاية لابن الأثير 1/248.
(2) أي: همومي وأحزاني، النهاية لابن الأثير 3/185.
(3) البداية والنهاية لابن كثير 7/258.
(4) ذكر هذه الروايات ابن كثير في البداية والنهاية 7/260.
(5) أورده الطبري في تأريخه 4/534. وأخرجهما من ثيابهما.⁽¹⁾

وروى الطبري من طريق محمد بن عبدالله بن سواد وطلحة بن الأعلم في تجهيز علي لعائشة -رضي الله عنهما- لما أرادت أن ترتحل من البصرة قالوا: «جهز علي عائشة

بكل شيء ينبغي لها من مركب، أوزاد أو متاع، وأخرج معها كل من نجا ممن خرج معها إلا من أحب المقام، واختار لها أربعين امرأة من نساء أهل البصرة المعروفات، وقال: تجهز يا محمد فبلغها.

فلما كان اليوم الذي ترحل فيه، جاءها حتى وقف لها، وحضر الناس، فخرجت على الناس وودعوها، وقالت: يَا بَنِيَّ تَعْتَبُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ اسْتِبْطَاءً وَاسْتِزَادَةً فَلَا يَعْتَدُّ أَحَدٌ مِنْكُمْ عَلَى أَحَدٍ بِشَيْءٍ بَلَغَهُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَلِيٍّ فِي الْقَدِيمِ إِلَّا مَا يَكُونُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَحْمَائِهَا، وَإِنَّهُ عِنْدِي عَلَى مَعْتَبَتِي مِنَ الْأَخْيَارِ. وَقَالَ عَلِيٌّ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، صَدَقْتَ وَاللَّهِ وَبَرْتَ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا إِلَّا ذَلِكَ وَإِنَّهَا لَزَوْجَةٌ نَبِيكُمْ ۖ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».⁽²⁾

ومما ثبت من ذلك عن عمار - ۖ - وكان في جيش علي يوم الجمل ما رواه الطبري من رواية مالك بن دينار قال: «حمل عمار على

(1) انظر: تاريخ الطبري 4/540.

(2) تاريخ الطبري 4/544.

الزبير يوم الجمل فجعل يحوزه⁽¹⁾ بالرمح فقال: أتريد أن تقتلني؟ قال: لا انصرف».⁽²⁾
وروى الطبري أيضاً عن عامر بن حفص قال: «أقبل عمار حتى حاز الزبير يوم الجمل

بالرمح فقال: أتقتلني يا أبا اليقظان! قال: لا
يا
أبا عبدالله»⁽³⁾.

وهذا كله فيما دار بين الصحابة رضوان
الله عليهم أجمعين في معركة الجمل، أما في
موقعة صفين التي دارت بين علي ومعاوية
-رضي الله عنهما-.

فقد ثبت عن علي -ؓ- على ما نقله شيخ
الإسلام ابن تيمية عن إسحاق بن راهويه
بسنده إلى جعفر بن محمد عن أبيه قال:
(سمع علي يوم الجمل أو يوم صفين رجلاً
يغلو في القول فقال: لا تقولوا إلا خيراً إنما
هم قوم زعموا إنا بغينا عليهم، وزعمنا أنهم
بغوا علينا فقاتلناهم)⁽⁴⁾.

وعن محمد بن نصر بسنده عن مكحول:
(أن أصحاب علي

(1) الحيز والحوز هو السوق اللين، ومنه حاز الأبل
يحوزها سارها في رفق. انظر: لسان العرب
5/343.

(2) تاريخ الطبري 4/512

(3) تاريخ الطبري 4/512.

(4) منهاج السنة 5/244-245.

سألوه عمن قُتل من أصحاب معاوية ما هم؟
قال: هم مؤمنون)⁽¹⁾.

وعن عبد الواحد بن أبي عون قال: (مر علي - وهو متوكئ على الأشر - على قتلى صفين، فإذا حابس اليماني مقتول: فقال الأشر: إنا لله وإنا إليه راجعون هذا حابس اليماني معهم يا أمير المؤمنين عليه علامة معاوية، أما والله لقد عهدته مؤمناً، قال علي: والآن هو مؤمن).⁽²⁾

وأما معاوية - - فقد تقدم ثناؤه على علي - - واعترافه بفضله كما جاء في حوارهم مع أبي مسلم الخولاني لما قال له أنت تنازع علياً أم أنت مثله؟ فقال: (لا والله إني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر مني...).⁽³⁾ الخ كلامه.

وقد روى أبو نعيم في حلية الأولياء أن ضرارة بن ضمرة الصُّدَائِي دخل على معاوية فقال له: صف لي علياً، فقال: أو تعفيني يا أمير المؤمنين، قال: لا أعفيك، قال: (أما إذ لا بد فإنه كان والله بعيد المدى، شديد القوى، يقول فضلاً، ويحكم عدلاً...). وذكر كلاماً طويلاً في وصف علمه وشجاعته وزهده.

(1) منهاج السنة 5/245.

(2) المصدر نفسه 5/245.

(3) انظر ص 238 من هذا الكتاب.

إلى أن قال: (فوكفت دموع معاوية على
لحيته ما يملكها، وجعل ينشفها بكمه، وقد
اختنق القوم بالبكاء، فقال: كذا كان أبو
الحسن رحمه الله).^(١)

فهذه بعض الآثار المنقولة عن الصحابة -
ممن وقع بينهم الخلاف، في ثناء بعضهم على
بعض وتعظيم بعضهم لبعض وتحابهم في الله،
رغم ما حصل بينهم من اختلاف وحروب
نشأت عن اجتهاد كل منهم فيما يرى أنه فيه
مصلحة الأمة، وإقامة دين الله وشرعه، ومع
هذا فقد كان كل منهم ينصف صاحبه، ولا
يحملة خلافه له في الاجتهاد على الطعن عليه
في الدين، والاعتداء والظلم، بل كان يشهد
كل منهم لأخيه بما هو عليه من الفضل
والسبق إلى الإسلام. وهذا لعمر الله هو
الفضل، فإن الإنصاف عند الخصومة عزيز،
وهو في الناس قليل، إلا لمن علت درجاتهم
في الإيمان، وزكى الله نفوسهم وطهرها من
الشهوات، أمثال أصحاب رسول الله ﷺ الذين
اصطفاهم الله بعلمه لصحبة نبيه، فنسأل الله
أن يرزقنا محبتهم جميعاً، وحسن الأدب معهم،
وأن يجعلنا ممن قال فيهم: **{والذين جاءوا
من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا**

ولأخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في

(1) حلية الأولياء 1/84-85.

**قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف
رحيم** {⁽¹⁾.

وأما قول المؤلف في حق الصحابة:
«وهم الذين اختلفوا في
تفسير كتاب الله، وأحاديث رسول الله ﷺ،
فكانت المذاهب والفرق، والملل والنحل،
ونشأت من ذلك المدارس الكلامية والفكرية
المختلفة وبرزت فلسفات متنوعة....
إلى أن قال: فالمسلمون لم ينقسموا،
ولم يختلفوا في شيء لولا الصحابة، وكل
خلاف نشأ وينشأ إنما يعود إلى اختلافهم في
الصحابة».

فجوابه: أن هذا من أكبر التلبيس
والتمويه، والطعن على أصحاب النبي ﷺ بما
هم منه برآء، فما ينقل عن الصحابة من
اختلاف في التفسير، وفي فهم بعض
الأحاديث، لم يترتب عليه ما ذكر من نشأة
الفرق والمدارس الكلامية والفلسفات
المتنوعة.

وذلك أن الاختلاف ينقسم إلى قسمين:
اختلاف تنوع، واختلاف تضاد⁽²⁾، وغالب ما
ينقل عن الصحابة في تفسير بعض الآيات،
من باب اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد كما
بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-.

(1) سورة الحشر 10.

(2) انظر: مجموع الفتاوى 6/58.

قال: «الخلافا بين السلف في التفسير
قليل، وخالفاهم في الأحكام أكثر من خالفهم
في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلف
يرجع إلى اختلاف تنوع، لا اختلاف تضاد»⁽¹⁾.
ثم ذكر -رحمه الله- أن اختلاف التنوع
يرجع إلى أمرين:

الأول: أن يعبر كل واحد من السلف
بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على المعنى
في المسمى غير المعنى الآخر، مع اتحاد
المسمى مثال ذلك تفسيرهم للصراط
المستقيم فيقول بعضهم: بأنه هو القرآن أو
اتباع القرآن، ويقول آخر: هو الإسلام، أو دين
الإسلام، ويقول آخر: هو السنة والجماعة،
ويقول آخر: طريق العبودية، أو طريق الخوف
والرجاء والحب، أو امثال المأمور واجتناب
المحظور، أو متابعة الكتاب والسنة أو العمل
بطاعة الله أو نحو هذه الأسماء والعبارات.

الثاني: أن يذكر كل واحد من السلف الاسم العام ببعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه، مثل سائل أعجمي سأل عن مسمى لفظ (الخبز) فأري رغيماً وقيل له: هذا فالإشارة إلى نوع هذا، لا إلى هذا الرغيف وحده.⁽²⁾

(1) مقدمة في أصول التفسير ص10.

(2) انظر: مقدمة في أصول التفسير لشيخ الاسلام ابن تيمية ص10-12، ومجموع الفتاوى 13/381-382.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعامة الاختلاف الثابت عن مفسري السلف من الصحابة والتابعين هو من هذا الباب».⁽¹⁾

ومن هنا يظهر أن هذا النوع من الاختلاف -وهو الغالب على ما ينقل عن الصحابة من اختلاف في التفسير- لا أثر له في الاختلاف في استنباط الأحكام من الآيات، وتنازع الأمة من بعدهم في ذلك، فضلاً أن يكون سبباً لنشأة الفرق والنحل، والمدارس الفلسفية والكلامية كما يدعي الرافضي.

أما اختلاف الصحابة الراجع إلى القسم الثاني وهو اختلاف التضاد فما يثبت عنهم من ذلك سواء في التفسير، أو في الأحكام،

فقليل وهو ليس في الأصول العامة المشهورة في الدين، وإنما في بعض المسائل الدقيقة التي هي محل اجتهاد ونظر. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بعد أن ذكر أن عامة ما ينقل عن الصحابة والسلف من الخلاف في التفسير من باب اختلاف التنوع: «ومع هذا فلا بد من اختلاف مخفف بينهم، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام، ونحن نعلم أن عامة ما يضطر إليه عموم الناس من اختلاف، معلوم بل متواتر عند العامة أو الخاصة، كما في عدد الصلوات ومقادير ركوعها ومواقيتها، وفرائض الزكاة ونصبتها، وتعيين شهر

(1) مجموع الفتاوى 13/381.

رمضان، والطواف، والوقوف، ورمي الجمار، والمواقيت وغير ذلك.

ثم اختلاف الصحابة في الجِدِّ والإخوة، وفي المشركة ونحو ذلك لا يوجب ريباً في جمهور مسائل الفرائض...»⁽¹⁾.

وهذا النوع من الاختلاف بين الصحابة -ﷺ- لم يكن سبباً في تفرقة الأمة، ونشأة البدع كما زعم هذا الرافضي المفترى، ذلك أنه لم يكن في الأصول العامة لهذا الدين، التي حصل الخلاف فيها بين أهل السنة وأهل البدع، وإنما كان في مسائل جزئية ودقيقة،

الاجتهاد فيها سائغ والخطأ فيها مغفور، لأنه ناشئ عن اجتهاد من غير تعمد للمخالفة، وقد ثبت في حياة النبي ﷺ أن أفراداً منهم أخطأوا في بعض المسائل مجتهدين، كما في قصة عدي بن حاتم -رضي الله عنه- لما اتخذ عقالين أحدهما أسود، والآخر أبيض، فجعل ينظر إليهما ظناً⁽²⁾ منه أن هذا هو المقصود من قوله تعالى: **{ حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر }**⁽³⁾، واختلف الصحابة إلى فريقين في فهم قصد

(1) مقدمة التفسير ص 17.

(2) انظر الحديث في صحيح البخاري: (كتاب الصوم، باب قول الله تعالى: **{ واكلوا واشربوا }** الآية)، فتح الباري 4/133، ح 1916، وصحيح مسلم: (كتاب الصوم، باب أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر) 2/766.

(3) سورة البقرة آية 187.

النبي ﷺ من قوله: (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة)⁽¹⁾، فصلى فريق منهم في الطريق، وفريق آخر لم يصل إلا في بني قريظة. كما حصل لبعضهم -رضي الله عنهم- المخالفات متأولين، كما في قصة حاطب ابن أبي بلتعة -رضي الله عنه-، وقصة خالد -رضي الله عنه- مع بني جذيمة⁽³⁾ في حوادث كثيرة يطول ذكرها، ومع هذا لم

يؤثمهم النبي ﷺ أغير الأمة على دين الله، لأن أخطاءهم نشأت عن اجتهاد أو تأويل، قد رفع الحرج فيه عن الأمة.

ولهذا لم يكن اختلاف الصحابة -ﷺ- في مسائل الاجتهاد سبباً في تفرقهم، وتنازعهم، وتحزبهم.

قال الامام قوام السنة: «إنا وجدنا أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم اختلفوا في أحكام الدين، فلم يفترقوا، ولم يصيروا شيعاً،

(1) الحديث أخرجه البخاري من حديث ابن عمر: (كتاب المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب) فتح الباري 7/408، ح4119.

(2) انظر: الحديث في هذا في صحيح البخاري: (كتاب استتابة المرتدين، باب ما جاء في المتأولين) فتح الباري 12/304، ح939، صحيح مسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر...) 4/1941، ح2494.

(3) انظر: الحديث في هذا في صحيح البخاري: (كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ خالد إلى بني جذيمة)، فتح الباري 8/56، ح4339.

لأنهم لم يفارقوا الدين، ونظروا فيما أذن لهم⁽¹⁾.

فإذا كان التنزع منتفياً في حقهم، بل الثابت عنهم هو التآلف والاتفاق، والمحبة

والتواد، كما وصفهم ربهم بقوله: {أشداء
على الكفار رحماء بينهم} (2). فكيف لهذا الرافضي أن يدعي: أن
اختلافهم في الاجتهاد سبب في تنازع الأمة
وتفرقها.

بل إن الأمة استفادت بسبب اختلاف
الصحابة في الاجتهاد، مع عدم التفرق
والتمزق، من الدروس والعبر، ما كان سبباً
في اجتماع الأمة لا تفرقها، ووحدها لا تمزقها،
لكن إنما حصل هذا لأهل المتابعة لطريقهم
الذين اهتدوا بهديهم، واقتفوا أثرهم في ذلك،
فلم يتفرقوا لاختلاف الآراء في الاجتهاد. ألا
وهم أهل السنة، الذين هم أهل الاجتماع
والائتلاف، وفارقهم وخالفهم في هذا سائر
أهل البدع، الذين هم أهل التفرق والاختلاف.
ولذا لما رأى خيار السلف من بعد الصحابة
هذه الثمار الطيبة المباركة لاجتهادات
الصحابة، وأثرها في الأمة، وما حصل بسببها
من الرحمة للأمة والتوسعة في الاجتهاد
والترجيح بين أقوالهم، ما كرهوا

(1) الحجة في بيان المحجة 2/227-228.

(2) سورة الفتح من الآية 29.

اختلاف الصحابة بل أظهروا الفرح والرضا به.

قال عمر بن عبد العزيز -رحمه الله-: (ما يسرني أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا).⁽¹⁾

وفي رواية أخرى عنه: (ما يسرني أن لي باختلافهم حمر النعم).⁽²⁾

وقال القاسم بن محمد -رحمه الله-: (لقد نفع الله باختلاف أصحاب النبي ﷺ في أعمالهم، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم، إلا رأى أنه في سعة ورأي خيراً منه قد عمله).⁽³⁾

وقال أيضاً: (لقد أعجبتني قول عمر بن عبد العزيز: ما أحب أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا، لأنه لو كان قولاً واحداً، كان الناس في ضيق، وإنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ بقوله رجل منهم كان في سعة).⁽⁴⁾

قال الشاطبي -رحمه الله-: «وبمثل ذلك قال جماعة من العلماء». ⁽⁵⁾

(1) نقله شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى 3/80، والشاطبي في الموافقات 4/125.

(2) ذكره الشاطبي في الموافقات 4/125.

(3) المصدر نفسه 4/125.

(4) المصدر نفسه 4/125.

(5) المصدر نفسه 4/125.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «ولهذا كان بعض العلماء يقول إجماعهم حجة

قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة، وكان عمر بن عبدالعزيز يقول: ما يسرني أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا، لأنهم إذا اجتمعوا على قول فخالفهم رجل كان ضالاً، وإذا اختلفوا فأخذ رجل بقول هذا، ورجل بقول هذا كان الأمر في سعة»⁽¹⁾.

فأقوال هؤلاء الأئمة تدل دلالة ظاهرة على أن اختلاف الصحابة -رضي الله عنهم- في الاجتهاد، لم يفض إلى مفسدة في الدين، ولم يكن سبباً في تفرق المسلمين، ونشأة الفرق المبتدعة في الإسلام، على ما ادعى هذا الرافضي، إذ لو أدى اختلافهم إلى هذا أو أقل منه بكثير، فكيف يفرح بخلافهم ولا يحزن له هؤلاء الأئمة الكبار، وهم أهل الغيرة على الدين والنصح للمسلمين.

وإذا ثبت هذا فاعلم أيها القارئ أن هذه الفرق المبتدعة على كثرتها واختلاف مشاربها لا ترجع بحمد الله في أصل نشأتها لأحد من الصحابة، ولا تستند في بدعها لقول واحد منهم وإن كان بعض هذه الفرق تدعى الانتساب لبعضهم، كانتساب الرافضة لعلي - ﷺ وأبنائه إلا أن هذا غير صحيح فعلي وأبناؤه - ﷺ بريئون منهم ومن

(1) مجموع الفتاوى 30/80.

عقيدتهم كما تقدم نقل أقوالهم في ذلك.
وفي الحقيقة إن عامة هذه الفرق
المبتدعة، إنما أحدثها أول من أحدثها، إما كفار
أصليون أو منافقون ظاهرُوا النفاق في الأمة.

فالخوارج يرجعون في أصل عقيدتهم
ونسبهم إلى ذي الخويرة الذي اعترض على
النبي ﷺ في قسم الغنائم يوم حنين فقال:
(يا رسول الله اعدل، قال: رسول الله ﷺ ويلك
ومن يعدل إن لم أعدل؟ قد خبت وخسرت،
فقال عمر بن الخطاب -ﷺ-: يا رسول الله أئذن
لي فيه أضرب عنقه، قال رسول الله ﷺ: دعه
فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع
صلاتهم، وصيامه من صيامهم، يقرأون القرآن
لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما
يمرق السهم من
الرّمية..).⁽¹⁾

والرافضة ترجع في أصل نشأتها إلى
عبد الله بن سبأ اليهودي الحميري الذي هو
أول من ابتدع الرفض.

يقول شيخ الإسلام: «إن الذي ابتدع
الرفض كان يهودياً، أظهر الإسلام نفاقاً، ودس
إلى الجهال دسائس، يقدح بها في أصل
الإيم

(1) رواه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري في: (كتاب استتابة المرتدين، باب ترك قتل الخوارج للتألف) فتح الباري 12/390. ومسلم: (كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفتهم) 2/744. ولهذا كان الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة»⁽¹⁾.

وهذا أمر مقرر مشهور عند علماء الإسلام، متواتر عنهم في كتبهم. وقد اعترف بهذا كبار مؤرخي الرفضة ومحققهم.

يقول الكشي عن عبد الله بن سبأ: «وكان أول من أشهر القول بفرض إمامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه، وأكفرهم فمن هناك قال من خالف الشيعة، أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهودية»⁽²⁾. وقد نقل هذا النص كبار علمائهم المشهورين: كالأشعري القمي⁽³⁾، والنوبختي⁽⁴⁾، والمامقاني⁽⁵⁾.

وأما القدرية: فأول من أظهر مقالتهم وتكلم في القدر: رجل نصراني يسمى: (سوسن) روى الأجرى واللالكائي عن الأوزاعي قال: «أول من نطق في القدر: رجل من أهل العراق يقال له: سوسن كان نصرانياً فأسلم ثم تنصر، فأخذ عنه معبد

الجهني وأخذ غيلان

- (1) مجموع الفتاوى 4/428.
 - (2) رجال الكشي ص 71.
 - (3) المقالات والفرق ص 21-22.
 - (4) فرق الشيعة ص 22.
 - (5) تنقيح المقال 2/184.
- عن معبد»⁽¹⁾.

وأما الجهمية: فمنسوبة للجهم بن صفوان، أول من أشهر القول بتعطيل الصفات، والجهم أخذ مقالته عن الجعد بن درهم، وأخذها الجعد عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر، الذي سحر النبي ﷺ ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وابن كثير -رحمهما الله-⁽²⁾.

وأما الفلاسفة: فأخذوا الفلسفة عن فلاسفة اليونان، بل عن شرهم وهو أرسطو. قال ابن القيم: «الفلاسفة لا تختص بأمة من الأمم، بل هم موجودون في سائر الأمم، وإن كان المعروف عند الناس، الذي اعتنوا بحكاية مقالاتهم: هم فلاسفة اليونان»⁽³⁾. ويقول في التعريف بمصطلح الفلسفة: «وقد صار هذا الاسم في عرف كثير من الناس مختصاً بمن خرج عن ديانات الأنبياء،

ولم يذهب إلا إلي ما يقتضيه العقل في زعمه،
وأخص من ذلك أنه في عرف

(1) الشريعة للآجري ص243، وشرح أصول اعتقاد
أهل السنة للالكائي 4/750.

(2) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية
5/20، والبداية والنهاية لابن كثير 9/364.

(3) إغاثة اللهفان 2/260.

المتأخرين اسم لأتباع أرسطو، وهم المشاؤون
خاصة، وهم الذين هذب ابن سينا طريقتهم
وبسطها وقررها، وهي التي يعرفها بل لا
يعرف سواها، المتأخرون من المتكلمين،
وهؤلاء فرقة شاذة من فرق الفلاسفة،
ومقاتلهم واحدة من مقالات القوم حتى قيل:
إنه ليس فيهم من يقول بقدم الأفلاك غير
أرسطو وشيعته»⁽¹⁾.

وأما الباطنية: فبذرة يهودية بذرها
عبدالله بن ميمون القداح اليهودي.

يقول محمد بن مالك بن أبي الفضائل عن
الباطنية: «وأصل هذه الدعوة الملعونة، التي
استهوى بها الشيطان أهل الكفر والشقوة،
ظهور عبد الله بن ميمون القداح في الكوفة،
وما كان له من الأخبار المعروفة... وكان
ظهوره في سنة ست وسبعين ومائتين من
التاريخ للهجرة النبوية، فنصب للمسلمين

الخبائل، وبغى لهم في الغوائل، ولبس الحق بالباطل: { **ومكر أولئك هو يبور** }⁽²⁾ وجعل لكل آية من كتاب الله تفسيراً، ولكل حديث عن رسول الله ﷺ تأويلاً... وكان هذا الملعون يعتقد اليهودية، ويظهر الإسلام، وهو من اليهود من ولد الشلعل من مدينة بالشام يقال لها سلمية». ⁽³⁾

(1) المصدر نفسه 2/524.

(2) فاطر 10.

(3) كشف أسرار الباطنية لمحمد بن مالك بن أبي الفضائل ص 31-33

فهذه أصول الفرق المبتدعة في الإسلام، وأول من دعا لها وبثها في الأمة من أولئك الكفرة، والزنادقة الحاقدين على هذا الدين. فانظر أيها المسلم كيف أن هذا الرافضي الخبيث يبرئ هؤلاء الكفرة والملحددين مما أحدثوه من البدع العظيمة، وما نتج عنها من شر عظيم، وتفريق لوحدة المسلمين، ويلصق هذه التهم بصحابة رسول الله ﷺ زاعماً، أن هذه الفرق، إنما نشأت بسبب اختلافهم، وأنها ترجع إليهم. فعليه من الله ما يستحق.

دعوى المؤلف أن الصحابة لم يمثلوا أمر النبي ﷺ في صلح الحديبية والرد عليه

قال المؤلف ص 93 تحت عنوان:
(الصحابة في صلح الحديبية)، بعد أن ذكر على
وجه الإجمال خبر صلح النبي ﷺ مع قريش على
الشروط المعروفة: «لكن بعض الصحابة لم
يعجبهم هذا التصرف من النبي ﷺ وعارضوه
في ذلك معارضة شديدة، وجاءه عمر بن
الخطاب فقال: ألسنت نبي الله حقاً؟ قال:
بلى، قال عمر: ألسنا على الحق وعدونا على
الباطل؟ قال: بلى، قال عمر: فلم نعطي
الدينية في ديننا إذا؟ قال رسول الله ﷺ: إني
رسول الله ولست أعصيه وهو ناصري، قال
عمر: أولست كنت تحدثنا أنا سنأتي البيت

فنتطوف؟ قال: بلى فأخبرتكَ أنا نأتية العام؟ قال عمر: لا، قال: فإنك أتية ومطوف به... إلى أن قال: ولما فرغ رسول الله ﷺ من كتاب الصلح قال لأصحابه: قوموا فانحروا ثم احلقوا، فوالله ما قام منهم رجل، حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يمتثل لأمره منهم أحد، دخل خبائه ثم خرج فلم يكلم أحداً منهم بشيء حتى نحر يدنة بيده، ودعا حالقه فحلق رأسه، فلما رأى أصحابه ذلك قاموا فانحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضاً، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً».

ثم يقول بعد ذلك معلقاً: «هل يقبل عاقل قول القائلين بأن الصحابة -ﷺ- كانوا يمتثلون أوامر رسول الله ﷺ وينفذونها، فهذه الحادثة تقطع عليهم ما يرومون... فهل سلم عمر بن الخطاب هنا ولم يجد في نفسه حرجاً بما قضى الرسول ﷺ؟! أم كان في موقفه تردد في ما أمر به النبي ﷺ، وخصوصاً في قوله: أولست نبي الله حقاً، أولست كنت تحدثنا إلى آخره، وهل سلم بعدما أجابه رسول الله ﷺ بتلك الأجوبة المقنعة؟ كلا لم يقتنع بجوابه وذهب يسأل أبا بكر الأسئلة نفسها...».

والجواب عن هذا: أن ما ذكره من مراجعة عمر للنبي ﷺ في أمر الصلح، وكذلك

تأخر الصحابة في بداية الأمر عن النحر والحلق حتى نحر رسول الله ﷺ وحلق، كل هذا صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث التي نقلت أخبار صلح الحديبية.⁽¹⁾ وعلى هذين الأمرين مدار طعنه وسلفه من الرافضة على أصحاب رسول الله ﷺ ولا مطعن في شيء من هذا على أصحاب

(1) انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري: (كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد...) 5/329، ح 2731-2732، و(كتاب الجزية) 6/281، ح 3182، وصحيح مسلم: (كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية) 3/1411، ح 1785، ومسنند أحمد 3/486.

رسول الله ﷺ لا عمر ولا غيره من الصحابة الذين شهدوا الحديبية.

وبيان ذلك: أن الرسول ﷺ كان قد رأى في المنام أنه دخل مكة وطاف بالبيت فأخبر أصحابه بذلك وهو بالمدينة، فلما ساروا معه عام الحديبية لم يشك جماعة منهم أن هذه الرؤيا تتفسر هذا العام، فلما وقع أمر الصلح وفيه أن يرجعوا عامهم هذا، ثم يعودوا العام القادم شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ⁽¹⁾ فجعل عمر -رضي الله عنه- على ما عرف به من القوة في الحق والشدة فيه يسأل رسول الله ﷺ ويراجعه

في الأمر، ولم تكن أسئلته التي سألها رسول الله ﷺ لشك في صدق الرسول ﷺ، أو اعتراض عليه، لكن كان مستفصلاً عما كان متقررًا لديه، من أنهم سيدخلون مكة ويطوفون بالبيت، وأراد بذلك أن يحفز رسول الله ﷺ على دخول مكة، وعدم الرجوع إلى المدينة، لما يرى في ذلك من عز لدين الله وإرغام للمشركين.

قال النووي: «قال العلماء لم يكن سؤال عمر -رضي الله عنه- وكلامه المذكور شكاً بل طلباً لكشف ما خفي عليه، وحثاً على إزال الكفار وظهور الإسلام، كما عرف من خلقه -رضي الله عنه- وقوته في نصر الدين وإزالة المبطلين»⁽²⁾.

(1) انظر: تاريخ الطبري 2/635، والبداية والنهاية لابن كثير 4/170.

(2) شرح صحيح مسلم 12/141.

ونقل هذا أيضاً ابن حجر -رحمه الله- عن بعض شراح الحديث⁽¹⁾.

فعمر -رضي الله عنه- كان في هذا مجتهداً حملاً على هذا شدته في الحق، وقوته في نصرة الدين، والغيرة عليه، مع ما كان قد عودهم عليه رسول الله ﷺ من المشورة وإبداء الرأي، امثالاً لأمر الله تعالى: **{ فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر }**⁽²⁾

وقد كان كثيراً ما يستشيرهم ويأخذ برأيهم، كما استشارهم يوم بدر في الذهاب إلى العير، وأخذ بمشورتهم، وشاورهم يوم أحد في أن يقعد في المدينة أو يخرج للعدو فأشار جمهورهم بالخروج إليهم فخرج إليهم، وشاورهم يوم الخندق في مصلحة الأحزاب بثلاث ثمار المدينة عامئذ فابى عليه السعدان (سعد بن معاذ، وسعد بن عباد) فترك ذلك، وشاورهم يوم الحديبية أن يميل على ذراري المشركين، فقال أبو بكر: إنا لم نجيء لقتال، وإنما جئنا معتمرين فأجابه إلى ما قال⁽³⁾، في حوادث كثيرة يطول ذكرها.

(1) انظر: فتح الباري 5/346.

(2) سورة آل عمران من الآية 159.

(3) انظر: تفسير ابن كثير 1/420 عند تفسير قوله تعالى: {وشاورهم في الأمر}.

فقد كان عمر -ؓ- يطمع أن يأخذ رسول الله ﷺ برأيه في مناجزة قريش وقتالهم، ولهذا راجعه في ذلك، وراجع أبا بكر، فلما رأى اتفاقهما أمسك عن ذلك وترك رأيه، فعذره رسول الله ﷺ لما يعلم من حسن نيته وصدقه. أما توقف الصحابة عن النحر والحلق حتى نحر رسول الله ﷺ وحلق، فليس معصية لأمر

رسول الله ﷺ، وقد ذكر العلماء له عدة توجيهات.

قال ابن حجر: «قيل كأنهم توقفوا لاحتمال أن يكون الأمر بذلك للندب، أو لرجاء نزول وحي بإبطال الصلح المذكور، أو تخصيصه بالإذن بدخولهم مكة ذلك العام لإتمام نسكهم، وسوّغ لهم ذلك لأنه كان زمان وقوع النسخ، ويحتمل أنهم ألتهتهم صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما لحقهم من الذل عند أنفسهم، مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم، وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة، أو أخروا الامتثال لاعتقادهم أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور، ويحتمل مجموع هذه الأمور لمجموعهم»⁽¹⁾.
وجاء في بعض الروايات أن الرسول ﷺ لما رأى عدم امتثالهم، دخل على أم سلمة فذكر لها ذلك فقالت: (يا رسول الله لا تكلمهم

(1) فتح الباري 5/347.

فإنهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على نفسك من المشقة في أمر الصلح ورجوعهم بغير فتح)⁽¹⁾.

فأشارت عليه كما جاء في رواية البخاري: (أن أخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك، وتدعو حالقك فيحلقك، فخرج فلم

يكلّم أحداً منهم حتى فعل ذلك، نحر بدنه،
ودعا حالقه فحلّقه، فلما رأوا ذلك قاموا
فنحروا).⁽²⁾

قال ابن حجر: «ويحتمل أنها فهمت عن
الصحابة أنه احتمل عندهم أن يكون النبي ﷺ
أمرهم بالتحلل أخذاً بالرخصة في حقهم، وأنه
يستمر على الإحرام أخذاً بالعزيمة في حق
نفسه، فأشارت عليه أن يتحلل لينتفي عنهم
هذا الاحتمال، وعرف النبي ﷺ صواب ما
أشارت به ففعله... ونظير هذا ما وقع لهم في
غزوة الفتح من أمره لهم بالفطر في رمضان،
فلما استمروا على الامتناع، تناول القدح
فشرب، فلما رأوه شرب شربوا». ⁽³⁾
وهذا الوجه حسن، وهو اللائق بمقام
أصحاب النبي ﷺ، فإنهم

(1) ذكره ابن حجر في فتح الباري 5/347.

(2) صحيح البخاري مع الفتح (كتاب الشروط، باب
الشروط في الجهاد) 5/332

(3) فتح الباري 5/347.

كانوا على قدر كبير من تعظيم الإحرام
والحرص على إكمال النسك، فلما أمرهم
النبي ﷺ بالتحلل ولم يفعل، ظنوا أن الذي
حمله على هذا هو الشفقة عليهم، كما كانت
سيرته معهم، فكانهم -رضي الله عنهم- أثروا

التأسي به على ما رخص لهم فيه من التحلل، ثم لما رأوه قد تحلل أيقنوا أن هذا هو الأفضل في حقهم، فبادروا إليه، وهذا مثل ما حصل منهم في الحج مع النبي ﷺ لما بلغوا مكة وطافوا وسعوا أمرهم أن يحلوا، وأن يصيبوا النساء ويجعلوها عمرة، فكبر ذلك عليهم لتعظيمهم لنسكهم، وقالوا: نذهب إلى عرفة ومذاكيرنا تقطر من المنى، فلما علم بذلك الرسول ﷺ وكان لم يتحلل، قال لهم: (أيها الناس أحلوا فلولا الهدى الذي معي فعلت كما فعلتم) قال جابر -رضي الله عنه- راوي الحديث: فحللنا وسمعنا وأطعنا.⁽¹⁾

وهذا كله من حرص أصحاب رسول الله ﷺ على الخير والرغبة في التأسي برسول الله ﷺ التأسي الكامل. فرضي الله عنهم أجمعين.

(1) ملخصاً من حديث جابر بن عبد الله الذي رواه البخاري في (كتاب الاعتصام، باب نهي النبي ﷺ على التحريم إلا ما تعرف إباحته) فتح الباري 13/337، ح 7367، ومسلم (كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام..) 2/883-884، ح 1216. وبهذا تظهر الوجهة الصحيحة لمواقف الصحابة الجلييلة في هذه الغزوة المباركة،

التي ازدادوا بها رفعة عند الله، وسبقاً في دينه، ومحبة في قلوب المؤمنين.
فإن أبا الرافضي قبول ذلك استكباراً وعناداً، وظلماً وطغياناً وأصر على ما هو عليه من الكذب والتدليس، فإني أورد هنا عدة أوجه فيها إلزامه وفضيحته، ودحض شبهته بحول الله وقوته وهي:

الوجه الأول: ما بدر من الصحابة -رضي الله عنهم- يوم الحديبية كان بحضور رسول الله ﷺ، وقد كان الوحي ينزل عليه، فهل ذمهم الله بذلك؟ فإن الله لا يقر على باطل. أو أنكر عليهم رسوله ﷺ؟ فإنه لا تأخذه في الله لومة لائم. فإذا لم يحصل شيء من ذلك ولم ينقل عن أحد من الصحابة الذين شهدوا الواقعة أنهم سبوا في الإنكار على من يدعي هذا الرافضي أنه مخالف ومنازع، ثم تابعت الأمة بعد ذلك جيلاً بعد جيل على عدم الإنكار بل الترضي على أولئك الأخيار، أفاد كل ذلك حقيقة حتمية، وضرورة شرعية عند كل متدين بهذا الدين داخل في عقد المسلمين ألا وهي: براءة الصحابة وطهارتهم من كل ما يرميهم به الرافضة والزنادقة من العظائم وأن الطعن فيهم بعد هذا رد على رب العالمين، ومشاقة لرسوله الكريم، واتباع لغير سبيل المؤمنين.

الوجه الثاني: أن الله ﷻ قال في سورة
الفتح التي أنزلها على
رسوله ﷺ بعد رجوعه من الحديبية في طريقه
إلى المدينة⁽¹⁾: { **لقد رضي الله عن
المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة
فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة
عليهم وأثابهم فتحاً قريباً ومغانم
كثيرة يأخذونها وكان الله عزيزاً
حكيماً** }⁽²⁾.

وكان عدد أهل الحديبية الذين بايعوا النبي
ﷺ تحت الشجرة ألفاً وأربعمائة رجل، كما ذكر
جابر -ﷺ- قال: (كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة
فبايعناه، وعمر أخذ بيده تحت الشجرة وهي
سمرة)⁽³⁾.

وفي صحيح مسلم أن أم بشر سمعت
النبي ﷺ يقول: (لا يدخل النار -إن شاء الله- من
أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها)⁽⁴⁾.
فثبت بصريح الكتاب والسنة أن الله رضي
عنهم، وأنزل السكينة في قلوبهم، وشهد لهم
الرسول ﷺ بالجنة، والنجاة من النار، فالتعن
فيهم بعد هذا تكذيب صريح لما دلت عليه
النصوص، ورد على الله ورسوله، ولهذا لم
يتوقف العلماء في تكفير من كفر، أو فسق

- (1) انظر تفسير ابن كثير 4/182.
 - (2) سورة الفتح آيتا 18،19.
 - (3) رواه مسلم (كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش..) 3/1483، ح 1856.
 - (4) رواه مسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة..) 4/1942، ح 2496.
- عامّة الصحابة لمناقضته لصريح الكتاب والسنة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في تفصيل حكم سب الصحابة: «... وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسقوا عامتهم فهذا لا ريب أيضاً في كفره، لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين»⁽¹⁾.

الوجه الثالث: يتعلق بما جاء في سياق بعض الروايات الصحيحة وفيها فقال الرسول ﷺ لأصحابه: (قوموا انحروا ثم احلقوا، قال: فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات)⁽²⁾.

أورده المؤلف ثم قال معلقاً: «هل يقبل عاقل قول القائلين بأن الصحابة -رضي الله عنهم- كانوا يمثلون أوامر الرسول ﷺ

وينفذونها، فهذه الحادثة تقطع عليهم ما
يرومون...»⁽³⁾.
قلت: تقدمت الإجابة عليه، وأنه لا
مطعن على أصحاب

(1) الصارم المسلوك على شاتم الرسول ﷺ ص 586.
(2) وردت هذه العبارة ضمن الحديث الطويل الذي
رواه البخاري من حديث المسور بن مخرمة
ومروان بن الحكم في (كتاب الشروط، باب الشروط
في الجهاد..) فتح الباري 5/329، ح 2731، 2732.
(3) تقدم نقل نصه كاملاً ص 263.
رسول الله ﷺ فيه.⁽¹⁾

لكن أقول للمؤلف هنا: ألم يكن علي -
ومن تعتقدون عدالته من الصحابة في هؤلاء،
ويرد عليه ما قلتم فما هو جوابكم؟.

الوجه الرابع: ثبت في الصحيحين من
حديث البراء بن عازب - قال: (كتب علي
أبي طالب الصلح بين النبي ﷺ وبين المشركين
يوم الحديبية، فكتب هذا ما كاتب عليه محمد
رسول الله، فقالوا: لا تكتب رسول الله فلو
نعلم أنك رسول الله لم نقاتلك، فقال النبي ﷺ:
امحه، فقال: ما أنا بالذي أمحاه، فمحاه النبي
ﷺ بيده).⁽²⁾ وفي بعض الرويات أن علياً -
قال: (والله لا أمحاه أبداً...)⁽³⁾.

فما ثبت عن علي -ؑ- هنا نظير ما ثبت عن عمر -ؑ- في مراجعته رسول الله ﷺ في أمر الصلح فإذا لم يكن في هذا مطعن على

(1) انظر ص 266 من هذا الكتاب.
(2) رواه البخاري في (كتاب الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان ابن فلان..) فتح الباري 5/303، ح 2698، ومسلم (كتاب الجهاد، باب صلح الحديبية) 3/1409، ح 1783.
(3) أوردها البخاري في كتاب (الجزية، باب المصالحة على ثلاثة أيام) فتح الباري 6/282، ح 3184، ومسلم في الكتاب والباب السابقين 3/1410.
علي -ؑ- وهو الحق، لم يكن فيما ثبت عن عمر -ؑ- مطعن عليه، فإن قال الرافضي إنما منعه من محو كلمة (رسول الله) محبته لرسول الله ﷺ وتعظيمه، قلنا: وإنما حمل عمر على ما فعل نصرته لرسول الله ﷺ وإعزاز دينه.

الوجه الخامس: أن الباعث لما صدر من الصحابة -رضي الله عنهم- يوم الحديبية هو شدة حرصهم على الخير ورغبتهم في الأجر، يشهد لهذا أن الذي أرادوا كان أشد عليهم في الدنيا مما أريد منهم، فعمر -ؑ- كان يريد القتال ومناجزة الكفار، وما أرادته الرسول ﷺ من أمر الصلح كان أهون عليه

وأسلم، وكذلك الصحابة لما تأخروا في بداية الأمر عن النحر والحلق إنما أرادوا إكمال النسك، وما أمرهم به الرسول ﷺ من التحلل في مكانهم كان أيسر عليهم وأسهل، وإن كنا لا نشك أن ما أراده الرسول ﷺ وأمرهم به هو أكمل لهم وأفضل في الدنيا والآخرة، لكن المقصود هنا هو حسن نياتهم، وصدق رغباتهم فيما عند الله والدار الآخرة، وهذا بخلاف من أراد الدنيا، كمثّل حال المنافقين الذين يتثاقلون عن الجهاد، وأعمال البر ويتلمسون الاعتذار في التأخر عنها، كما هو معلوم من قصصهم في القرآن، ولذا أثنى الله على أهل الحديدية وأعطاهم من الخير والفضل بما علمه عنهم من صدق الرغبة فيما عنده وطلب رضوانه فقال: **{لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة**

فعلم ما في قلوبهم}.⁽¹⁾

قال ابن كثير: «أي من الصدق والوفاء والسمع والطاعة».⁽²⁾



(1) سورة الفتح آية 18.
(2) تفسير ابن كثير 4/191.
**دعوى المؤلف أن الصحابة لم يمثلوا
أمر النبي ﷺ
بكتابة الكتاب الذي أمر به في مرض
موته
وطعنه عليهم والرد عليه في ذلك**

يقول المؤلف ص 95، تحت عنوان:
(الصحابة ورزية الخميس): «ومجمل القصة
أن الصحابة كانوا مجتمعين في بيت رسول
الله ﷺ قبل وفاته بثلاثة أيام فأمرهم أن
يحضروا له الكتف والدواة، ليكتب لهم كتاباً
يعصمهم من الضلالة، ولكن الصحابة اختلفوا،
ومنهم من عصى أمره واتهمه بالهجر، فغضب

رسول الله ﷺ وأخرجهم من بيته دون أن يكتب لهم شيئاً».

ثم ذكر تحته كلاماً طويلاً، مفاده:

- أن اختلاف الصحابة هذا هو الذي منع رسول الله ﷺ من كتابة الكتاب، وبالتالي حرم الأمة من العصمة من الضلالة، واستدل على ذلك بقول ابن عباس -رضي الله عنهما-: (إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب).

- أن الشيعة يعتقدون بأن الرسول ﷺ أراد أن ينص على خلافة علي، ثم ذكر أن هذا هو الرأي الذي يميل إليه، وليس هناك تفسير معقول غيره.

- أن عمر هو الذي عارض رسول الله ﷺ وقال: (إنه يهجر)، ثم

قال: (عندكم القرآن)، (حسبنا كتاب الله)، وقال إنه لا يجد مبرراً لقول عمر الذي أنزل رسول الله ﷺ أنه لا يعي ما يقول، وذكر أن تعليل أهل السنة بأن عمر قال ذلك شفقة على رسول الله ﷺ لا يقبله بسطاء العقول فضلاً عن العلماء.

- أن الأكثرية الساحقة من الصحابة كانت على قول عمر ذلك، ولذلك رأى رسول الله ﷺ

عدم جدوى كتابة الكتاب، لأنه علم بأنهم لن يمثّلوه بعد موته.

- أن الصحابة في هذه الحادثة تعدوا حدود رفع الأصوات إلى رميه ﷺ بالهجر والهديان...

قلت: ما ذكره المؤلف هنا من مطاعن ليس هو أول من أوردّها، وإنما أخذها عن سلفه من الرافضة، وهي من مطاعنهم القديمة المشهورة على الصحابة. وعمدتهم في ذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: (لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فقال النبي ﷺ هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، فقال بعضهم: إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجد، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك، فلما أكثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله ﷺ: قوموا.

قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما

حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغتهم).⁽¹⁾

وفي رواية أخرى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: (يوم الخميس وما يوم

الخميس، اشتد برسول الله ﷺ وجعه فقال: ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي نزاع، فقالوا: ما شأنه؟ أهجر، استفهموه، فذهبوا يردون عليه، فقال: دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه، وأوصاهم بثلاث، قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفود بنحو ما كنت أجيزهم، وسكت عن الثالثة، أو قال: فنسيتها⁽²⁾.

وليس فيما ثبت في هذا الحديث ورواياته الصحيحة أي مطعن على أصحاب رسول الله ﷺ، وأما ما ذكره هذا الرافضي من مطاعن

(1) رواه البخاري: (كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ فتح الباري 8/132، ح 4432. ومسلم: (كتاب الوصية، باب من ترك الوصية) 3/1258، وفي رواية مسلم أن القائل إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع... الخ هو عمر -.

(2) رواه البخاري: (كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ فتح الباري 8/132، ح 4431. ومسلم: (كتاب الوصية، باب من ترك الوصية) 3/1257، ح 1637. فباطلة معلومة الفساد، وقد أجاب العلماء قديماً عن بعضها.

وإليك أيها القارى الرد عليها مفصلاً:

قوله أولاً: إن الصحابة اختلفوا ومنهم من عصى أمر رسول الله ﷺ فغضب وأخرجهم من البيت...

فيقال له: أما اختلافهم فثابت، وقد كان سببه اختلافهم في فهم قول الرسول ﷺ، ومراده لاعصيانه كما زعمت.

قال القرطبي في سبب اختلافهم: «وسبب ذلك أن ذلك كله إنما حمل عليه الاجتهاد المسوغ، والقصد الصالح، وكل مجتهد مصيب، أو أحدهما مصيب، والآخر غير مأثوم بل مأجور كما قررناه في الأصول»⁽¹⁾.

ثم ذكر أن النبي ﷺ لم يعنفهم ولا ذمهم بل قال للجميع: (دعوني فالذي أنا فيه خير)⁽²⁾ وهذا نحو ما جرى لهم يوم الأحزاب حيث قال لهم الرسول ﷺ: (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة)⁽³⁾ فتخوف ناس فوات الوقت، فصلوا دون بني قريظة، وقال آخرون لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله ﷺ فما عنف أحد الفريقين.⁽⁴⁾

(1) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي 4/559.

(2) تقدم ذكر الحديث وتخرجه في الصفحة السابقة.

(3) تقدم تخريجه ص 253.

(4) انظر: المفهم 4/559.

وقد نبه المازري -رحمه الله- على وجه اختلافهم هذا فقال: «إنما جاز للصحابة الاختلاف في هذا الكتاب، مع صريح أمره لهم بذلك، لأن الأوامر قد يقارنها ما ينقلها من الوجوب، فكأنه ظهرت منه قرينة، دلت على أن الأمر ليس على التحتم، بل على الاختيار، فاختلف اجتهادهم، وصمم عمر على الامتناع، لما قام عنده من القرائن بأنه ﷻ قال ذلك عن غير قصد جازم، وعزمه ﷻ كان إما بالوحي وإما بالاجتهاد، وكذلك تركه إن كان بالوحي فبالوحي وإلا فبالاجتهاد، وفيه حجة لمن قال بالاجتهاد في الشرعيات»⁽¹⁾.

فتبين أن اختلافهم ناشئ عن اجتهاد في فهم كلام النبي ﷻ ومراده، وإذا كان علماء الأمة من بعدهم قد اختلفوا في فهم النصوص اختلافاً كبيراً في مسائل كثيرة إلى أقوال متعددة ولم يُذموا بذلك لما تضافرت به النصوص من رفع الحرج عنهم، بل أجرهم على الاجتهاد على كل حال، فكيف يذم أصحاب النبي ﷻ باختلافهم في مسألة جزئية مجتهدين، بعد أن عذرهم رسول الله ﷺ ولم يعنف أحداً منهم بل أخذ بقول الطائفة المانعة

من كتابة الكتاب، ورجع إلى قولها في

(1) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري 8/134، كما نقله النووي في شرحه لصحيح مسلم 11/92، وبينهما اختلاف يسير، والذي يظهر أن في نقل ابن حجر تصرفاً واختصاراً. ترك الكتابة.

وأما ما ادعاه الرافضي من أن اختلاف الصحابة، وما ترتب عليه من عدم كتابة النبي ﷺ لهم ذلك الكتاب هو المذي حرم الأمة من العصمة إلى آخر كلامه في هذا...

فقد تقدم الرد عليه مفصلاً بما يغني عن إعادته هنا وليراجع في موضعه.⁽¹⁾

وأما استدلاله بقول ابن عباس: (ان الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب)⁽²⁾، فلا حجة له فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في معناه: «يقتضي أن الحائل كان رزية، وهو رزية في حق من شك في خلافة الصديق، واشتبه عليه الأمر، فإنه لو كان هناك كتاب لزال الشك، فأما من علم أن خلافته حق فلا رزية في حقه ولله الحمد».⁽³⁾

ويوضح هذا أن ابن عباس -رضي الله عنهما- ما قال ذلك إلا بعد ظهور أهل الأهواء

والبدع، من الخوارج والروافض. نص على هذا

(1) انظر: ص 227 وما بعدها.

(2) تقدم تخريجه ص 277.

(3) منهاج السنة 6/25.

شيخ الإسلام ابن تيمية⁽¹⁾ والحافظ ابن حجر.⁽²⁾

وأيضاً فقول ابن عباس هذا قاله اجتهاداً منه، وهو معارض بقول عمر واجتهاده، وقد كان عمر أفقه من ابن عباس قطعاً. قاله ابن حجر.⁽³⁾

قلت: بل هو معارض بقول عمر، وطائفة من الصحابة معه، كما جاء في الحديث: (فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول قربوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك).⁽⁴⁾

ويعضد هذا القول موافقة النبي ﷺ له بعد ذلك وتركه كتابة الكتاب، فإنه ﷺ لو أراد أن يكتب الكتاب ما استطاع أحد أن يمنعه، وقد ثبت أنه عاش بعد ذلك أياماً باتفاق السنة والرافضة فلم يكتب شيئاً.⁽⁵⁾

وأما ادعائه أن النبي ﷺ أراد بذلك الكتاب أن ينص على خلافة علي -ﷺ- بعد أن حكى ذلك عن الرافضة، زاعماً أنه ليس هناك تفسير معقول غيره:

-
- (1) انظر: منهاج السنة 6/316.
(2) انظر: فتح الباري 1/209.
(3) انظر: فتح الباري 8/134.
(4) تقدم تخريجه ص 277.
(5) تقدم تقرير هذه المسألة ص 229.
- فالجواب على هذا أن ادعاءه أن هذا قول الرافضة -على الإطلاق- كذب ظاهر، خلاف المشهور من عقيدتهم.
- فالرافضة يزعمون أن النبي ﷺ قد نص على خلافة علي، ونصبه وصياً من بعده، بأمر الله له قبل حادثة الكتاب، ولهم في ذلك مبالغات كبيرة، حتى زعموا أن النبي ﷺ عُجِرَ به إلى السماء الدنيا مائة وعشرين مرة، في كل مرة يوصى بولاية علي.
- جاء في كتاب بصائر الدرجات للصفار فيما يرويه عن أبي عبد الله أنه قال: «عرج بالنبي صلى الله عليه وآله إلى السماء مائة وعشرين مرة، ما من مرة إلا وقد أوصى الله النبي صلى الله عليه وآله بولاية علي والأئمة من بعده أكثر مما أوصاه بالفرائض»⁽¹⁾.
- هذا وقد نقل إجماعهم على هذه العقيدة شيخهم المفيد في مقالاته حيث قال: «واتفقت الإمامية على أن رسول الله صلى الله عليه وآله استخلف أمير المؤمنين عليه

السلام في حياته، ونص عليه بالإمامة بعد وفاته، وأن من دفع ذلك دفع فرضاً من الدين»⁽²⁾.

وبهذا يظهر كذب هذا الرجل وتلبيسه فيما ادعاه: من أن النبي ﷺ أراد بذلك الكتاب النص على استخلاف علي، ونسبته هذا القول

(1) بصائر الدرجات ص 99.

(2) أوائل المقالات ص 44.

إلى الرافضة. فأني معني لهذا عندهم إذا كانت الرافضة تعتقد أن النص على ولاية علي واستخلافه قد جاء من الله لنبيه ﷺ في أكثر من مائة وعشرين مرة في كل مرة يعرج به إلى السماء ويوصى بها، ثم تبليغ النبي ﷺ أمته ذلك على ما تدعي الرافضة في نصوص متواترة قبل حادثة الكتاب.

ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافه علي فهو ضال باتفاق عامة الناس، من علماء السنة والشيعة، أما أهل السنة فمتفقون على تفضيل أبي بكر وتقديمه، وأما الشيعة القائلون بأن علياً كان هو المستحق للإمامة فيقولون: إنه قد نص علي إمامته قبل ذلك نصاً جلياً ظاهراً معروفاً، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب»⁽¹⁾.

وعلى كل حال فسواء ثبت هذا القول عن بعض الرافضة، أم انفرد به هو فلا صحة له، إذ لا دليل عليه، وإنما مبناه على الظنون والأوهام الكاذبة، التي لا تستند لدليل من عقل أو شرع، بل الأدلة على خلافه كباقي عقائد الرافضة، وعلى فرض صحته -مع استحالة ذلك- فلا حجة فيه للرافضة، بل هو حجة عليهم في إبطال دعوى

(1) منهاج السنة 6/25.

الوصية لعلي -ؑ- وهذا ظاهر، فإذا كان النبي ﷺ قد أراد من ذلك الكتاب النصّ على خلافة علي في ذلك الوقت المتأخر من حياته، دل هذا على عدم نصه عليها قبل ذلك، إذ لا معنى للنص عليها مرتين، وإذا ثبت باتفاق أهل السنة والرافضة أن النبي ﷺ مات ولم يكتب ذلك الكتاب، بطلت دعوى الوصية من أصلها. وإذا تقرر هذا: فليعلم أن العلماء اختلفوا في مراد النبي ﷺ من ذلك الكتاب، فذهب بعضهم إلى أن النبي ﷺ أراد أن يكتب كتاباً ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف. نقله النووي، وابن حجر عن بعض أهل العلم.⁽¹⁾

وقيل: إن مراده ﷻ من الكتاب: بيان ما يرجعون إليه عند وقوع الفتن، وقد ذكر هذا القرطبي ضمن الاحتمالات المرادة من الكتاب.⁽²⁾

وقيل: إن المراد بيان كيفية تدبير الملك، وهو إخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجازة الوفد بنحو ما كان يجيزهم، وتجهيز جيش أسامة. وبهذا قال الدهلوي⁽³⁾ مستدلاً على ذلك بما كان النبي ﷻ

(1) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي 11/90، وفتح الباري لابن حجر 1/209.

(2) انظر: المفهم 4/558.

(3) انظر: مختصر التحفة الإثني عشرية ص 251.

أوصى به في حديث ابن عباس المتقدم.⁽¹⁾

والذي عليه أكثر العلماء المحققين: أن النبي ﷻ أراد أن ينص على استخلاف أبي بكر - ﷻ ثم ترك ذلك اعتماداً على ما علمه من تقدير الله تعالى.

وقد حكى هذا القول سفيان بن عيينة عن أهل العلم قبله⁽²⁾ وإليه ذهب القرطبي⁽³⁾، وشيخ الإسلام ابن تيمية⁽⁴⁾، والسويدي⁽⁵⁾. وذكر القاضي عياض: أن الكتاب كان في أمر الخلافة وتعيينها من غير أن يشير إلى أبي بكر.⁽⁶⁾

وقد استدل من قال بهذا القول بما جاء في الصحيحين من حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ: (ادعي لي أبا بكر وأخاك، حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا

-
- (1) انظر: ص 277 من هذا الكتاب.
 - (2) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي 11/90.
 - (3) انظر: المفهم 4/558.
 - (4) انظر: منهاج السنة 6/23-24-316.
 - (5) انظر: الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد (الجزء الثاني)، ص 48.
 - (6) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى 2/890.
- أبا بكر).⁽¹⁾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما قصة الكتاب الذي كان رسول الله ﷺ يريد أن يكتبه، فقد جاء مبيناً كما في الصحيحين عن عائشة -رضي الله عنها-⁽²⁾، ثم ساق الحديث. فهذه أقوال أهل العلم المعتد بأقوالهم، ليس فيها قول واحد يؤيد ما ذهب إليه الرافضي، بل تدل في مجموعها على بطلان ما ادعاه.

على أن الذي عليه أكثر العلماء في المراد بالكتاب هو النص على استخلاف أبي بكر، كما

دل على ذلك حديث عائشة في الصحيحين وهو من القوة بمكان والله أعلم.

وأما طعن المؤلف على عمر -ؓ-

وزعمه بأنه قد اتهم رسول الله ﷺ بأنه لا يعي ما يقول، وقال: (إنه يهجر) ولم يمثل قوله، وقال: (عندكم كتاب الله)، (حسبنا كتاب الله).

فجوابه: أن ما ادعاه أولاً بأن عمر اتهم رسول الله بالهجر وأنه لا يعي ما يقول فهذا باطل. وذلك أن هذه اللفظة (أهجر) لا تثبت عن

(1) هذه الرواية أخرجها مسلم في صحيحه: (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق) 4/1857، ح 2387، وأخرج الحديث البخاري -مع اختلاف في اللفظ- في صحيحه: (كتاب الأحكام، باب الاستخلاف) فتح الباري 13/205، ح 7217.

(2) منهاج السنة 6/23.

عمر -ؓ- أصلاً وإنما قالها بعض من حضر الحادثة من غير أن تعين الروايات الواردة في الصحيحين -والتي احتج المؤلف بها- قائلها، وإنما الثابت فيها (فقالوا ما شأنه أهجر)⁽¹⁾، هكذا بصيغة الجمع دون الأفراد. ولهذا أنكر بعض العلماء أن تكون هذه اللفظة من كلام عمر.

قال ابن حجر: «ويظهر لي ترجيح ثالث الاحتمالات، التي ذكرها القرطبي، ويكون قائل ذلك بعض من قرب دخوله في الإسلام، وكان يعهد أن من اشتد عليه الوجد، قد يشتغل به عن تحرير ما يريد»⁽²⁾. وقال الدهلوي: «من أين يثبت أن قائل هذا القول هو عمر مع أنه وقع في أكثر الروايات (قالوا) بصيغة الجمع»⁽³⁾. وقد ذهب إلى هذا السويدي وذكر أنه قد صرح بذلك جمع من متأخري المحدثين ومنهم ابن حجر⁽⁴⁾. وهذا الذي صرح به العلماء هنا هو ظاهر قول النووي حيث يقول في معرض شرحه للحديث: «... وهو المراد بقولهم هجر، ويقول عمر غلب عليه الوجد»، فقد فرّق بين القولين فتأمل..

(1) تقدم نص الحديث بكماله وتخرجه ص 277.

(2) فتح الباري 8/133.

(3) مختصر التحفة الإثني عشرية ص 250.

(4) انظر: الصارم الحديد (الجزء الثاني) ص 16.

فثبت بهذا افتراء الرافضي وظلمه بنسبته هذه اللفظة لعمر من غير دليل، بل ظاهر الأدلة على خلافه، على أن هذه اللفظة لا مطعن فيها على عمر لو ثبتت عنه، كما أنه لامطعن فيها على من ثبتت عنه من الصحابة.

وما ادعاه المؤلف من نسبة قائلها رسول ﷺ إلى أنه لا يعي ما يقول -حاشاه ذلك- باطل لا يحتمله اللفظ وبيان ذلك من عدة وجوه.

الوجه الأول: أن الثابت الصحيح من هذه اللفظة أنها وردت بصيغة الاستفهام هكذا (أهجر؟) وهذا بخلاف ما جاء في بعض الروايات بلفظ (هجر، ويهجر) وتمسك به المؤلف فإنه مرجوح على ما حقق ذلك المحدثون، وشرح الحديث: منهم القاضي عياض⁽¹⁾، والقرطبي⁽²⁾، والنووي⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾.

فقد نصوا على أن الاستفهام هنا جاء على سبيل الإنكار على من قال: (لا تكتبوا). قال القرطبي بعد أن ذكر الأدلة على عصمة النبي ﷺ من الخطأ في التبليغ في كل أحواله، وتقرر ذلك عند الصحابة: «وعلى هذا

(1) انظر: الشفا 2/886.

(2) انظر المفهم 4/559.

(3) انظر شرح صحيح مسلم 11/93.

(4) انظر فتح الباري 8/133.

يستحيل أن يكون قولهم (أهجر)، لشك عرض لهم في صحة قوله، زمن مرضه، وإنما كان ذلك من بعضهم على وجه الإنكار على من توقف في إحضار الكتف والدواة، وتلكأ عنه،

فكأنه يقول لمن توقف: كيف تتوقف أتظن أنه قال: هذيانا، فدع التوقف وقرب الكتف، فإنه إنما يقول الحق لا الهجر، وهذا أحسن ما يحمل عليه»⁽¹⁾.

قلت: وهذا يدل على اتفاق الصحابة على استحالة الهجر على الرسول ﷺ، حيث إن قائلها أوردوها على سبيل الإنكار الملزم، الذي لا يشك فيه المخالف، وبه تبطل دعوى الرافضي من أصلها.

الوجه الثاني: أنه على فرض صحة رواية (هجر) من غير استفهام، فلا مطعن فيها على قائلها، لأن الهجر في اللغة يأتي على قسمين: قسم لانزاع في عروضه للأنبياء، وهو عدم تبيين الكلام لبحة الصوت، وغلبة اليبس بالحرارة على اللسان، كما في الحميات الحارة، وقسم آخر: وهو جريان الكلام غير المنتظم، أو المخالف للمقصود على اللسان لعارض بسبب الحميات المحرقة في الأكثر.

وهذا القسم محل اختلاف بين العلماء في عروضه للأنبياء، فلعل القائل هنا أراد القسم الأول، وهو أنا لم نفهم كلامه بسبب

ضعف ناطقته، ويدل على هذا قوله بعد ذلك

(1) انظر: المفهم 4/559.
(استفهموه).⁽¹⁾

الوجه الثالث: أنه يحتمل أن تكون هذه اللفظة صدرت عن قائلها عن دَهَشٍ وَخَيْرَةٍ أصابته في ذلك المقام العظيم، والمصاب الجسيم، كما قد أصاب عمر وغيره عند موت النبي ﷺ قاله القرطبي.⁽²⁾

قلت: وعلى هذا فقائلها معذور أياً كان معناها، فإن الرجل يعذر بإغلاق الفكر والعقل، إما لشدة فرح أو حزن، كما في قصة الرجل الذي فقد دابته ثم وجدها بعد يأس فقال: (اللهم أنت عبدي، وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح).⁽³⁾

الوجه الرابع: أن هذه اللفظة صدرت بحضور رسول الله ﷺ وكبار أصحابه، فلم ينكروا على قائلها، ولم يؤثموه، فدل على أنه معذور على كل حال، ولا ينكر عليه بعد ذلك إلا مفتون في الدين، زائغ عن الحق والهدى، كما هو حال هذا المسكين المعرض نفسه لما لا يطيق.

وأما ما ادعاه من معارضة عمر لرسول الله ﷺ بقوله: (عندكم كتاب الله، حسبنا كتاب الله) وأنه لم يمثل أمر الرسول ﷺ فيما أراد من كتابة الكتاب:

- (1) انظر: مختصر التحفة الإثني عشرية ص 250.
- (2) المفهم 4/560.
- (3) أخرجه مسلم من حديث أنس - (كتاب التوبة، باب الحض على التوبة... 4/2104، ح 2747).

فالرد عليه:

أنه ليس في قول عمر هذا، أي اعتراض على رسول الله ﷺ وعدم امتثال أمره كما توهم هذا الرافضي، وبيان هذا من عدة وجوه:

الوجه الأول: أنه ظهر لعمر -ﷺ- ومن كان على رأيه من الصحابة، أن أمر الرسول ﷺ بكتابة الكتاب ليس على الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح، وقد نبه على هذا القاضي عياض، والقرطبي، والنووي، وابن حجر.⁽¹⁾

ثم إنه قد ثبت بعد هذا صحة اجتهاد عمر -ﷺ- وذلك بترك الرسول ﷺ كتابة الكتاب، ولو كان واجباً لم يتركه لاختلافهم، لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف. ولهذا عد هذا من موافقات عمر -ﷺ-⁽²⁾.

الوجه الثاني: أن قول عمر -ﷺ-: (حسبنا كتاب الله) رد على من نازعه لا على أمر النبي ﷺ⁽³⁾ وهذا ظاهر من قوله: (عندكم كتاب الله) فإن المخاطب جمع وهم المخالفون لعمر -ﷺ- في رأيه.

(1) انظر: الشفا 2/887، والمفهم 2/559، وشرح صحيح مسلم 11/91، وفتح الباري 1/209.

(2) انظر: فتح الباري لابن حجر 1/209.

(3) نص عليه النووي في شرح صحيح مسلم 11/93.

الموجه الثالث: أن عمر - ؓ - كان بعيد النظر، ثاقب البصيرة، سديد الرأي، وقد رأى أن الأولى ترك كتابة الكتاب - بعد أن تقرر عنده أن الأمر به ليس على الوجوب - وذلك لمصلحة شرعية راجحة للعلماء في توجيهها أقوال.

ف قيل: شفقتة على رسول الله ﷺ مما يلحقه من كتابة الكتاب مع شدة المرض، ويشهد لهذا قوله: (إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع) فكره أن يتكلف رسول الله ﷺ ما يشق ويثقل عليه⁽¹⁾ مع استحضاره قوله تعالى: { **ما فرطنا في الكتاب من شيء** }⁽²⁾، { **تبياناً لكل شيء** }⁽³⁾.

وقيل: إنه خشي تطرق المنافقين، ومن في قلبه مرض، لما كتب في ذلك الكتاب في الخلوة، وأن يقولوا في ذلك الأقاويل نص على ذلك القاضي عياض وغيره من أهل العلم.⁽⁴⁾

وقيل: إنه خشي أن يكتب أموراً ربما عجزوا عنها فاستحقوا

(1) انظر: الشفا للقاضي عياض 2/888، وشرح صحيح مسلم للنووي 11/90، وفتح الباري لابن حجر 1/209.

(2) سورة الأنعام آية 38.

(3) سورة النحل آية 89.

(4) انظر: الشفا 2/889، وشرح صحيح مسلم للنووي 2/92.

العقوبة لكونها منصوطة، ورأى أن الأرفق بالأمة في تلك الأمور سعة الاجتهاد، لما فيه من الأجر والتوسعة على الأمة.⁽¹⁾

قلت: ولا يبعد أن يكون عمر -؁- لاحظ هذه الأمور كلها، أو كان لاجتهاده وجوه أخرى لم يطلع عليها العلماء، كما خفيت قبل ذلك على من كان خالفه من الصحابة، ووافقه عليها الرسول ﷺ بتركه كتابة الكتاب، ولهذا عد العلماء هذه الحادثة من دلائل فقهه ودقة نظره.

قال النووي: «وأما كلام عمر -؁- فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث، على أنه من دلائل فقه عمر، وفضائله، ودقيق نظره».⁽²⁾

الوجه الرابع: أن عمر -؁- كان مجتهداً في موقفه من كتابة الكتاب، والمجتهد في الدين معذور على كل حال، بل ماجور لقول

النبي ﷺ: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب
فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله
أجر)⁽³⁾، فكيف وقد كان اجتهاد عمر بحضور

(1) انظر: الشفا 2/889، وفتح الباري 8/134.

(2) شرح صحيح مسلم 11/90.

(3) رواه البخاري من حديث عمرو بن العاص في:
(كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد...) فتح
الباري 13/318، ح 7352، ومسلم: (كتاب الأفضية،
باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد) 3/1342، ح 1716.
رسول الله ﷺ فلم يؤثمه، ولم يذمه به، بل
وافقه على ما أراد من ترك كتابة الكتاب.

وأما قوله: إن الأكثرية الساحقة كانت
على قول عمر، ولذلك رأى رسول الله ﷺ عدم
جدوى كتابة الكتاب، لأنه علم بأنهم لن
يمثلوه بعد موته.

فجوابه: (أن هذا الكلام مع ما فيه من
الكذب على الرسول ﷺ، والطعن على الصحابة
بمجرد التخرض والظنون الكاذبة، فهو دليل
على جهل صاحبه. وذلك أن الرسول ﷺ مأمور
بالتبليغ سواء استجاب الناس أم لم يستجيبوا،
قال تعالى: { **فإن أعرضوا فما أرسلناك
عليهم حفيظاً إن عليك إلا البلاغ** }⁽¹⁾،
وقال تعالى: { **فإن تولوا فإنما عليك
البلاغ المبين** }⁽²⁾، فلو كان الرسول ﷺ أمر

بكتابة الكتاب، ما كان ليتركه لعدم استجابة أصحابه، كما أنه لم يترك الدعوة في بداية عهدها لمعارضة قومه وشدة أذيتهم له، بل بلغ ما أمر به، وما ثناه ذلك عن دعوته، حتى هلك من هلك عن بينة، وحيًا من حي عن بينة. فظهر بهذا أن كتابة الكتاب لم تكن واجبة عليه، وإلا ما

(1) سورة الشورى آية 48.

(2) سورة النحل آية 82.

تركها، وقد نص على ذلك العلماء كشيخ الإسلام ابن تيمية

وابن حجر -رحمهما الله-⁽¹⁾ وحينئذ يكون توجيه إرادته له أولاً، ثم تركه له بعد ذلك: ما ذكره النووي حيث قال: «كان النبي ﷺ بالكتاب حين ظهر له أنه مصلحة، أو أوحى إليه ذلك، ثم ظهر أن المصلحة تركه، أو أوحى إليه بذلك ونسخ ذلك الأمر الأول»⁽²⁾.

وبهذا يظهر بطلان طعن الرافضي على الصحابة في هذه الحادثة، وينكشف زيف ما ادعاه في حقهم. وبيان توجيه مواقفهم التوجيه الصحيح اللائق بمقاماتهم العظيمة في الدين من خلال النصوص وكلام أهل العلم في ذلك.

فلله الحمد والمنة.

(1) انظر: منهاج السنة 6/315-316، وفتح الباري 1/209.

(2) شرح صحيح مسلم 11/90.

طعن المؤلف على الصحابة بدعوى تركهم إنفاذ جيش أسامة والرد عليه

قال الرافضي ص100 تحت عنوان:
(الصحابة في سرية أسامة)، «مجمل هذه
القصة أنه   جهز جيشاً لغزو الروم قبل وفاته
بيومين، وأمر على هذه السرية: أسامة بن
زيد بن حارثة، وعمره ثمانية عشر عاماً، وقد
عباً   في هذه السرية وجوه المهاجرين
والأنصار، كأبي بكر وعمر، وأبي عبيده،
وغيرهم من كبار الصحابة المشهورين، فطعن
قوم منهم في تأمير أسامة، وقالوا: كيف يؤمر
علينا شباب لا نيات بعرضيه، وقد طعنوا من
قبل في تأمير أبيه، وقد قالوا في ذلك وأكثروا
النقد، حتى غضب   غضباً شديداً مما سمع
من طعنهم وانتقادهم، فخرج معصب الرأس
محموماً، يتهادى بين رجلين ورجلاه تخطان

في الأرض، بأبي هو وأمِّي، من شدة ما به من لغوب، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس ما مقالة بلغتني عن بعضكم في تأمير أسامة، ولئن طعنتم في تأميري أسامة فقد طعنتم في تأميري أبيه من قبله، وأيم الله إنه كان خليقاً بالإمارة، وإن ابنه من بعده لخليق بها».

ثم أخذ يطعن في أصحاب النبي ﷺ زاعماً معارضتهم له معارضة صريحة، حيث تباطأوا عن جيش أسامة، ولم ينفذوه حتى مات رسول الله ﷺ.

إلى أن قال ص 103: «وإذا أردنا أن نتمعن في هذه القضية، فإننا سنجد الخليفة الثاني من أبرز عناصرها، إذ أنه هو الذي جاء بعد وفاة رسول الله ﷺ إلى الخليفة أبي بكر وطلب منه أن يعزل أسامة ويبدله بغيره. فقال أبو بكر: ثكلتك أمك يا ابن الخطاب، تأمرني أن أعزله وقد ولاه رسول الله ﷺ».

والجواب على هذا:

أن ما ادعاه من معارضة الصحابة للرسول ﷺ في تأمير أسامة معارضة صريحة: فمن أظهر الكذب، الذي تردده الأخبار الصحيحة.

والثابت في هذه الحادثة أن الرسول ﷺ في مرضه الذي توفي فيه أمر أصحابه بالمسير إلى تخوم البلقاء من الشام، والإغارة على أهل مؤته، حيث قتل زيد بن حارثة، وجعفر بن أبي طالب، وعبدالله بن رواحه المذين كانوا أمراء الرسول ﷺ على غزوة مؤته المعروفة، فلما تجهز الصحابة لما أمرهم به رسول الله ﷺ جعل الرسول ﷺ أسامة بن زيد أميراً عليهم، وقال له: سر إلى موضع مقتل أبيك، فأوطنهم الخيل وأغر صباحاً على أبنى⁽¹⁾ وحرّق عليهم، وأسرع المسير تسبق الخبر،

(1) أُنْبَى: بوزن حُبْلَى موضع بالشام من جهة البلقاء، معجم البلدان لياقوت الحموي 1/79.

فإن ظفرك الله بهم، فأقل اللبث فيهم، فتكلم في تأمير أسامة قوم منهم عياش بن أبي ربيعة المخزومي، فرد عليه عمر وأخبر النبي ﷺ⁽¹⁾ فخطب وقال: (إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إماره أبيه من قبل، وإيم الله إن كان لخليقاً للإمارة وإن كان من أحب الناس إليّ وإن هذا لمن أحب الناس إليّ بعده).⁽²⁾

فظاهر أن من تكلم في إمارة أسامة كانوا أفراداً من الصحابة وليس كل الصحابة، وكانوا بذلك مجتهدين في ما قالوا لأنهم خشوا

أن يضعف عن الإمارة لصغر سنه، ومع هذا فقد أنكر عليهم عمر وأخبر بذلك رسول الله ﷺ فأخبرهم إنه جدير بالإمارة فما يعرف أن أحداً منهم تكلم فيه بعد ذلك.

فأي لوم على الصحابة -ﷺ- بقول أفراد منهم أنكروه عليهم بعضهم، ثم نهاهم رسول الله ﷺ فانتهوا.

وأما ادعاء هذا الرافضي. أنهم تباطؤوا في الخروج مع أسامة حتى مات رسول الله ﷺ فلم يحصل شيء من ذلك بل إن الصحابة

(1) انظر: تاريخ الطبري 3/184، وفتح الباري لابن حجر 8/152.

(2) من قوله: إن تطعنوا... رواه البخاري في (كتاب المغاري، باب بعث النبي ﷺ أسامة) فتح الباري 2/152، ح 4469، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل زيد بن حارثة وأسامة بن زيد) 4/1884، ح 2426.

بادروا بالاستعداد للقتال، وأعدوا العدة لذلك، فقد نقل ابن هشام والطبري بسنده عن ابن إسحاق قال: «بعث رسول الله ﷺ أسامة بن زيد بن حارثة إلى الشام وأمره أن يوطئ تخوم البلقاء والداروم من أرض فلسطين، فتجهز الناس وأوعب مع أسامة المهاجرون الأولون». (1)

وفي الطبقات لابن سعد: «وعسكر بالجرف فلم يبق أحد من وجوه المهاجرين الأولين والأنصار، إلا انتدب في تلك الغزوة». (2)

فكان الصحابة قد تهيؤوا للخروج مع أسامة، وخرج بهم وعسكر بالجرف استعداداً للانطلاق، لكن الذي حصل بعد ذلك أن النبي ﷺ اشتد عليه المرض فجاءه أسامة وقال: (يارسول الله قد أصبحت ضعيفاً وأرجوا أن يكون الله قد عافاك فأذن لي فأمكت حتى يشفيك الله، فإني إن خرجت وأنت علي هذه الحالة خرجت وفي نفسي منك قرحة وأكره أن أسأل عنك الناس، فسكت عنه رسول الله ﷺ). (3)

فكان أسامة هو الذي طلب من النبي ﷺ التأخر في الخروج حتى يطمئن على رسول ﷺ فأذن له الرسول ﷺ ولو أراد أسامة الخروج ما تأخر عنه أحد ممن كان تحت إمرته.

(1) سيرة ابن هشام 4/1499، تاريخ الطبري 3/184.

(2) الطبقات الكبرى لابن سعد 2/190.

(3) نقلة شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة 5/488.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولا امتنع أحد من أصحاب أسامة من الخروج معه لو خرج، بل كان أسامة هو الذي توقف في الخروج لما خاف أن يموت النبي ﷺ فقال: كيف أذهب وأنت هكذا، أسأل عنك الركبان؟ فأذن له النبي ﷺ في المقام، ولو عزم على أسامة في الذهاب لأطاعه، ولو ذهب أسامة لم يتخلف عنه أحد ممن كان معه وقد ذهب جميعهم معه بعد موت النبي ﷺ ولم يتخلف عنه أحد بغير إذنه»⁽¹⁾.

ثم إن أسامة بقي معسكراً في الجرف ينتظر شفاء رسول الله ﷺ حتى إذا كان يوم الإثنين أصبح رسول الله ﷺ مفيقاً فدخل عليه أسامة، فقال له الرسول ﷺ: (أغد على بركة الله، فودعه أسامة وخرج إلى معسكره، فأمر الناس بالرحيل، فبينما هو يريد الركوب إذ رسول أمه أم أيمن قد جاءه يقول: إن رسول الله ﷺ يموت فأقبل وأقبل معه عمر وأبو عبيدة، فانتهوا إلى رسول الله ﷺ وهو يموت فتوفي عليه الصلاة والسلام)⁽²⁾.

فهذا هو حقيقة ما حصل، ولم يكن تأخر خروج أسامة إلا بطلب منه أذن له فيه النبي ﷺ، على أنه لم يكن بين أمر النبي ﷺ

(1) منهاج السنة 6/318-319.
(2) الطبقات الكبرى لابن سعد 2/191.
أصحابه بالتهيؤ للغزو، ووفاته إلا ستة عشر يوماً، فقد كان ندبه أصحابه لذلك يوم الاثنين لأربع ليال بقين من صفر سنة إحدى عشرة، وعين أسامة أميراً على الجيش في اليوم الثاني.

فلما كان يوم الأربعاء بدئ برسول الله ﷺ المرض فما زال مريضاً حتى توفاه الله يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول⁽¹⁾، ومعلوم أن هذه المدة ليست طويلة في تجهيز جيش في مثل ذلك الوقت على أن الصحابة كانوا قد استعدوا وتهيؤوا للخروج قبل هذه المدة بكثير لولا استئذان أسامة رسول الله ﷺ في تأخير الخروج، فقد ثبت أن أسامة قد خرج بالجيش وعسكر في الجرف يوم الخميس أي بعد ثلاثة أيام من أمر النبي ﷺ بالتهيؤ للقتال.⁽²⁾

وبهذا تبطل دعوى الرافضي في ثاقل الصحابة عن الخروج بل إن هذا يدل على سرعة امتثالهم -ﷺ- لأمر رسول الله ﷺ وذلك يتجهزهم جيشاً كهذا قيل: إن قوامه ثلاثة آلاف مقاتل⁽³⁾ بكل ما يحتاج إليه من مؤونة وعتاد في خلال ثلاثة أيام على ما هم فيه من فاقة

(1) انظر: المصدر السابق 191-2/189.
(2) انظر: المصدر السابق.
(3) انظر: كتاب المغازي للواقدي 3/1122، وفتح
الباري لابن حجر 8/152.
وفقر وحاجة فرضي الله عنهم جميعاً،
وجزاهم على جهادهم، وحسن بلائهم في
الإسلام، خير ما جازى به المحسنين.
وأما زعمه: أنه كان في جيش أسامه أبو
بكر وعمر، بتعيين رسول الله ﷺ لهما ثم ثاقلاً
عن الخروج معه.

فجوابه: أنه لم يثبت أن الرسول ﷺ أمر
أبا بكر وعمر أن يلتحقا بجيش أسامة، بل ولا
أمر غيرهما بذلك، إذ لم يكن من عاداته إذا
أراد أن يجهز سرية أو غزوة أن يعين من
يخرج فيها بأسمائهم، وإنما كان يندب أصحابه
لذلك ندباً عاماً، ثم إذا اجتمع عنده من يقوم
بهم الغرض عين لهم أميراً منهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:
«إن النبي ﷺ لم تكن من عاداته في سراياه، بل
ولا في مغازيه، أن يعين كل من يخرج معه في
الغزو بأسمائهم ولكن يندب الناس ندباً عاماً

مطلقاً، فتارة يعلمون منه أنه لم يأمر كل أحد بالخروج معه ولكن نديهم إلى ذلك، كما في غزوة الغابة، وتارة يأمر الناس بصفة كما أمر في غزوة بدر أن يخرج من حضر ظهره فلم يخرج معه كثير من المسلمين، وكما أمر في غزوة السويق بعد (أحد) أن لا يخرج معه إلا من شهد أحداً، وتارة يستنفرهم نفيراً عاماً، ولا يأذن لأحد في التخلف كما في غزوة تبوك...

ولما أمر أسامة بن زيد بعد مقتل أبيه، فأرسله إلى ناحية العدو الذين قتلوا أباه لما رآه في ذلك من المصلحة، ندب الناس معه فانتدب

معه من رغب في الغزو، وروي أن عمر كان ممن انتدب معه لا أن النبي ﷺ عين عمر ولا غير عمر»⁽¹⁾.

فالنبي ﷺ لم يعين أحداً باسمه، للالتحاق بجيش أسامة، وإنما دعا أصحابه إلى ذلك فالتحق بالجيش كبار المهاجرين والأنصار.⁽²⁾ وكان من بين هؤلاء عمر بن الخطاب -ﷺ- كما نص على ذلك المؤرخون،⁽³⁾ وثبت أنه

فيمن خرج في معسكر أسامة بالجرف، ثم عاد للمدينة مع أسامة، لما بلغه احتضار رسول الله ﷺ، كما تقدم بذلك النقل عن ابن سعد.⁽⁴⁾

ثم إن عمر -رضي الله عنه- بقي مكتتباً في جيش أسامة فلما استخلف أبو بكر وأمر بمسير الجيش استأذن أبو بكر أسامة أن يأذن لعمر بالبقاء معه لحاجته إليه.

قال الواقدي: «ومشى أبو بكر -رضي الله عنه- إلى أسامة في بيته، وكلمه أن يترك عمر، ففعل أسامة وجعل يقول له: أذنت ونفسك طيبة؟»

(1) منهاج السنة 4/277-279.

(2) تقدم نقل الروايات في ذلك ص 299.

(3) انظر: المغازي للواقدي 3/1118، والطبقات الكبرى لابن سعد 2/190، وتاريخ الطبري 3/226، والبداية والنهاية 6/308، وسير أعلام النبلاء للذهبي 2/497.

(4) انظر: ص 300 من هذا الكتاب.

فقال أسامة: نعم.⁽¹⁾

ويذكر الطبري أن أبا بكر قال لأسامة لما شيعه في خروجه بالجيش: (إن رأيت أن تعينني بعمر فافعل فأذن له).⁽²⁾
كما نص على هذا غير واحد من المؤرخين والمحققين.⁽³⁾

فثبت بهذا أن التحاق عمر بجيش أسامة كان برغبته واختياره، وأن خروجه منه كان بطلب الخليفة، وإذن الأمير فأي لوم على عمر - - في ذلك.

وأما أبو بكر فالذي عليه أكثر المؤرخين: أنه لم يكن في جيش أسامة أصلاً، فإنهم سموا من التحق بجيش أسامة من كبار الصحابة، ولم يذكروا فيهم أبا بكر.

قال الواقدي ضمن حديثه عن غزوة أسامة: «فلم يبق أحد من المهاجرين الأولين إلا انتدب في تلك الغزوة: عمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح، وسعد بن أبي وقاص،

(1) المغازي للواقدي 3/1121-1122.

(2) تاريخ الطبري 3/226.

(3) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 2/191، والبداية والنهاية لابن كثير 6/309، ومنهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية 5/448، 6/319.

وأبو الأعور سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل...»⁽¹⁾.

وقال الطبري: «ضرب رسول الله ﷺ قبل وفاته بعثاً على أهل المدينة ومن حولهم،

وفيهم عمر بن الخطاب، وأمر عليهم أسامة بن زيد⁽²⁾.
وقال المذهبي ضمن ترجمة أسامة: «استعمله النبي ﷺ على جيش لغزو الشام، وفي الجيش عمر والكبار»⁽³⁾.
فلم يذكر هؤلاء المؤرخون أبا بكر في جيش أسامة، وذكروا بعض كبار الصحابة كعمر، وأبي عبيدة، وسعد وغيرهم، ولو كان أبو بكر في الجيش لكان ذكره أولى وأشهر. وإنما عدَّ أبا بكر في جيش أسامة: ابن سعد قال: «فلم يبق أحد من وجوه المهاجرين الأولين والأنصار إلا انتدب في تلك الغزوة فيهم: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة...»⁽⁴⁾.
وإلى هذا ذهب ابن حجر في الفتح⁽⁵⁾.
وقال ابن كثير في سياق الموضوع: «وكان بينهم:

(1) المغازي 3/1118.

(2) تاريخ الطبري 3/226.

(3) سير اعلام النبلاء 2/497.

(4) الطبقات الكبرى لابن سعد 2/190.

(5) انظر: فتح الباري 8/152.

عمر بن الخطاب، ويقال: أبوبكر فاستثناه رسول الله ﷺ للصلاة»⁽¹⁾.

وقد جزم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بأن أبا بكر لم يكن في جيش أسامة ونقل اتفاق أهل العلم عليه.

قال: «وأبوبكر-ؓ- لم يكن في جيش أسامة باتفاق أهل العلم، لكن روي أن عمر كان فيهم، وكان عمر خارجاً مع أسامة، لكن طلب منه أبو بكر أن يأذن له في المقام عنده لحاجته إليه، فأذن له»⁽²⁾.

وقال في موضع آخر في الرد على الرافضي: «وأما قوله إنه أمر أسامة على الجيش الذي فيهم: أبو بكر، وعمر، فمن الكذب الذي يعرفه من له أدنى معرفة بالحديث، فإن أبا بكر لم يكن في ذلك الجيش، بل كان يستخلفه في الصلاة من حين مرضه إلى أن مات. وأسامه قد روى أنه عقد له الراية قبل مرضه، ثم لما مرض أمر أبا بكر أن يصلي بالناس فصلى بهم إلى أن مات النبي ﷺ، فلو قدر أنه أمر بالخروج مع أسامة قبل المرض، لكان أمره بالصلاة تلك المدة، مع إذنه لأسامة أن يسافر في مرضه، موجباً لنسخ إمرة أسامة عنه، فكيف إذا لم يُؤمر عليه أسامة بحال»⁽³⁾.

(1) البداية والنهاية لابن كثير 6/308.

(2) منهاج السنة 6/319.

(3) المصدر نفسه 277-4/276.
وبهذا يظهر أن أبا بكر لم يكن في جيش أسامة. وهو قول عامة المؤرخين إلا من شذ منهم، بل نقل شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- اتفاق أهل العلم والحديث على هذا، لاشتغال أبي بكر -ﷺ- بالصلاة بالناس في مرض النبي ﷺ.

على أن من قال بالقول الآخر، لم يقل: إن أبا بكر بقي في جيش أسامة بعد أمر الرسول ﷺ له بالصلاة، فهذا لم يقل به أحد من أهل العلم، لما هو معلوم عندهم بالتواتر من اشتغال أبي بكر بإمامة الناس في مرض النبي ﷺ حتى مات، في حين أن الجيش كان معسكراً بالجرف، استعداداً للخروج. ولهذا ذكر ابن كثير أن من قال بدخول أبي بكر في جيش أسامة، ذكر أنه مستثني بأمر النبي ﷺ له بالصلاة.

فثبت بهذا بطلان ما ادعاه الرافضي: من كون الشيخين في جيش أسامة وأنهما تذاقلا عن الخروج معه.

وأما قوله: إن عمر كان من أبرز عناصر المعارضة، وهو الذي جاء بعد وفاة رسول الله ﷺ إلى أبي بكر، وطلب منه أن يعزل أسامة ويبدله بغيره.

فجوابه: أنه لم تكن هناك معارضة أصلاً حتى يكون لها عناصر بارزة أو غير بارزة، وإنما هذا من أوهام الرافضة، وأكاذيبهم التي يحاولون عن طريقها التلبيس على ضعاف العقول بقصد الطعن في أصحاب النبي ﷺ والنيل منهم. والعبرة في هذا بصحة النقل فأين النقل

الصحيح على صحة ما ادعى!!

على أنه قد تقدم بيان مواقف الصحابة المشرفة في سرية أسامة بالنقل الصحيح وبراءتهم من كل ما يرميهم به هذا الرافضي الحاقد، مما يغني عن إعادته هنا.

وأما قوله: إن عمر طلب من أبي بكر عزل أسامة فليس هذا رأي عمر وحده، بل رأى بعض الصحابة، وسبب هذا أنه لما مات النبي ﷺ ارتدت كثير من قبائل العرب، ونجم النفاق، وتربص الأعداء بالمسلمين من كل ناحية، وقد كان في جيش أسامة جل الصحابة وخيارهم، فخشى كبار الصحابة على المدينة بعد خروج الجيش منها أن يحيط بها الأعداء، وفيها خليفة رسول الله ﷺ، وأمّهات المؤمنين، والنساء، والذراري، فأشاروا على أبي بكر أن يؤجل بعث أسامة حتى يستقر الحال، ويفرغ من قتال المرتدين، فلما أبى عليهم ذلك أشار

عليه بعضهم أن يولي الجيش من هو أسن من أسامة، وأعرف بالحرب منه حرصاً منهم على سلامة الجيش في ذلك الوقت العصيب الذي يمرون به.

وبهذا جاءت الروايات:

فقد روى الطبري من حديث عروة عن أبيه قال: (لما بويع أبو بكر -ﷺ- وجم ع الأنصار في الأمر الذي افترقوا فيه، قال: ليتم بعث أسامة، وقد ارتدت العرب، إما عامة، وإما خاصة في كل قبيلة، ونجم النفاق وأشر أبت اليهود والنصارى، والمسلمون كالغنم في الليلة المطيرة الشاتية، لفقدهم نبيهم ﷺ وقلتهم وكثرة عدوهم، فقال له الناس: إن هؤلاء جل المسلمين، والعرب -على ماترى- قد انتقضت بك، فليس ينبغي لك أن تفرق عنك جماعة المسلمين، فقال أبو بكر: والذي نفس أبي بكر بيده، لو ظننت أن السباع تخطفني لأنفذت بعث أسامة كما أمر به رسول الله ﷺ ولو لم يبق في القرى غيري لأنفذته).⁽¹⁾

وفي روايه للواقدي: «فلما بلغ العرب وفاة رسول الله ﷺ وارتد من ارتد عن الإسلام، قال أبو بكر -ﷺ- لأسامة -رحمة الله عليه- أنفذ على وجهك المذي وجهك فيه رسول الله ﷺ.

وأخذ الناس بالخروج وعسكروا في موضعهم الأول، وخرج بریده باللواء حتى انتهى إلى معسكرهم الأول فشق على كبار المهاجرين الأولين، ودخل على أبي بكر، عمر، وعثمان، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة بن الجراح، وسعيد بن زيد، فقالوا يا خليفة رسول الله إن العرب قد انتقضت عليك من كل جانب وإنك لا تصنع بتفريق هذا الجيش المنتشر شيئاً، اجعلهم عُدة لأهل الردة ترمي بهم في نحورهم؟ وأخرى

(1) تاريخ الطبري 3/225، وأورد هذه الرواية ابن كثير أيضاً في البداية والنهاية 6/308. لا نأمن على أهل المدينة أن يغار عليها، وفيها الذراري والنساء، فلو استأنيت لغزو الروم حتى يضرب الإسلام بجرانه وتعود الردة إلى ما خرجوا منه، أو يفنيهم السيف، ثم تبعث أسامة حينئذ فنحن نأمن الروم أن تزحف إلينا؟ فلما استوعب أبو بكر -ﷺ- منهم كلامهم قال: هل منكم أحد يريد أن يقول شيئاً؟ قالوا: لا قد سمعت مقالتنا، فقال: والذي نفسي بيده لو ظننت أن السباع تأكلني بالمدينة لأنفذت هذا البعث، ولا بدأت بأولى منه، ورسول الله ﷺ ينزل عليه الوحي من السماء يقول: أنفذوا جيش أسامة).⁽¹⁾

وفي رواية للطبري: أن هذا هو رأي أسامة نفسه، وهو الذي بعث عمر إلى أبي بكر بهذا وعلى هذا الرأي الأنصار أيضاً، وأنهم قالوا لعمر فإن أبي ذلك فليول الجيش أقدم سناً من أسامة، وهاهوذا نص الرواية من رواية الحسن البصري قال: (ضرب رسول الله ﷺ قبل وفاته بعثاً على أهل المدينة ومن حولهم، وفيهم عمر بن الخطاب وأمر عليهم أسامة بن زيد، فلم يجاوز آخرهم الخندق، حتى قبض رسول الله ﷺ فوقف أسامة بالناس ثم قال لعمر: ارجع إلى خليفة رسول الله ﷺ فاستأذنه يأذن لي أن أرجع بالناس، فإن معي وجوه الناس وحدّهم، ولا آمن على خليفة رسول الله، وثقل رسول الله،

(1) المغازي للواقدي 3/1121.

وأثقال المسلمين أن يتخطفهم المشركون، وقالت الأنصار: فإن أبي إلا أن نمضي فأبلغه عنا، واطلب إليه أن يولي أمرنا رجلاً أقدم سناً من أسامة، فخرج عمر بأمر أسامة، وأتى أبا بكر فأخبره بما قال أسامة، فقال أبو بكر: لو خطفتني الكلاب والذئاب، لم أرد قضاءً قضى به رسول الله ﷺ. قال: فإن الأنصار أمروني أن أبلغك، وإنهم يطلبون إليك أن تولي أمرهم رجلاً أقدم سناً من أسامة،

فوثب أبو بكر- وكان جالساً- فأخذ بلحية عمر، فقال له: ثكلتك أمك وعدمتك يا بن الخطاب؟ استعمله رسول الله ﷺ وتأمرنى أن أنزعه؟ فخرج عمر إلى الناس فقالوا له: ما صنعت؟ فقال: امضوا، ثكلتكم أمهاتكم؟ مالقيت في سببكم من خليفة رسول الله؟⁽¹⁾

فظاهر من هذا أن الذي حمل الصحابة على ما قالوا إنما هو النصح لدين الله، وشفقتهم على المسلمين، وأن القول بتأجيل خروج جيش أسامة، هو قول عامة الصحابة، بما فيهم أسامة، وذلك لشدة الظروف التي كانوا يمرون بها، نظراً لموت رسول الله ﷺ وما تبع ذلك من كثرة الارتداد، وشيوع النفاق، وتربص الأعداء، وطمعهم في المسلمين، في حين أن الجيش سيقطع مسافات بعيدة يخترق من خلالها كثيراً من أحياء العرب الذين لا يؤمن جانبهم، ويخشى من

(1) تاريخ الطبري 3/226.

غدرهم وردتهم، مما حمل الأنصار أن يطلبوا من عمر -كما في رواية الطبري- أن يطلب من خليفة رسول الله ﷺ إذا ما عزم على مسيرة الجيش أن يولي أمرته من هو أسن من أسامة، فإنه كان شاباً عمره ثماني عشرة سنة⁽¹⁾، وهذا لا مطعن فيه على أسامة، وإنما

للسن أثره في الحكمة وسياسة الأمور،
خصوصاً في تلك المرحلة الحرجة.
ومع هذا فقد صمم الصديق -ع- على
تسيير الجيش بقيادة أسامة امتثالاً لأمر
رسول الله ﷺ، وثقة بنصر الله، فسار الجيش
إلى ما أمر به رسول الله ﷺ، وأغار على أهل
تلك البلاد فقتل أسامة قاتل أبيه وغنموا منهم
ورجع الجيش سالماً إلى المدينة.⁽²⁾
والصحابة على كل حال مجتهدون في
شأن جيش أسامة سواء من رأى منهم تسيير
الجيش، أو لم ير ذلك، أو رأى عزل أسامة، أو
لم ير ذلك، فما أرادوا من ذلك إلا الخير،
والنصح لدين الله والمسلمين، وهم أبعد ما
يكونون على كل ما يرميهم به الرافضة من
التهم الباطلة الجائرة.

(1) انظر: سير اعلام النبلاء للذهبي 2/500.

(2) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 2/191.

**تقسيم الرافضي الصحابة إلى ثلاثة
أقسام وزعمه أن
منهم من نزل القرآن بتوبيخهم
والتحذير
منهم والرد عليه في ذلك**

قال المؤلف ص111 تحت عنوان
(رأي القرآن في الصحابة).

«قبل كل شيء لا بد لي أن أذكر أنه سبحانه وتعالى قد مدح في كتابه العزيز في العديد من المواقع صحابة رسول الله، الذين أحبوا الرسول ﷺ واتبعوه...، وهذا القسم من الصحابة الذين عرف المسلمون قدرهم من خلال مواقفهم وأفعالهم معه، أحبواهم، وأجلواهم، وعظموهم قدرهم، وترضوا عنهم كلما ذكروهم.

وبحثي لا يتعلق بهذا القسم من الصحابة، الذين هم محط الإحترام والتقدير من السنة والشيعية، كما لا يتعلق بالقسم الذي اشتهر بالنفاق، والذين هم معرضون للعن المسلمين جميعاً من السنة والشيعية، ولكن بحثي يتعلق بهذا القسم من الصحابة، الذين اختلف فيهم المسلمون، ونزل القرآن بتوبيخهم وتهديدهم في بعض المواقع، والذين حذرهم رسول الله ﷺ في العديد من المناسبات أو حذر منهم».

قلت: لا يخفى ما في كلامه هذا من الكذب والتلبيس، وذلك أن أهل السنة يعتقدون عدالة الصحابة كلهم، وأما المنافقون فليسوا من الصحابة بحال، فالصحابي في الإصطلاح: هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً

به ومات على ذلك⁽¹⁾ فخرج الكفار والمنافقون من حد الصحبة، لأنهم لم يؤمنوا بالنبي ﷺ، وإن كان المنافقون في عهد النبي ﷺ يعاملون بما يظهرون من الإسلام.

وتقسيمه الذي ذكره لا يمثل سوى عقيدة الرافضة، دون أهل السنة. فالرافضة هم الذين يقسمون الصحابة إلى قسمين: عدول ومرتدين، وعندهم أن الصحابة كلهم ارتدوا عن الإسلام إلا القليل منهم، لا يتجاوزون أربعة أو سبعة، كما جاء ذلك مصرحاً به في بعض رواياتهم المشهورة، التي تقدم نقلها عند الحديث عن معتقدتهم في الصحابة.⁽²⁾

فالصحابه الذين قال: إن الفريقين يعتقدون عدالتهم: هم أولئك الأفراد الذين يستثنيهم الرافضة من حكم الردة، والقسم الذي ذكر أنه اختلف فيه هم عامة الصحابة الذين يعتقد الرافضة ردتهم وكفرهم، وأما أهل السنة فلا يقرون هذا التقسيم ولا يعتقدونه فالصحابه عندهم كلهم عدول.

ومع فساد هذا التقسيم الذي ذكره، فكان الأولى به لو كان صادقاً فيما ادعاه من الإنصاف أن يقول بعد هذا: إنني سأبحث في

(1) الإصابة لابن حجر 1/7.

(2) انظر ص 75 وما بعدها.

سيرة هذا القسم من الصحابة وأثبت الحق في ذلك، لكنه ذكر هذا القسم ثم حكم عليه مباشرة وطعن فيه فقال: «ولكن بحثي يتعلق بهذا القسم من الصحابة الذين اختلف فيهم المسلمون، ونزل القرآن بتوبيخهم وتهديدهم في بعض المواقع، والذين حذرهم رسول الله ﷺ في العديد من المناسبات أو حذر منهم». فظهر أن الرجل إنما يقرر عقيدة الرافضة في الصحابة في أصل تقسيمه لهم وحكمه عليهم، خلافاً لما يدعيه من العدل والإنصاف والتجرد في الحكم، ولهذا سبق حُكْمُه بحثه في سيرتهم وأحوالهم، وذكره النصوص التي زعم أنها مستنده فيما يقرر. ثم شرع المؤلف في ذكر الآيات التي زعم أنها كشفت حال الصحابة ونزلت بتوبيخهم وتهديدهم.

**طعن الرافضي على الصحابة بقوله
تعالى: {محمد رسول الله والذين معه
أشداء على الكفار}، والرد عليه.**

قال الرافضي ص112: «المثال الأول

على ذلك هو آية

محمد رسول الله يقول تعالى: {محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطئه فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيمًا} (1).

قال بعد ذلك: «.. فكلمة (منهم) التي

ذكرها الله تعالى دلت على التبويض وأوحت أن البعض من هؤلاء لا تشملهم مغفرة الله ورضوانه، ودلت أيضاً على أن البعض من الصحابة انتفت منهم صفة الإيمان والعمل الصالح، فهذه الآيات المادحة والقادحة في آن واحد فهي بينما تمدح نخبة من الصحابة تقدح في آخرين».

قلت: تضمنت هذه الآية الكريمة أبلغ الثناء والمدح من الله تعالى لأصحاب النبي ﷺ ووصفه لهم بتلك الصفات العظيمة، الدالة

على

(1) سورة الفتح آية 29.

علو قدرهم في الدين، ورسوخ قدمهم في الإيمان والعمل الصالح، وأما ما ادعاه هذا الرافضي أن (منهم) في قوله تعالى: **{وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم...}** ⁽¹⁾ للتبعيض وأنها تدل على انتفاء الإيمان والعمل الصالح عن بعضهم، فهذا من فرط جهله، وجرأته على الله، وكذبه عليه بما لا تحتمله الآية ولا يستند لقول أحد من أهل العلم في تفسيرها. والذي عليه المفسرون وأهل العلم أن (من) في الآية لبيان الجنس فيكون المعنى: (وعد الله الذين آمنوا من هذا الجنس) وهم الصحابة.

قال القرطبي: «وليست من في قوله: (منهم) مبعضة لقوم من الصحابة دون قوم، ولكنها عامة مجنسة مثل قوله تعالى: **{فاجتنبوا الرجس من الأوثان}** ⁽²⁾ لا يقصد للتبعيض لكنه يذهب إلى الجنس أي: فاجتنبوا الرجس من جنس الأوثان إذ كان الرجس يقع من أجناس شتى، منها الزنى والربا وشرب الخمر والكذب فأدخل (من) يفيد بها الجنس وكذا (منهم) أي: من هذا

الجنس، يعني: جنس
الصحابة، ويقال: أنفق نفقتك من الدراهم أي:
اجعل نفقتك

(1) سورة الفتح آية 29.

(2) سورة الحج آية 30.

هذا الجنس». (1)

وكذا قال ابن كثير في تفسير هذه الآية:
«من هذه لبيان الجنس». (2)

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج
السنة: «فإن قيل لم قال: **{ وعد الله الذين
آمنوا وعملوا الصالحات منهم }** (3) ولم
يقل: وعدهم كلهم؟

قيل: كما قال: **{ وعد الله الذين آمنوا
منكم وعملوا**

الصالحات } (4) ولم يقل: وعدكم و(من)
تكون لبيان الجنس، فلا يقتضي أن يكون قد
بقي من المجرور بها شيء خارج عن ذلك
الجنس، كما في قوله تعالى: **{ فاجتنبوا
الرجس من الأوثان }** (5) فإنه لا يقتضي أن
يكون من الأوثان ما ليس برجس.

وإذا قلت: ثوب من حرير فهو كقولك:
ثوب حرير، وكذلك قولك: باب من حديد
كقولك: باب حديد، وذلك لا يقتضي أن يكون
هناك حرير وحديد غير المضاف إليه، وإن كان

الذي يتصوره

(1) الجامع لأحكام القرآن 16/282.

(2) تفسير ابن كثير 4/205.

(3) سورة الفتح آية 29.

(4) سورة النور آية 55.

(5) سورة الحج آية 30.

كلياً فإن الجنس الكلي هو: ما لا يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه، وإن لم يكن مشتركاً فيه في الوجود، فإذا كانت (من) لبيان الجنس كان التقدير: **{وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات}** من هذا الجنس وإن كان الجنس كلهم مؤمنين مصلحين»⁽¹⁾.

فتبين بهذا بطلان ما ادعاه الرافضي من أن (من) في الآية تبعية واستدلالة بها على انتفاء الإيمان والعمل الصالح عن بعض الصحابة، لمخالفة ذلك لما ذكره العلماء هنا، بل مخالفته لعموم نصوص الكتاب والسنة، القاطعة بعدالة الصحابة وتركيتهم، والشهادة لهم بالإيمان والتقوى، والسبق في ذلك، وما أخبر الله عنهم من رضاه عنهم، ورضاهم عنه، ووعدهم لهم بأعلى الدرجات في الجنة، ومخالفته كذلك لما هو معلوم بالاضطرار للمسلمين، وما انعقد عليه إجماعهم من حسن الثناء عليهم، والاعتراف لهم بالفضل والسبق في الدين، وأن الأمة بعدهم لا يبلغوا

مراتبهم، ولا يدانوهم في الفضل، مما يجعل
الطعن فيهم طعن في الأمة، والقدح فيهم
قدح في الكتاب والسنة.



(1) منهاج السنة 2/38-39.

**طعن الرافضي على الصحابة بقوله
تعالى: {وما محمد
إلارسولُ قد خلت من قبله الرسل
والرد عليه.**

قال المؤلف ص114: «قال الله تعالى
في كتابه العزيز: {وما محمدُ إلا رسول
قد خلت من قبله الرسل أفئن مات أو
قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب
على عقبيه فلن يضر الله شيئاً
وسيجزي الله الشاكرين}»⁽¹⁾.

ثم قال بعدها: «فهذه الآية صريحة
وجلية في أن الصحابة سينقلبون على
أعقابهم بعد وفاة الرسول ﷺ مباشرة، ولا يثبت
منهم إلا القليل، كما دلت على ذلك الآية في
تعبير الله عنهم -أي: عن الثابتين الذين
لاينقلبون- بالشاكرين، فالشاكرون لا يكونون

إلا قلة، كما دل عليه قوله سبحانه وتعالى:
{**وقليل من عبادي الشكور**}⁽²⁾. «والمهم أن آية
الانقلاب تقصد الصحابة مباشرة، الذين
يعيشون معه في المدينة المنورة، وترمي إلى
الانقلاب مباشرة بعد وفاته بدون فصل...».

(1) سورة آل عمران آية 144.

(2) سورة سبأ آية 13.

قلت: قاتل الله الجهل ما أضره بأهله!!
ولو اطلع هذا المتشدد بما لا يعلم في كتاب
مختصر من كتب التفسير، على سبب نزول
هذه الآية، التي زعم أنها في الردة بعد موت
النبي ﷺ، ورمى الصحابة بذلك، لم يقل ما قال،
ولكان في ستر من هذه الفضيحة، التي تشهد
بجهله وتقوله على الله بلا علم ولا بصيرة،
وذلك أن هذه الآية نزلت يوم أحد، عندما
أصاب المسلمين ما أصابهم، وشج رسول الله
ﷺ، وكسرت ربايعته، وشاع في الناس أن
الرسول ﷺ قتل، فقال بعض المنافقين: إن
محمدًا قد قتل فالحقوا بدينكم الأول فنزلت
هذه الآية.

روى الطبري في تفسيره بسنده عن
الضحاك قال في قوله تعالى: {**وما محمد
إلا رسول قد خلت من قبله الرسل**}⁽¹⁾،

«ناس من أهل الارتياب والمرض والنفاق، قالوا يوم فرّ الناس عن نبي الله ﷺ، وشج فوق حاجبه، وكسرت ربا عيته، قتل محمد فالحقوا بدينكم الأول، فذلك قوله: {أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم}»⁽²⁾.
وروى أيضاً عن ابن جريج قال: «قال أهل المرض والارتياب والنفاق، حين فرّ الناس عن النبي ﷺ: قد قتل محمد، فالحقوا بدينكم

(1) سورة آل عمران من الآية 144.

(2) تفسير الطبري 3/458.

الأول فنزلت هذه الآية»⁽¹⁾.

فالمقصود بالانقلاب على الأعقاب في الآية هو: ما قاله المنافقون لما أشيع في الناس أن رسول الله ﷺ قتل، وهو قولهم: ارجعوا إلى دينكم الأول. ولم تكن هذه الآية فيمن ارتد بعد موت النبي ﷺ وإن كانت هي حجة عليهم، مع أنها لو كانت فيمن ارتد بعد موت النبي ﷺ لكانت أظهر في الدلالة على براءة أصحاب النبي ﷺ من المرتدين، فإنهم هم الذين قاتلوهم، وأظهر الله دينه على أيديهم، وخذل المرتدين بحربهم لهم، فرجع منهم من رجع إلى الدين، وهلك من هلك على رده، وظهر فضل الصديق والصحابة بمقاتلتهم لهم.

ولهذا ثبت عن علي -ؑ- أنه كان يقول في قوله تعالى: **{ وسيجزى الله الشاكرين }**⁽¹⁾،⁽²⁾ (الثابتين على دينهم أبا بكر وأصحابه).⁽³⁾ وكان يقول: (كان أبو بكر أمين الشاكرين، وأمين أحباء الله، وكان أشكرهم وأحبهم إلى الله).⁽⁴⁾

(1) تفسير الطبري 3/458.

(2) سورة آل عمران من الآية 144.

(3) تفسير الطبري 3/455.

(4) المصدر نفسه.

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن قول الله تعالى: **{ يا أيها الذين آمنوا من يرد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجهادون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم }**⁽¹⁾، أنها كانت في أبي بكر وأصحابه، لما كان في علم الله أنهم سيقاتلون أهل الردة. روى الطبري بسنده عن علي -ؑ- أنه قال في قوله تعالى: **{ فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه }**، (بأبي بكر وأصحابه). وعن الحسن البصري قال: (هذا والله أبو بكر وأصحابه).

وعن الضحاك قال: (هو أبو بكر وأصحابه، لما ارتد من ارتد من العرب عن الإسلام جاهدهم أبو بكر وأصحابه، حتى ردهم إلى الإسلام).

وبهذا قال قتادة وابن جريج وغيره من أئمة التفسير.⁽²⁾

فتأمل أيها القارئ كيف أن هذا الرافضي الحاقدي يرمي أصحاب النبي ﷺ بالردة بعد موت النبي ﷺ، في حين أنهم هم الذين قاتلوا المرتدين، وأثنى الله عليهم بذلك، واشتهر في الأمة فضلهم بما قاموا به من نصرة دين الله بعد موت النبي ﷺ، وجهادهم أولئك المرتدين على

(1) سورة المائدة آية 54.

(2) تفسير الطبري 623-4/624.

كثرتهم، مما لا يجهله أحد من عوام المسلمين اليوم، فضلاً عن علمائهم، ثم يأتي هذا الرافضي فيتهم هؤلاء الصحابة بالردة مصادماً بذلك النصوص والواقع، بل وحتى العقل. فلو كان لهذا الرجل عقل، لما قال ما قال، فيصبح أضحوكة بين الناس، بهذا الهذيان الذي يدل على سخافة في العقل وبلادة في الفهم.

ولقد أحسن الشعبي -رحمه الله- في قوله: (ما رأيت قوماً أحقق من الشيعة، لو

كانت الشيعة من الطير لكانت رخماً، ولو
كانوا من الدواب لكانوا حمراً⁽¹⁾.
ولقد صدق شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه
الله- في وصفهم بقوله: «القوم من أضل
الناس على السواء، فإن الأدلة: إما نقلية،
وإما عقلية، والقوم من أضل الناس في
المنقول والمعقول، في المذاهب والتقارير،
وهم من أشبه الناس بمن قال الله فيهم:
**{وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا
في أصحاب السعير}**⁽²⁾».

(1) أخرجه الخلال في السنة 1/497، واللالكائي في
شرح السنة 7/1267.

(2) منهاج السنة 1/8. والآية من سورة الملك آية 10.

**طعن الرافضي على الصحابة بقوله
تعالى: {يا أيها الذين
آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في
سبيل الله
اثاقلتم إلى الارض...} والرد عليه.**

**قال المؤلف ص 115 قال تعالى: {يا
أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم
انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى
الارض أرضيتم بالحياة الدنيا من**

الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل ۝ إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضره شئاً شيئاً والله على كل شئ قدير}.⁽¹⁾

ثم قال: «هذه الآية صريحة في أن الصحابة ثاقلوا عن الجهاد، واختاروا الركون إلى الحياة الدنيا، رغم علمهم بأنها متاع قليل، حتى استوجبوا توبيخ الله سبحانه، وتهديده إياهم بالعذاب الأليم واستبدال غيرهم من المؤمنين الصادقين بهم.

وقد جاء هذا التهديد باستبدال غيرهم في العديد من الآيات، مما يدل دلالة واضحة على أنهم ثاقلوا عن الجهاد في مرات عديدة، فقد جاء في قوله تعالى: **{وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا**

(1) سورة التوبة آيتا 38-39.

أمثالكم}.⁽¹⁾...».

إلى أن قال: «ومن البديهي المعلوم أن الصحابة تفرقوا بعد النبي [ﷺ]، واختلفوا، وأوقدوا نار الفتنة، حتى وصل بهم الأمر إلى القتال والحروب الدامية، التي سببت انتكاس

المسلمين وتخلفهم، وأطمعت فيهم أعداءهم».

وجوابه: أنه ليس في هاتين الآيتين مطعن على أصحاب

النبي ﷺ، وإنما فيهما حث الله تعالى الصحابة على الجهاد، وذلك عندما أمر النبي ﷺ أصحابه في غزوة تبوك بغزو الروم، وكان ذلك في زمن عسرة وفاقة من أصحاب النبي ﷺ، مع شدة الحر وبعد السفر، فشق ذلك على بعضهم، فنزلت الآيات في الترغيب في الجهاد في سبيل الله، والتحذير من الثاقل عنه فاستجاب أصحاب النبي ﷺ لأمر ربهم.

قال الطبري في تفسير قوله تعالى: **يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الارض** {⁽²⁾: «وهذه الآية حث من الله جل ثناؤه المؤمنين به من أصحاب رسوله على غزو

(1) سورة محمد آية 38.

(2) سورة التوبة آية 38.

الروم، وذلك غزوة رسول الله ﷺ تبوك»⁽¹⁾. ولاشك أن هاتين الآيتين تضمنت نوع عتاب من الله ﷻ لبعض من ثقل عليهم الخروج

في الجهاد، وهذا قطعاً لا يرد على عامة أصحاب النبي ﷺ الذين استجابوا لله ورسوله بالمسارعة في الخروج في سبيل الله، وهم غالب الصحابة وأكثرهم.

قال ابن كثير في تفسير الآية: «هذا شروع في عتاب من تخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك»⁽²⁾.

قلت: ومعلوم أنه لم يتخلف عن النبي ﷺ في غزوة تبوك أحد من أصحابه من غير أهل الأعدار، إلا ثلاثة نفر كما دل على ذلك حديث كعب بن مالك المشهور في الصحيحين⁽³⁾ وهم كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع، ومع هذا فقد ثبت بنص كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، أن الله تاب على الجميع، وأنزل في توبته على سائر الصحابة وحيّاً يتلى في كتابه وذلك في قوله تعالى: **{ لقد تاب الله على النبي والمهاجرين**

(1) تفسير الطبري 6/372.

(2) تفسير ابن كثير 2/357.

(3) انظر: صحيح البخاري: (كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك) فتح الباري 8/113-116، ح 4118، وصحيح مسلم: (كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب وصاحبيه) 4/2120-2128، ح 2769.

والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم ۝ وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم}.⁽¹⁾

فتضمنت هذه الآيات إخبار الله تعالى عن توبته على المهاجرين والأنصار الذين اتبعوا الرسول ۝ في غزوة تبوك، والتي تسمى غزوة العسرة فلم يتخلفوا عنه مع ما أصابهم فيها من الجهد والشدة والفقر، حتى جاء في بعض الروايات أن النفر منهم كانوا يتناولون التمرة بينهم يمصها هذا ثم يشرب عليها ثم يمصها هذا، ثم يشرب عليها حتى تأتي على آخرهم.⁽²⁾ كما تضمنت توبة الله على الثلاثة المخلفين⁽³⁾ الذين تأخروا عن رسول الله ۝ في تلك الغزوة بعد هجر النبي ۝ لهم، وندمهم ندماً عظيماً حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت.

(1) سورة التوبة آيتا 117، 118.

(2) انظر: تفسير الطبري 6/502، وتفسير البغوي 2/333.

(3) وصفوا بالمخلفين لأنهم خلفوا عن التوبة عندما جاءوا للنبي ﷺ واعترفوا بذنوبهم فقال لهم قوموا حتى يقتضي الله فيكم، ثم أنزل الله توبتهم في الآيات المذكورة أعلاه، انظر تفسير الطبري 6/505.

فلم يبق بعد ذلك عذر لأحد في النيل من أصحاب النبي ﷺ أو غمزهم بشيء مما قد يقع منهم، بعد مغفرة الله لهم وتوبته عليهم، وثنائه عليهم الثناء العظيم في كتابه، وتزكية الرسول ﷺ لهم في سنته -ﷺ- أجمعين.

والرافضة يدركون هذا وإنما يحملهم حقدهم على أصحاب النبي ﷺ وبغضهم لهم على تنقصهم وسبهم بغير حق، وغمط مناقبهم، وفضائلهم الثابتة في الكتاب والسنة، التي لا يجهلها أحد من الأمة.

ولهذا ذكر هذا الرافضي الآيات السابقة في حث الله ﷻ الصحابة على الجهاد في سبيل الله، مستدلاً بها على ذمهم وتنقصهم، وأغفل ما جاء في سياق هذه الآيات وبعدها مباشرة، وهو قوله تعالى: **{إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا}**⁽¹⁾ وذلك حجياً منه لما

تضمنته الآية من إثبات تلك المنقبة العظيمة لأبي بكر، وهي صحبة رسول الله ﷺ في الهجرة، وكذلك تجاهله الآيات الأخرى في السورة نفسها، المشتمة على ثناء الله تعالى على الصحابة كقوله تعالى: **{والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات**

(1) سورة التوبة آية 40.

تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم {⁽¹⁾ وكالآيات المتقدمة في توبة الله تعالى عليهم، ومغفرته لهم، يحمله على ذلك ضغنه الكمين وحقده الدفين على أصحاب النبي ﷺ فعليه من الله ما يستحق.

وأما قوله: «إن الصحابة اختلفوا واقتتلوا ونتج عن ذلك حروب دامية تسببت في انتكاس المسلمين».

فجوابه: أن اقتتال الصحابة إنما نشأ في عهد علي -ﷺ- وقد كان علي طرفاً من أطرافه، فإذا كان لا يرد في ذلك ذم علي علي -ﷺ- وهو إمام المسلمين والمسؤول عن سلامة الرعية فمن باب أولى أن لا يذم بذلك غيره من الصحابة.

وقد تقدم الحديث عن أسباب الاختلاف بين الصحابة في الفتنة، وبيان وجهة كل فريق، وبراءتهم من كل ما يلصق بهم في ذلك، وأن عامة ما صدر منهم إنما كانوا مجتهدين فيه، ليس لأحد أن يذمهم بشيء منه، وإنما الامسآك عما شجر بينهم والمترحم عليهم هو السبيل الأمثل، والمنهج الأقوم في حقهم، فرضي الله عنهم أجمعين.⁽²⁾

(1) سورة التوبة آيه 100.

(2) انظر تقرير ذلك ص 240 من هذا الكتاب.

**طعن الرافضي على الصحابة بقوله
تعالى: { ألم يأن للذين
آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ... }
والرد عليه.**

**قال المؤلف ص 117: «قال تعالى:
{ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم
لذكر الله وما نزل من الحق ولا يكونوا
كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال
عليهم الأمد فقسست قلوبهم وكثير
منهم فاسقون }»⁽¹⁾.**

وفي الدر المنثور لجلال الدين السيوطي
قال: لما قدم أصحاب رسول الله ﷺ المدينة،

فأصابوا من لين العيش ما أصابوا، بعدما كان بهم من الجهد، فكأنهم فتروا عن بعض ما كانوا عليه، فعوتبوا فنزلت: **{ألم يأن للذين آمنوا}**. وفي رواية أخرى أن الله ﷻ استبطأ قلوب المهاجرين بعد سبع عشرة سنة من نزول القرآن فأنزل الله: **{ألم يأن للذين آمنوا}**.

وإذا كان هؤلاء الصحابة وهم خيرة الناس على ما يقوله أهل السنة والجماعة، لم تخشع قلوبهم لذكر الله، وما نزل من الحق طيلة سبعة عشر عاماً، حتى استبطأهم الله وعاتبهم، وحذرهم من قسوة القلوب، التي تجرهم إلى الفسوق، فلا لوم على المتأخرين من سراة

(1) سورة الحديد آية 16.

قريش الذين أسلموا في السنة الثامنة من الهجرة بعد فتح مكة. فهذه بعض الأمثلة التي استعرضها من كتاب الله العزيز كافية للدلالة على

أن الصحابة ليسوا كلهم عدولاً، كما يقول أهل السنة والجماعة...».

وجوابه: أن هذه الآية لا تدل بحال على ما ادعاه: من زعمه أن قلوب الصحابة لم تخشع لذكر الله طيلة سبعة عشر عاماً، بل

هذا من أقبح الكذب والافتراء على الله الذي لا تحتمله الآية، ويعرف هذا بمعرفة أقوال المفسرين في سبب نزولها وتفسيرها، فهذه الآية قد اختلف المفسرون في سبب نزولها.

ف قيل: إنها نزلت في المنافقين، قال الكلبي ومقاتل: نزلت في المنافقين بعد الهجرة بسنة، وذلك أنهم سألوا سلمان الفارسي ذات يوم فقالوا: حدثنا عن التوراة فإن فيها العجائب فنزلت: { **نحن نقص عليك أحسن القصص** }⁽¹⁾، فأخبرهم أن القرآن أحسن قصصاً من غيره، فكفوا عن سؤال سلمان ما شاء الله، ثم عادوا فسألوا سلمان عن مثل ذلك فنزل: { **الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً** }⁽²⁾، فكفوا عن سؤاله ما شاء الله ثم عادوا فقالوا: حدثنا عن التوراة فإن فيها العجائب فنزلت هذه الآية، فعلى هذا تأويل قوله: { **ألم يأن**

(1) سورة يوسف آية 3.

(2) سورة الزمر آية 23.

للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله }⁽¹⁾ يعني في العلانية وباللسان.

وقال آخرون: نزلت في المؤمنين، قال عبد الله بن مسعود: ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية: { **ألم يأن للذين**

آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله { إلا

أربع سنين.⁽²⁾

وقيل: هي خطاب لمن آمن بموسى وعيسى دون محمد عليهم السلام لأنه قال عقيب هذا: {والذين آمنوا بالله ورسوله} ⁽³⁾، أي ألم يأن للذين آمنوا بالتوراة والإنجيل، أن تلين قلوبهم للقرآن، وألا يكونوا كمتقدمي قوم موسى وعيسى، إذ طال عليهم الأمد بينهم وبين نبيهم فقسست قلوبهم.⁽⁴⁾

فهذه أقوال المفسرين في سبب نزول الآية، وعلى قول من قال: إنها نزلت في المنافقين أو في أهل الكتاب، فلا وجه لتنزيلها على الصحابة بحال.

وأما على القول بنزولها فيهم: فإنها لا مطعن فيها على الصحابة،

(1) سورة الحديد آية 16.

(2) انظر: تفسير البغوي 4/297، وتفسير القرطبي 17/240.

(3) سورة الحديد من الآية 19.

(4) انظر: تفسير القرطبي 17/240.

لأن غاية ما في الآية هو حثهم على أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل عليهم من القرآن، وأن أوان ذلك قد حان، دون أن تتعرض الآية لذمهم أو تنقصهم.

قال الطبري في معنى الآية: «ألم يحن للذين صدقوا الله ورسوله أن تلين قلوبهم لذكر الله فتخضع قلوبهم له، ولما نزل من الحق، وهو هذا القرآن الذي نزل على رسوله ۞»⁽¹⁾

وقال ابن كثير: «يقول تعالى: أما أن للمؤمنين أن تخشع قلوبهم لذكر الله، أي: تلين عند الذكر والموعظة، وسماع القرآن، فتفهمه وتنقاد له وتسمع له وتطيعه»⁽²⁾.

وليس في الآية ما يدل على نفي أصل الخشوع من القلب، وهو الخشوع الواجب - كما ادعى هذا الرافضي الحاقد - بل وصف الله تعالى لهم بالإيمان في قوله: { **ألم يأن للذين آمنوا** } دليل على أن أصل الخشوع موجود، لكنه أراد أن ينقلهم إلى درجة أعلى منه، وذلك أن الخشوع منه ما هو واجب، ومنه ما هو مستحب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن قيل فخشوع القلب لذكر الله وما نزل من الحق واجب، قيل: نعم، لكن الناس فيه على قسمين:

(1) تفسير الطبري 11/681.

(2) تفسير ابن كثير 2/310.

مقتصد، وسابق، فالسابقون يختصون
بالمستحبات، والمقتصدون الأبرار هم عموم
المؤمنين المستحقين للجنة»⁽¹⁾.
وعلى هذا فالخطاب في الآية يكون في
حق من لم يحقق تلك الدرجة العالية من
الخشوع، دون من بلغها من الصحابة، يؤيد هذا
ما

نقله الشوكاني عن الزجاج في سبب نزول
الآية حيث قال: (نزلت في طائفة من
المؤمنين حثوا على الرقة والخشوع، فأما من
وصفهم الله بالرقة والخشوع فطبقة فوق
هؤلاء)⁽²⁾.

وقد ثبتت هذه المنزلة العالية من الخشوع
وكثرة البكاء لبعض الصحابة قبل نزول هذه
الآية، ومن ذلك ما ثبت عن أبي بكر الصديق -
رضي الله عنه- من رواية عائشة -رضي الله عنها- في
قصة جوار ابن الدغنة لأبي بكر في بداية
البعثة وفيها: (... ثم بدا لأبي بكر فابتني
مسجداً بفناء داره، فكان يصلي فيه ويقرأ
فيتقصف⁽³⁾ عليه نساء المشركين وأبنائهم،
يعجبون منه وينظرون إليه، وكان أبو بكر -رضي
الله عنه- رجلاً بكاءً لا يملك دمه حين يقرأ القرآن،
فأفزع ذلك أشراف قريش من

- (1) مجموع الفتاوى 7/29.
 - (2) فتح القدير للشوكاني 5/172.
 - (3) أي يزدحمون، النهاية لابن الأثير 4/73.
- المشركين).⁽¹⁾

وهذه الحادثة في بداية البعثة وهي قبل نزول الآية قطعاً، فإن الآية في سورة الحديد، وسورة الحديد مدنية.

وأما زعمه أن نزول الآية في الحث على الخشوع كان بعد سبع عشرة سنة من نزول القرآن، فهذا إن جاء في بعض الروايات فهو معارض بما جاء في غيرها.

فعن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: (إن الله استبطأ قلوب المؤمنين، فعاتبهم على رأس ثلاث عشرة سنة من نزول القرآن).⁽²⁾

وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود -رضي الله عنه- (ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية **{ألم يأن للذين آمنوا..}** إلا أربع سنين).⁽³⁾

(1) أخرجه البخاري في: (كتاب الكفالة، باب جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ)
فتح الباري 4/475-476، ح: 2297، وأخرجه أيضاً في: (كتاب الصلاة، باب المسجد يكون في الطريق) فتح الباري 1/563، 564، ح: 476.

(2) ذكره البيهقي في تفسيره 4/297، وابن كثير في تفسيره 4/310.

(3) أخرجه مسلم (كتاب التفسير، باب قوله تعالى: {ألم يأن للذين آمنوا...}) 4/2319، ح 3027.

ورواية ابن مسعود أصح من غيرها فإنها في صحيح مسلم، وهي دليل على أن عتاب الله لهم بالآية كان في بداية إسلامهم، خلافاً لما زعمه الرافضي أنه بعد سبع عشرة سنة من نزول القرآن.

وأما طعن الرافضي في الصحابة بزعمه أنه لم تخشع قلوب السابقين منهم فكيف بمن أتى بعدهم...!

فهذه دعوى باطلة وفرية ظاهرة، يردها ما ثبت في سيرة

الصحابة - - من أخبار تدل على تحقيقهم أعلى مقامات الخشوع، وشدة خوفهم من الله وكثرة بكائهم من خشيته مما لا ينكره إلا مكابر أو جاهل.

فمن ذلك ما رواه الشيخان من حديث أنس - - قال: (خطب رسول الله ﷺ خطبة ما سمعت مثلها قط، قال: لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً، قال: فغطى أصحاب رسول الله ﷺ وجوههم لهم حين...).

⁽¹⁾ وفي رواية مسلم (حين)

والحنين هو: الصوت الذي يرتفع بالبكاء
من الصدر، والحنين:
من الأنف⁽²⁾، والمقصود شدة بكائهم من
موعظة رسول الله ﷺ.

(1) صحيح البخاري (كتاب التفسير، باب لا تسألوا عن
أشياء إن تبد لكم تسؤكم) فتح الباري 8/280، ح
4621، وصحيح مسلم (كتاب الفضائل، باب توقيره
..ﷺ) 4/1832، ح2359.

(2) فتح الباري لابن حجر 8/281.
وفي رواية أخرى لمسلم: (فأكثر الناس
البكاء، حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ).⁽¹⁾
وقد ثبت البكاء لبعض الصحابة، بل كان
بعضهم معروفاً به

مما يدل على شدة خوفهم من الله وخشيتهم
له ففي الصحيحين من حديث عائشة -رضي
الله عنها- في أمر النبي ﷺ أبا بكر أن يصلي
بالناس: (...فقلت يا رسول الله إن أبا بكر
رجل رقيق القلب إذا قرأ القرآن لا يملك
دمعه).

وفي روايه: (إن أبا بكر إذا قام في مقامك
لم يسمع الناس من البكاء).⁽²⁾
وفي الحلية لأبي نعيم عن عبدالله بن
عيسى قال: (كان في وجه عمر خيطان
أسودان من البكاء).⁽³⁾

وعن هشام بن الحسن قال: (كان عمر يمر بالآيه في ورده

(1) أخرجها مسلم من حديث أنس (كتاب الفضائل، باب توقيره ..) 4/1832.

(2) أخرج الحديث الشيخان واللفظ الأول لمسلم والثاني للبخاري، صحيح البخاري (كتاب الأذان، باب أهل العلم والفضل أحق بالامامة) فتح الباري 2/164، ح 679، صحيح مسلم (كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر..) 1/313.

(3) حلية الأولياء 1/51.

فتخنقه فيبكي حتى يسقط).⁽¹⁾

وعن عثمان -رضي الله عنه- أنه جاء إلى بيت النبي ﷺ فأخبرته عائشة -رضي الله عنها- أنهم لم يطعموا طعاماً منذ أربعة أيام، قالت عائشة -رضي الله عنها-: (بكي عثمان ثم قال: مقتاً للدينيا، ثم أحضر لهم طعاماً كثيراً وصرة دراهم).⁽²⁾

وعن عبدالرحمن بن عوف -رضي الله عنه- أنه أتى بصحفة فيها خبز ولحم فلما وضعت بكى فقبل له: يا أبا محمد ما يبكيك؟ قال: هلك رسول الله ﷺ ولم يشبع هو وأهل بيته من خبز الشعير، ولا أرانا آخرنا لها لما هو خير منها.⁽³⁾

وكان ابن عمر لا يذكر النبي ﷺ قط إلا بكى.

(4)

وأخبارهم في ذلك تطول، وإنما ذكرت هنا أمثلة، للرد على ما افتراه هذا الرافضي في حق الصحابة، وزعمه عدم خشوعهم وخشيتهم، وبيان براءتهم من طعنه وقدحه بهذه الأمثلة الدالة على قوة إيمانهم وشدة خوفهم من الله تعالى، وحسبهم قبل ذلك وبعد

(1) حلية الأولياء 1/51.

(2) أورده ابن قدامة المقدسي في الرقة والبكاء ص 188.

(3) أورده أبو نعيم في الحلية 1/100.

(4) رواه الدارمي في سننه 1/54 ح 86.

تزكية الله ورسوله لهم، وما ثبت في الكتاب والسنة من فضائلهم ومناقبهم التي اختصهم الله بها على من بعدهم من الأمة فرضي الله عنهم أجمعين، وأعلى درجاتهم في جنات النعيم.

فثبت بهذا الاستعراض لما ذكره المؤلف من آيات زاعماً أنها دلت

على الطعن في الصحابة، ثم الوقوف على النصوص الأخرى وأقوال أهل العلم المفسرة لهذه الآيات، والموضحة لمقصودها، والمبينة لأسباب نزولها: بطلان ما ادعاه الرافضي في حق الصحابة، وأن هذه الآيات لا تدل بحال على ذم الصحابة أو تنقصهم، وإنما يحمل

الرافضة على تأويلها على غير مراد الله منها
وتحريفها عن مواضعها، ما امتلأت به قلوبهم
من حقد وضغينة على أصحاب رسول الله ﷺ
هذا مع ما عليه هؤلاء الرافضة من جهل عظيم
بالشرع، ونقص كبير في العقول، وبلادة في
الأفهام، مصحوب ذلك بهوى وظلم وكذب
وافتراء.

ولذا ذكر شيخ الإسلام في وصفهم:
«والقوم من أكذب الناس في النقلات، ومن
أجهل الناس في العقليات، يصدقون من
المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من
الأباطيل، ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار
المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلاً بعد
جيل»⁽¹⁾.

وفي ختام هذا المبحث المتعلق بالرد على
المؤلف في ما يستدل به

(1) منهاج السنة 1/8.

من آيات في الطعن على الصحابة اذكر بعض
الأوجه العامة في الرد على استدلاله ببعض
الآيات بعد ذكر الرد المفصل عليه عند كل آية.
فأقول مستعيناً بالله:

الوجه الأول: أن كل ما يستدل به
المؤلف وغيره من الرافضة

من آيات في الطعن على الصحابة لا يخلو من
ثلاثة أقسام:

إما أن تكون آيات نزلت في الكفار
والمنافقين، ينزلونها على الصحابة بجهل
وظلم، لاجحة لهم فيها بوجه عند أهل العلم.
وإما أن تكون آيات عامة نزلت في حث
الأمة على الخير، وأمرها به، أو تحذيرها من
الشر ونهيها عنه، والخطاب فيها للصحابة
ولمن بعدهم من الأمة، وهي مصدرة في
الغالب: {يا أيها الذين آمنوا} وذلك كقوله
تعالى: **{يا أيها الذين آمنوا من يرد
منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه}**⁽¹⁾ وقوله: **{يا أيها الذين
آمنوا لا تخونوا الله ورسوله وتخونوا
أماناتكم}**⁽²⁾ وقوله: **{يا أيها الذين آمنوا
لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم}**⁽³⁾
وقوله: **{يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله
وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم}**⁽⁴⁾

(1) سورة المائدة آية 54.

(2) سورة الأنفال آية 27.

(3) سورة المائدة آية 87.

(4) سورة الأنفال آية 24.

وقوله: **{يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا
كثيراً من الظن}**⁽¹⁾ والأمثلة على هذا

كثيرة جداً في القرآن، وليس فيها أي طعن على الصحابة.

وقد خاطب الله تعالى بمثل هذا رسوله ﷺ كما في قوله: **{يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته}** ⁽²⁾ وقوله: **{ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين}** ⁽³⁾ وقوله: **{ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاء من العلم إنك إذا لمن الظالمين}** ⁽⁴⁾ وقوله: **{فاصبر كما صبر أولوا العزم من الرسل ولا تستعجل لهم}** ⁽⁵⁾ وقوله: **{ولاتمنن تستكثر}** ⁽⁶⁾ **{ولربك فاصبر}** وغيرها من الآيات في معناها فكما أن هذه الآيات بما تضمنته من الأوامر والنواهي من الله لرسوله، ليس فيها أي مطعن عليه، فكذلك ما ثبت من ذلك في حق الصحابة ليس فيه أي مطعن عليهم.

وأما القسم الثالث من الآيات فأيات تضمنت نوع عتاب ممن

(1) سورة الحجرات آيه 12.

(2) سورة المائدة آيه 67.

(3) سورة الزمر آيه 65.

(4) سورة البقرة آية 145.

(5) سورة الأحقاف آية 35.

(6) سورة المدثر آيتا 6، 7.

الله لبعض الصحابة، كما في قوله تعالى:

{ألم يأن للذين آمنوا أن

تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من

الحق⁽¹⁾ **{وقوله تعالى: {يا أيها الذين**

آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في

سبيل الله اثأقلمتم إلى الأرض⁽²⁾ **{وقوله**

تعالى: {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا

عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم

بالمودة⁽³⁾ **{فهذه الآيات وما في معناها ليس**

فيها كذلك مطعن على الصحابة، وإنما عاتب

الله بها أفراداً منهم، بل ربما كان العتاب لفرد

واحد منهم، كما في الآية الأخيرة، فإنها نزلت

في حاطب بن أبي بلتعة -⁽⁴⁾ - ومن الخطأ

تعميم ذلك على الصحابة كلهم، كما هو صنيع

الرافضة، وأيضاً فإن الله تعالى خاطبهم فيها

بوصف الإيمان المدال على تزكية الله لهم

وثنائه عليهم، ولهذا أطلق على هذه الآيات

وأمثالها على أنها عتاب من الله

للمؤمنين، كما في أثر ابن مسعود المتقدم: (ما

كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية

{ألم يأن للذين آمنوا..}⁽⁵⁾ **إلا أربع**

سنين). (6)

-
- (1) سورة الحديد آيه 16.
 - (2) سورة التوبة آيه 38.
 - (3) سورة الممتحنة آيه 1.
 - (4) انظر تفسير ابن كثير 4/344.
 - (5) سورة الحديد من الآيه 16.
 - (6) تقدم تخريجه ص 336.
- وكذلك قال ابن عباس: (إن الله استبطأ قلوب المؤمنين فعاتبهم).⁽¹⁾
- والعتاب عرفه أهل اللغة بأنه: «مخاطبة الإذلال وكلام المُدليين أخلاءهم طالبين حسن مراجعتهم»⁽²⁾ ولهذا عاتب الله رسوله وخليله في أكثر من آية كما في قوله تعالى: **{ عبس وتولى } أن جاءه الأعمى**⁽³⁾ وقد كان النبي ﷺ بعدها يكرم ابن أم مكتوم ويقول له إذا رآه: (مرحباً بمن عاتبني فيه ربي)⁽⁴⁾ وقال تعالى: **{ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم }**⁽⁵⁾ وقال تعالى: **{ وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وانعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه }**⁽⁶⁾.
- إلى غير ذلك من الأمثلة في هذا الباب.

(1) تقدم تخريجه ص 336.

- (2) لسان العرب لابن منظور 1/577.
- (3) سورة عبس آيتا 1-2.
- (4) ذكره البغوي في تفسيره 4/446، والقرطبي في تفسيره من رواية سفيان الثوري 19/203.
- (5) سورة التحريم آيه 1.
- (6) سورة الأحزاب آيه 37.

والمقصود هنا: هو التأكيد على أن كل ما ثبت في حق الصحابة من عتاب الله تعالى لهم، لا يوجب انتقاصهم به، إذا ما ثبت جنس ذلك في حق الرسول ﷺ وهو بالمكانة المعروفة من ربه.

فثبت بهذا أنه لاجحة للرافضة فيما استدلوا به من آيات للطعن في الصحابة عند النظر والتدقيق، والبحث والتحقيق.

الوجه الثاني: أنا لو سلمنا جدلاً أن في تلك الآيات التي ذكر المؤلف ذماً لبعض الصحابة، فمن أين له الحكم على بعضهم أنهم هم المعنيون بها دون البعض الآخر، ممن تعتقد الرافضة عدالتهم من الصحابة، وعلى رأسهم علي -عليه السلام-، فإن هذا التعيين يحتاج إلى دليل، وإلا فلغيره أن يدعى ما يشاء، وينزل تلك الآيات على من شاء من الصحابة، كما لو احتج الخوارج بتلك الآيات على تكفير علي -عليه السلام- أو النواصب على تفسيقه، فلن يجد المؤلف ولا غيره من الرافضة حجة يدفعون بها عن

علي - - إلا بقول أهل السنة واعتقاد عدالة الصحابة جميعاً.

الوجه الثالث: أن الله تعالى أثنى في كتابه علي الصحابة أبلغ الثناء، وزكاهم أعظم تزكية، وأخبر أنه رضي الله عنهم ورضوا عنه، ووصفهم بالإيمان والتقوى، ووعدهم بالحسنى، كقوله تعالى: **{ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم**

بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري

تحتها الأنهار خالدون فيها أبداً ذلك الفوز العظيم ⁽¹⁾.

وقوله: **{ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً** ⁽²⁾.

وقوله: **{ محمد رسول الله والمدين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطئه فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه**

يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد
الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات
منهم مغفرة وأجرًا عظيمًا⁽³⁾.
وقوله: { لا يستوي منكم من أنفق
من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم
درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا
وكلًا وعد الله الحسنی }⁽⁴⁾.

(1) التوبة آیه 100.

(2) سورة الفتح آیه 18.

(3) سورة الفتح آیه 29.

(4) سورة الحديد آیه 10.

فقد تضمنت هذه الآيات ثناء الله ﷻ العظيم

على الصحابة

ووصفه لهم بتلك الصفات الفاضلة الدالة على
علو شأنهم في الدين، وسمو مكانتهم فيه،
وإخباره بما أعد لهم في الآخرة من الأجر
والثواب والمغفرة والرضوان، والخلود في
جنات تجري من تحتها الأنهار، مما يدل دلالة
واضحة على بطلان ما ادعاه الرافضي من أن
بعض الآيات جاءت بدمهم وتنقصهم، وذلك أنه
كتاب محكم لا يناقض بعضه بعضاً كما قال
تعالى: { ولو كان من عند غير الله
لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً }⁽¹⁾.

ولو افترض وجود بعض الآيات تدل بظاها على ما ادعى الرافضي، فالواجب حملها على هذه الآيات الصريحة القاطعة بعدالة الصحابة جميعاً، فكيف والنصوص كلها من الكتاب والسنة بعدالتهم متواترة، وبإيمانهم قاطعة.

الوجه الرابع: أن الله تعالى أثنى على المستغفرين لهم السائلين الله تعالى أن لا يجعل في قلوبهم غلاً لهم، فقال بعد أن ذكر المهاجرين والأنصار: **{والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم}** ⁽²⁾ فكيف يتصور بعد هذا أن يذمهم الله

(1) سورة النساء آية 82.

(2) سورة الحشر آية 10.

تعالى في آيات أخرى بما يوجب تنقصهم وبغضهم، فإن هذا من أبعد ما يكون عند أصحاب العقول، أن يتضمن مثل ذلك كتاب الله المحكم المنزه عن الاختلاف والاضطراب.

الوجه الخامس: أن الله تعالى جعل أصحاب نبيه غيظاً للكفار فقال: **{ليغيظ بهم الكفار}** ⁽¹⁾ فمن المحال بعد ذلك أن

يجعل للكفار حجة عليهم بدمهم في كتابه،
وقد قال الله تعالى: **{ولن يجعل الله
للكافرين على المؤمنين سبيلاً}** (2).
وبهذا يظهر زيف دعوى الرافضي في أن
القرآن قد جاء بدم الصحابة.
فله الحمد والمنة.



(1) سورة الفتح من الآية 29.

(2) سورة النساء من الآية 141.

طعن الرافضي على الصحابة بحديث الحوض والرد عليه

قال الرافضي ص 119 تحت عنوان:
(رأي الرسول ﷺ في الصحابة).

«قال رسول الله ﷺ: (بينما أنا قائم فإذا
زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني
وبينهم فقال: هلم، فقلت: إلى أين؟ فقال:
إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم
ارتدوا بعدك على أديارهم القهقري، فلا أرى
يخلص منهم إلا مثل همل النعم).

وقال ﷺ: (إني فرطكم على الحوض من
مر علي شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً

ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفونني، ثم يحال بيني وبينهم، فأقول: أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحراً سحراً لمن غير بعدي).

فالمتمعن في هذه الأحاديث العديدة التي أخرجها علماء أهل السنة في صحاحهم ومسانيدهم، لا يتطرق إليه الشك في أن أكثر الصحابة قد بدلوا وغيروا، بل ارتدوا على أدبارهم بعده ﷺ، إلا القليل الذي عبر عنه بهمل النعم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال حمل هذه الأحاديث على القسم الثالث: وهم المنافقون لأن النص يقول: فأقول أصحابي، ولأن المنافقين لم يبدلوا بعد النبي ﷺ، وإلا

فأصبح المنافق بعد وفاة النبي ﷺ مؤمناً».

والجواب: (أن هذين الحديثين اللذين ذكرهما صحيحان أخرجهما البخاري في صحيحه⁽¹⁾، وأخرج مسلم الثاني منهما⁽²⁾، وللحديثين روايات أخرى أخرجهما الشيخان وغيرهما من الأئمة في كتب السنة، ولا حجة في هذه الأحاديث -بحمد الله- على ما زعم هذا الرافضي من القول بردة الصحابة إلا القليل منهم، كما هو معتقد سلفه من الرافضة أخزاهم الله. وذلك أن أصحاب النبي

ﻻ مما لا يقبل النزاع في عدالتهم أو التشكيك في إيمانهم بعد تعديل العليم الخبير لهم في كتابه، وتزكية رسوله ﷺ لهم في سنته، وثناء الله ورسوله عليهم أجمل الثناء، ووصفهم بأحسن الصفات، مما هو معلوم ومتواتر من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على ما تقدم نقل بعض النصوص في ذلك.⁽³⁾ ولهذا اتفق شراح الحديث من أهل السنة، على أن الصحابة غير معنيين بهذه الأحاديث وأنها لا توجب قدحاً فيهم.

(1) صحيح البخاري: (كتاب الرقاق، باب في الحوض) فتح الباري 11/464 - 465، ح 6584-6587.
(2) صحيح مسلم: (كتاب الفضائل، باب إثبات الحوض) 4/1793، ح 229.

(3) انظر ص 215-217 ، 345-348.

قال ابن قتيبة في معرض رده على الرافضة في استدلالهم بالحديث على ردة الصحابة: «فكيف يجوز أن يرضى الله -ﷻ- عن أقوام ويحمدهم، ويضرب لهم مثلاً في التوراة والإنجيل، وهو يعلم أنهم يرتدون على أعقابهم بعد رسول الله ﷺ إلا أن يقولوا: إنه لم يعلم وهذا هو شر الكافرين».⁽¹⁾

وقال الخطابي: «لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد قوم من جفاة العرب، ممن لانصرة له في الدين، وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين، ويدل قوله: (أصحابي) على قلة عددهم»⁽²⁾.

وقال المدهلوي: «إنا لا نسلم أن المراد بالأصحاب ما هو المعلوم في عرفنا، بل المراد بهم مطلق المؤمنين به المتبعين له، وهذا كما يقال لمقلدي أبي حنيفة أصحاب أبي حنيفة، ولمقلدي الشافعي أصحاب الشافعي، وهكذا وإن لم يكن هناك رؤية واجتماع، وكذا يقول الرجل للماضين الموافقين له في المذهب أصحابنا، مع أنه بينه وبينهم عدة من السنين، ومعرفة لهم مع عدم رؤيتهم في الدنيا بسبب أمارات تلوح عليهم...

(1) تأويل مختلف الحديث ص 279.

(2) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري 11/385.

إلى أن قال: ولو سلمنا أن المراد بهم ما هو المعلوم في العرف، فهم الذين ارتدوا من الأعراب على عهد الصديق، وقوله: أصحابي أصحابي، لظن أنهم لم يرتدوا كما يُؤذَن به ما قيل في جوابه: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك.

فإن قلت: إن (رجالاً) في الحديث كما
يحتمل أن يراد منه من ذكرت من مرتدي
الأعراب، يحتمل أن يراد ما زعمته الشيعة
أجيب: إن ما ورد في حقهم من الآيات
والأحاديث وأقوال الأئمة مانع من إرادة ما
زعمته الشيعة⁽¹⁾.
ثم ساق الآيات والأحاديث في فضل
الصحابة.

وإذا ثبت هذا فاعلم أيها القارئ: أن
العلماء قد اختلفوا في أولئك المذايين عن
حوض النبي ﷺ - كما في الأحاديث - بعد اتفاهم
أن الصحابة - ﷺ - غير مرادين بذلك.

قال النووي في شرح بعض روايات
الحديث عند قوله ﷺ: (هل تدري ما أحدثوا
بعدك): «هذا مما اختلف العلماء في المراد به
على أقوال:

أحدها: أن المراد به المنافقون
والمرتدون، فيجوز أن يحشروا بالغرة
والتجيل، فيناديهم النبي ﷺ للسما التي
عليهم، فيقال: ليس

(1) مختصر التحفة الإثني عشرية ص 272-273.
هؤلاء مما وعدت بهم، إن هؤلاء بدلوا بعدك:
أي لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم.

والثاني: أن المراد من كان في زمن النبي ﷺ ثم ارتد بعده فيناديهم النبي ﷺ، وإن لم يكن عليهم سيما الوضوء، لما كان يعرفه ﷺ في حياته من إسلامهم، فيقال: ارتدوا بعدك.

والثالث: أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام، وعلى هذا لا يقطع لهؤلاء الذين يذادون بالنار، يجوز أن يذادوا عقوبة لهم، ثم يرحمهم الله ﷻ فيدخلهم الجنة بغير عذاب»⁽¹⁾.

ونقل هذه الأقوال، أو قريباً منها، القرطبي، وابن حجر -رحمهما الله تعالى-⁽²⁾.

قلت: ولا يمتنع أن يكون أولئك المذادون عن الحوض هم من مجموع تلك الأصناف المذكورة، فإن الروايات محتملة لكل هذا، ففي بعضها يقول النبي ﷺ فأقول: (أصحابي) أو (أصحابي -بالتصغير-)، وفي بعضها يقول: (سيؤخذ أناس من دوني فأقول ياربني مني ومن أممي) وفي بعضها يقول: (ليردن عليّ أقوام أعرفهم

(1) شرح صحيح مسلم 3/136-137.

(2) انظر: المفهم للقرطبي 1/504، وفتح الباري لابن حجر 11/385.

ويعرفوني⁽¹⁾، وظاهر ذلك أن المذايين ليسوا طائفة واحدة.

وهذا هو الذي تقتضيه الحكمة، فإن العقوبات في الشرع تكون بحسب الذنوب، فيجتمع في العقوبة الواحدة كل من استوجبها من أصحاب ذلك الذنب.

كما روى عن طائفة من الصحابة منهم عمر وابن عباس -رضي الله عنهما- في تفسير قوله تعالى: **{احشروا الذين ظلموا وأزواجهم}**⁽²⁾: قالوا: (أشباههم يجئ أصحاب الزنا مع أصحاب الزنا، وأصحاب الربا مع أصحاب الربا، وأصحاب الخمر مع أصحاب الخمر)⁽³⁾، وإذا كان النبي ﷺ قد بين أن سبب الذود عن الحوض هو الارتداد كما في قوله: (إنهم ارتدوا على أديبارهم)، أو الإحداث في الدين، كما في قوله: (إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك)⁽⁴⁾، فمقتضى ذلك هو أن يُذاد عن الحوض كل مرتد عن الدين سواء أكان ممن ارتدد

(1) انظر: الروايات في صحيح البخاري: (كتاب الرقاق، باب الحوض) فتح الباري 463-11/465، وصحيح مسلم: (كتاب الفضائل، باب اثبات الحوض) 1792-4/1802.

(2) سورة الصافات آية 22.

(3) تفسير ابن كثير 4/4.

(4) انظر: الروايات في الصحيحين بحسب ما جاء في الحاشية رقم (1) من هذه الصفحة.
بعد موت النبي ﷺ من الأعراب، أو من كان بعد ذلك، يشاركونهم في هذا أهل الإحداث وهم المبتدعة.

وهذا هو ظاهر قول بعض أهل العلم.
قال ابن عبد البر: «كل من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الحوض، كالخوارج، والروافض، وسائر أصحاب الأهواء، قال: وكذلك الظلمة المسرفون في الجور وطمس الحق، والمعلنون بالكبائر، قال: وكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا ممن عنوا بهذا الخبر والله أعلم»⁽¹⁾.

وقال القرطبي في التذكرة: «قال علماؤنا -رحمة الله عليهم أجمعين- فكل من ارتد عن دين الله، أو أحدث فيه ما لا يرضاه، ولم يأذن به الله، فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه، وأشدهم طرداً من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم، كالخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم مبدلون»⁽²⁾.

وإذا ما تقرر هذا ظهرت براءة الصحابة من كل ما يرميهم به الرافضة فالذود عن الحوض إنما هو بسبب الردة أو الإحداث في

الدين،

(1) نقلاً عن النووي في شرح صحيح مسلم 3/137.
(2) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة 1/348.
والصحابه من أبعد الناس عن ذلك، بل هم أعداء المرتدين الذين قاتلوهم وحاربوهم في أصعب الظروف وأخرجها بعد موت النبي ﷺ على ما روى الطبري في تاريخه بسنده عن عروة بن الزبير عن أبيه قال: (قد ارتدت العرب إما عامة وإما خاصة في كل قبيلة، ونجم النفاق، واشربت اليهود والنصارى والمسلمون كالغنم في الليلة المطيرة الشتوية، لفقد نبيهم ﷺ وقتلهم وكثرة عدوهم).^(١)
ومع هذا تصدى أصحاب النبي ﷺ لهؤلاء المرتدين وقاتلوهم قتالاً عظيماً وناجزوهم حتى أظهرهم الله عليهم فعاد للدين من أهل الردة من عاد، وقتل منهم من قتل، وعاد للإسلام عزه وقوته وهيئته على أيدي الصحابة -ﷺ- وجزاهم عن الإسلام خير الجزاء.
وكذلك أهل البدع كان الصحابة -رضوان الله عليهم- أشد الناس إنكاراً عليهم، ولهذا لم تشتد البدع وتقوى إلا بعد انقضاء عصرهم، ولما ظهرت بعض بوادر البدع في عصرهم أنكروها وتبرؤا منها ومن أهلها.

فعن ابن عمر-رضي الله عنه- أنه قال لمن أخبره عن
مقالة القدرية: (إذا لقيت هؤلاء فأخبرهم أن ابن
عمر منهم بريء، وهم منه برء ثلاث مرات).⁽²⁾

(1) تاريخ الطبري 3/225.
(2) أخرجه عبدالله بن أحمد في كتاب السنة 2/420،
والآجري في الشريعة ص 205.

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال:
(ما في الأرض قوم أبغض إليّ من أن يجيئوني
فيخاصموني من القدرية في القدر).⁽¹⁾

ويقول البغوي ناقلاً إجماع الصحابة وسائر
السلف على معاداة أهل البدع: «وقد مضت
الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنن
على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل
البدع ومهاجرتهم». ⁽²⁾

وهذه المواقف العظيمة للصحابة من أهل
الردة وأهل البدع، من أكبر الشواهد الظاهرة
على صدق تدينهم، وقوة إيمانهم، وحسن
بلائهم في الدين، وجهادهم أعداءه بعد موت
رسول الله ﷺ، حتى أقام الله بهم السنة وقمع
البدع، الأمر الذي يظهر به كذب الرافضة في
رميهم لهم بالردة والإحداث في الدين، والذود
عن حوض
النبي ﷺ. بل هم أولى الناس بحوض نبيهم

لحسن صحبتهم له في حياته، وقيامهم بأمر الدين بعد وفاته.
ولا يشكل على هذا قول النبي ﷺ: (لي ردن عليّ ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني)⁽³⁾ فهؤلاء هم من

(1) أخرجه الآجري في الشريعة ص 213.

(2) شرح السنة للبيهقي 1/194.

(3) جزء من حديث سهل بن سعد أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الرقاق، باب الحوض) فتح الباري 11/464، ح 6582.

مات النبي ﷺ وهم على دينه، ثم ارتدوا بعد ذلك، كما ارتدت كثير من قبائل العرب بعد موت النبي ﷺ، فهؤلاء في علم النبي ﷺ من أصحابه، لأنه مات وهم على دينه، ثم ارتدوا بعد وفاته ولذا يقال له: (إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك)، وفي بعض الروايات: (إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري)⁽⁴⁾ فظاهر أن هذا في حق المرتدين بعد موت النبي ﷺ. وأين أصحاب النبي ﷺ الذين قاموا بأمر الدين بعد نبينهم خير قيام، فقاتلوا المرتدين، وجاهدوا الكفار والمنافقين، وفتحوا بذلك الأمصار، حتى عم دين الله كثيراً من الأمصار، من أولئك المنقلين على أدبارهم.

وهؤلاء المرتدون لا يدخلون عند أهل السنة في الصحابة، ولا يشملهم مصطلح (الصحبة) إذا ما أُطلق. فالصحابي كما عرفه العلماء المحققون: «من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام»⁽²⁾.
وأما قول النبي ﷺ: (فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم)⁽³⁾

(1) انظر: الروايات في صحيح البخاري: (كتاب الرقاق، باب الحوض) فتح الباري 464-11/465، وصحيح مسلم: (كتاب الفضائل، باب إثبات الحوض) 4/1796.

(2) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر 1/7.
(3) تقدم تخريج الحديث ص 350، وهَمَل النعم: ضوال الإبل، واحدها: هامل، أي الناجي منهم قليل في قلة النَّعْم الضالة، النهاية لابن الأثير 5/274.
واحتجاج الرافضي به على تكفير الصحابة إلا القليل منهم فلا حجة له فيه، لأن الضمير في قوله (منهم) إنما يرجع على أولئك القوم الذين يدنون من الحوض ثم يذادون عنه، فلا يخلص منهم إليه إلا القليل وهذا ظاهر من سياق الحديث فإن نصه: (بينما أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هَلَمْ فقلت أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري، ثم إذا زمرة

حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل هَمَلِ النعم).⁽¹⁾

فليس في الحديث للصحابة ذكر وإنما ذكر زمراً من الرجال يذادون من دون الحوض ثم لا يصل إليه منهم إلا القليل.

قال ابن حجر في شرح الحديث عند قوله: (فلا أراه يخلص منهم إلا مثل هَمَلِ النعم) «يعني من هؤلاء الذين دنوا من الحوض وكادوا يردونه فصدوا عنه... والمعنى لا يرده منهم إلا القليل لأن الهَمَلِ في الإبل قليل بالنسبة لغيره».⁽²⁾

(1) تقدم تخريج الحديث ص 350.

(2) فتح الباري 11/474-475.

وبهذا يظهر كذب الرافضي وتلييسه، وبراءة الصحابة من طعنه وتجريحه، على أن أحاديث الحوض في الجملة لو استقام للرافضي الاحتجاج بها على ردة بعض الصحابة - مع أن ذلك لا يستقيم بما تقدم ذكره - فأين الدليل على تعيين المرتدين المحدثين منهم الذين تعتقد الرافضة ردتهم من الصحابة، فإن هذا يحتاج إلى دليل، ولو احتج

الخوارج الذين يكفرون علياً -[]- به هذه الأحاديث على ردة علي -[]- حاشاه ذلك - ما استطاع الرافضة الذب عنه، بل لو قال الخارجي الواقع يشهد بصحة ما اعتقد فإن الحروب والفتن وتفرق المسلمين وسفك دمائهم إنما كان في عهده دون من سبقه من الخلفاء، لانقطع الرافضي في الخصومة، وهذا لا يعني صحة قول الخارجي ولا قوة حجته بل قوله فاسد، معلوم فساد بالاضطرار من دين المسلمين بما تواتر من الأدلة القاطعة بعدالة الصحابة وتزكية الله ورسوله لهم، وبما اشتهر من الأدلة الخاصة في فضل علي -[]-، لكن الرافضة بفساد عقولهم وضعف أفهامهم لما قدحوا في كِل الأصول الدالة على عدالة الصحابة جميعاً، لا يستطيعون بعدها أن يقيموا حجة واحدة على عدالة علي، إلا ألزمهم الخوارج بمثل قولهم في أبي بكر، وعمر، وعثمان، وهذا أصل عظيم في الرد على الرافضة ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يقول: «وهكذا أمر أهل السنة مع الرافضة في أبي بكر، وعلي، فإن الرافضي لا يمكنه أن يثبت إيمان علي وعدالته وأنه من أهل الجنة، فضلاً عن إمامته إن لم يثبت ذلك لأبي بكر، وعمر، وعثمان،

وإلا فمتى أراد إثبات ذلك لعلي وحده لم
تساعده الأدلة، كما أن النصراني إذا أراد
إثبات نبوة المسيح دون محمد لم تساعده
الأدلة. فإذا قالت له الخوارج الذين يكفرون
علياً أو النواصب الذين يفسقونه: إنه كان
ظالماً طالباً للدنيا، وإنه طلب الخلافة لنفسه
وقاتل عليها بالسيف، وقتل على ذلك ألوفاً
من المسلمين حتى عجز عن انفراده بالأمر،
وتفرق عليه أصحابه وظهروا عليه فقاتلوه،
فهذا الكلام وإن كان فاسداً ففساد كلام
الرافضي في أبي بكر، وعمر، أعظم، وإن
كان ما قاله في أبي بكر، وعمر، متوجهاً
مقبولاً فهذا أولى بالتوجه والقبول...»⁽¹⁾.
وبهذا يظهر الحق في هذه المسألة وزيف
ما ادعاه الرافضي.
فلله الحمد والمنة .

(1) منهاج السنة 2/58، وانظر: كلاماً لشيخ الإسلام
قريباً من هذا في مجموع الفتاوى 4/468.

**رمي الرافضي الصحابة بتغيير
سنة النبي ﷺ والرد عليه**

قال الرافضي ص 127 تحت عنوان:
(رأى الصحابة بعضهم في بعض، وشهادتهم على أنفسهم بتغيير سنة النبي ﷺ).
ثم أورد أثراً عن أبي سعيد الخدري قال:
(كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم، فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم، فإن كان يريد أن يقطع بحثاً قطعه، أو يأمر بشيء أمر به، ثم ينصرف، قال أبو سعيد: فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أضحى أو فطر، فلما أتينا المصلى إذا منبر بناه كثير بن الصلت، فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلي، فحبذت بثوبه فحبذني، فارتفع فخطب قبل أن يصلي، فقلت له: غيرتم والله، فقال: أبا سعيد قد ذهب ما تعلم، فقلت: ما أعلم والله خير مما لا أعلم، فقال: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها قبل الصلاة).⁽¹⁾

(1) أخرجه البخاري: (كتاب العيدين، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر) فتح الباري 2/448، ح 956.
قال بعده: «وقد بحثت كثيراً عن المدافع التي جعلت هؤلاء الصحابة يغيرون سنة رسول الله ﷺ، واكتشفت أن الأمويين وأغلبهم

من صحابة النبي ﷺ، وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان (كاتب الوحي) كما يسمونه كان يحمل الناس ويجبرهم على سب علي بن أبي طالب ولعنه من فوق منابر المساجد، كما ذكر ذلك المؤرخون، وقد أخرج مسلم في صحيحه في باب فضائل علي بن أبي طالب مثل ذلك، وأمر معاوية عماله في كل الأمصار باتخاذ ذلك اللعن سنة يقولها الخطباء على المنابر...».

قلت: استدلال المؤلف بأثر أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- على ما زعمه من تغيير الصحابة للسننة من أعجب العجب، فليس فيه ما يدل على زعمه، بل فيه دلالة على قيام الصحابة بأمر السننة وإنكارهم علي من خالفها، وهذا يتمثل في إنكار الصحابي الجليل أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- على مروان في تقديمه الخطبة على صلاة العيد.

ولعل المؤلف ظن أن مروان بن الحكم من الصحابة، بل هو الظاهر من كلامه، لقوله بعد القصة: «وقد بحثت كثيراً عن المدوافع التي جعلت هؤلاء الصحابة يغيرون سنة رسول الله ﷺ»، فيكون هذا من جملة جهالاته التي سبق التنبيه على أمثلة كثيرة منها.⁽¹⁾

(1) انظر ص 154-162 من هذا الكتاب.

والصحيح أن مروان لا تثبت له صحبة، فقد توفي النبي ﷺ وهو صغير ابن ثمان سنين، وقد كان في الطائف مع أبيه، بعد نفي النبي ﷺ له.⁽¹⁾

قال ابن الأثير: «لم ير النبي ﷺ لأنه خرج إلى الطائف طفلاً لا يعقل لما نفي النبي ﷺ أباه الحكم». ⁽²⁾

وعده الذهبي في السير من كبار التابعين. ⁽³⁾

وقال ابن حجر: «لم أر من جزم بصحته». ⁽³⁾

وعلى هذا فلا يُحتمل الصحابة فعل مروان، فكيف وقد أنكره من حضره من الصحابة وهو أبو سعيد الخدري -ﷺ-.

على أن تقديم مروان للخطبة على صلاة العيد، وإن كان خطأ إلا أن العلماء ذكروا أنه إنما فعله مجتهداً.

قال ابن حجر في شرح الحديث بعد قول مروان: (إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة): «وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك

(1) انظر: الإستيعاب لابن عبد البر المطبوع مع الإصابة 10/70، والإصابة لابن حجر 9/318.

(2) أسد الغابة 5/139.

(3) انظر: سير أعلام النبلاء 3/476.

(4) الإصابة 9/318

باجتهاد منه»⁽¹⁾.

ونقل عن ابن المنير أنه قال: «حمل أبو سعيد فعل النبي ﷺ في ذلك على التعيين، وحمله مروان على الأولوية، واعتذر عن ترك الأولى بما ذكره من تغير حال الناس، فرأى أن المحافظة على أصل السنة 0 وهو سماع الخطبة- أولى من المحافظة على هيئة فيها ليست ممن شرطها».

(2)

وأما قول المؤلف: إن الأمويين وأغلبهم من الصحابة، وعلى رأسهم معاوية كان يحمل الناس ويجبرهم على سب علي ولعنه من فوق منابر المساجد، فكلامه هذا يتضمن أمرين:

الأول: قوله إن الأمويين أغلبهم من الصحابة، فإن كان يعني من تولى الخلافة من بني أمية في عهد الدولة الأموية -وهو الظاهر- فمن من خلفاء بني أمية من الصحابة غير معاوية حتى يقال: -إن أغلبهم من الصحابة؟؟- وهذا باستثناء عثمان -ﷺ- فإن خلافته كانت في عهد الخلفاء الراشدين كما هو معلوم- وأنا لا أعلم هل هذا من تلبيس المؤلف على العوام وأهل الجهل، أم أنه الجهل المفرط؟!!

الثاني: قوله إن معاوية كان يحمل الناس على سب علي ولعنه فوق منابر المساجد، وهذه دعوى تحتاج إلى دليل، وهي مفتقرة إلى

(1) فتح الباري 2/450.

(2) المصدر نفسه.

صحة النقل. والمؤلف لم يوثق كلامه هذا، وإنما اكتفى بقوله: (كما ذكر ذلك المؤرخون) ولم يحل على أي مصدر لذلك، ومعلوم وزن مثل هذه الدعوى عند المحققين والباحثين، فكيف بها وقد صدرت من رافضي حاقد.

ومعاوية -رضي الله عنه- منزه عن مثل هذه التهم، بما ثبت من فضله في الدين، فقد كان كاتب الوحي لرسول الله ﷺ، وثبت في سنن الترمذي بسند صحيح من حديث عبدالرحمن بن عميره أن النبي ﷺ قال لمعاوية: (اللهم اجعله هادياً مهدياً واهد به).⁽²⁾ وكان محمود السيرة في الأمة، أثنى عليه بعض الصحابة وامتدحه

(1) روى مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس أن أبا سفيان قال للنبي ﷺ: ثلاث أعطينهن، قال: نعم... وفيه: (معاوية تجعله كاتباً بين يديك، قال: نعم... صحيح مسلم 4/1945.

قال ابن عساكر: «وأصح ما روى في فضل معاوية حديث أبي جمرة عن ابن عباس أنه كان كاتب النبي ﷺ منذ أسلم». نقله ابن كثير في البداية والنهاية 8/125.

(2) أخرجه الترمذي: (كتاب المناقب، باب مناقب لمعاوية -) 5/687، وقال هذا حديث حسن غريب، وصحح الحديث الألباني قال في سلسلة الأحاديث الصحيحة 4/615: «رجاله كلهم ثقات رجال مسلم فكان حقه أن يصحح..».

وقال: «وبالجملة فالحديث صحيح». خيار التابعين، وشهدوا له بالدين والعلم، والعدل والحلم، وسائر خصال الخير.

فعن عمر بن الخطاب - قال لما ولّاه الشام: (لا تذكروا معاوية إلا بخير).⁽¹⁾

وعن علي - أنه قال بعد رجوعه من صفين: (أيها الناس لا تكرهوا إمارة معاوية، فإنكم لو فقدتموه رأيتم الرؤوس تندر عن كواهلها كأنها الحنظل).⁽²⁾

وعن ابن عمر أنه قال: (ما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسود⁽³⁾ من معاوية فليل ولا أبوك؟ قال: أبي عمر - رحمه الله - خير من معاوية، وكان معاوية أسود منه).⁽⁴⁾

وعن ابن عباس قال: (ما رأيت رجلاً كان أخلق بالملك من معاوية).⁽⁵⁾

وفي صحيح البخاري أنه قيل لابن عباس:
(هل لك في أمير

(1) أورده ابن كثير في البداية والنهاية 8/125.

(2) المصدر نفسه 8/134.

(3) من السيادة وسمى السيد سيداً لأنه يسود سواد
الناس، لسان العرب 3/229

(4) أخرجه الخلال في السنة 1/443، وأورده الذهبي
في سير أعلام النبلاء 3/152، وابن كثير في البداية
والنهاية 8/137.

(5) أورده ابن كثير في البداية والنهاية 8/137.

المؤمنين معاوية فإنه ما أوتر إلا بواحدة قال:
إنه فقيه⁽¹⁾.

وعن عبدالله بن الزبير أنه قال: (لله در
ابن هند (يعني معاوية) إنا كنا لنفرقه⁽²⁾ وما
الليث على برائته بأجرأ منه، فيتفارق لنا، وإن
كنا لنخدعه وما ابن ليلة من أهل الأرض بأدهى
منه فيتخادع لنا، والله لو ددت أنا مُتَّعنا به
مادام في هذا الجبل حجر وأشار إلى أبي
قيس)⁽³⁾.

وعن قتادة قال: (لو أصبحتم في مثل
عمل معاوية لقال أكثركم هذا المهدي)⁽⁴⁾.

وعن مجاهد أنه قال: (لو رأيتم معاوية
لقلتم هذا المهدي)⁽⁵⁾.

وعن الزهري قال: (عمل معاوية بسيرة
عمر بن الخطاب سنين لا يخرم منها شيئاً)⁽⁶⁾.

وعن الأعمش أنه ذكر عنده عمر بن
عبدالعزیز وعدله فقال:

(1) صحيح البخاري: (كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر
معاوية) فتح الباري 7/103، ح 3765.
(2) الفَرَق هو: الخوف والفرع، النهاية لابن الأثير
3/438.

(3) أورده ابن كثير في البداية والنهاية 8/138.

(4) أخرجه الخلال في السنة 1/438.

(5) المصدر نفسه. وأورده ابن كثير في البداية
والنهاية 8/137.

(6) أخرجه الخلال في السنة 1/444، وقال المحقق:
إسناده صحيح.

(فكيف لو أدركتم معاوية؟ قالوا: يا أبا محمد
يعني في حلمه؟ قال: لا والله، ألا بل في
عدله).⁽¹⁾

وسئل المعافى معاوية أفضل أو عمر بن
عبدالعزیز؟ فقال: (كان معاوية أفضل من
ستمائه مثل عمر بن عبدالعزیز).
والآثار عن السلف في ذلك كثيرة، وإنما
سقت هنا بعضها.

كما أثنى على معاوية -رضي الله عنه- العلماء
المحققون في السير والتاريخ، ونقاد الرجال.
يقول ابن قدامة المقدسي: «ومعاوية
خال المؤمنين، وكاتب وحي الله، وأحد خلفاء
المسلمين -رضي الله تعالى عنهم-».⁽³⁾

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «واتفق العلماء على أن معاوية أفضل ملوك هذه الأمة، فإن الأربعة قبله كانوا خلفاء نبوة، وهو أول الملوك، كان ملكه ملكاً ورحمة»⁽⁴⁾.
وقال: «فلم يكن من ملوك المسلمين خير من معاوية، ولا كان الناس في زمان ملك من الملوك خيراً منهم في زمان معاوية»⁽⁵⁾.

(1) أخرجه الخلال في السنة 1/437.

(2) المصدر نفسه 1/435.

(3) لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد ص 33.

(4) مجموع الفتاوى 4/478.

(5) منهاج السنة 6/232.

وقال ابن كثير في ترجمة معاوية -ؓ-:-
«وأجمعت الرعايا على بيعته في سنة إحدى وأربعين... فلم يزل مستقلاً بالأمر في هذه المدة إلى هذه السنة التي كانت فيها وفاته، والجهاد في بلاد العدو قائم، وكلمة الله عالية، والغنائم ترد إليه من أطراف الأرض، والمسلمون معه في راحة وعدل، وصفح وعفو»⁽¹⁾.

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وأول ملوك المسلمين معاوية وهو خير ملوك المسلمين»⁽²⁾.

وقال الذهبي في ترجمته: «أمير المؤمنين ملك الإسلام»⁽³⁾.
وقال: «ومعاوية من خيار الملوك، الذين غلب عدلهم على ظلمهم»⁽⁴⁾.
وإذا ثبت هذا في حق معاوية -ؓ- فإنه من أبعد المحال على من كانت هذه سيرته، أن يحمل الناس على لعن علي-ؓ- على المنابر وهو من هو في الفضل وهذا يعني أن أولئك السلف وأهل العلم من بعدهم المذنبين أثنوا عليه ذلك الثناء البالغ، قد مالؤوه على الظلم والبغي واتفقوا على الضلال وهذا مما نزهت الأمة عنه بنص

(1) البداية والنهاية 8/122.

(2) شرح العقيدة الطحاوية ص722.

(3) سير أعلام النبلاء 3/120.

(4) المصدر نفسه 3/159.

حديث الرسول ﷺ (إن أمتي لاتجتمع على ضلالة)⁽¹⁾.

ومن علم سيرة معاوية -ؓ- في الملك، وما اشتهر به من الحلم والصفح، وحسن السياسة للرعية، ظهر له أن ذلك من أكبر الكذب عليه. فقد بلغ معاوية -ؓ- في الحلم مضرب الأمثال، وقدوة الأجيال قال: عبد الملك بن

مروان وقد ذكر عنده معاوية: (ما رأيت مثله في حلمه واحتماله وكرمه).⁽²⁾
وقال قبيصة بن جابر: (ما رأيت أحداً أعظم حلمًا، ولا أكثر سُؤددًا، ولا أبعد أناة، ولا ألين مخرجًا، ولا أرحب باعًا بالمعروف من معاوية).⁽³⁾
ونقل ابن كثير: (أن رجلاً أسمع معاوية كلاماً سيئاً شديداً، ف قيل له لو سطوت عليه؟ فقال: إني لأستحيي من الله أن يضيق حلمي عن ذنب أحد من رعيتي).⁽⁴⁾

(1) رواه ابن أبي عاصم في السنة في حديث أنس - ص 41 رقم 82-83-84، ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد 5/218، وحسنه الألباني في ظلال الجنة المطبوع مع السنة ص 41-42، وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة 3/319-320 رقم 1331.
(2) البداية والنهاية لابن كثير 8/138.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.

وقال رجل لمعاوية: (ما رأيت أنذل منك، فقال معاوية: بلى من واجه الرجال بمثل هذا).⁽¹⁾

فهل يعقل بعد هذا أن يسع حلم معاوية -
سفهاء الناس وعامتهم المجاهرين له بالسب والشتائم، وهو أمير المؤمنين، ثم يأمر بعد ذلك بلعن الخليفة الراشد علي بن أبي طالب

على المنابر، ويأمر ولاته بذلك في سائر
الأمصار والبلدان. الحكم في هذا لكل صاحب
عقل وفهم؟؟

وأما ما استدل به الرافضي على تلك
الفرية بما عزاه إلى صحيح مسلم فليس فيه
ما يدل على زعمه، وهو بهذا إنما يشير إلى
حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه
قال: (أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال:
ما منعك أن تسب أبا تراب؟ فقال: أمّا ما
ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ﷺ فلن
أسبه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليّ من
حمر النعم...) (2) الحديث.

قال النووي: «قول معاوية هذا ليس فيه
تصريح بأنه أمر سعداً بسبه، وإنما سأله عن
السبب المانع له من السب. كأنه يقول: هل
امتنعت تورعاً، أو خوفاً، أو غير ذلك، فإن كان
تورعاً وإجلالاً لله عمن

(1) البداية والنهاية 8/138.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب فضائل
الصحابة، باب من فضائل علي -) 4/1871.

السب فأنت مصيب محسن، وإن كان غير
ذلك فله جواب آخر، ولعل سعد قد كان في
طائفة يسبون فلم يسب معهم، وعجز عن
الإنكار، أو أنكر عليهم، فسأله هذا السؤال.

قالوا ويحتمل تأويلاً آخر أن معناه: ما منعك أن تخطئه في رأيه واجتهاده، وتظهر للناس حسن رأينا واجتهادنا، وأنه أخطأ»⁽¹⁾.
وقال القرطبي معلقاً على وصف ضرار الصُّدَائِي لعلِي -ؑ- وثنائه عليه بحضور معاوية، وبكاء معاوية من ذلك، وتصديقه لضرار فيما قال⁽²⁾: «وهذا الحديث يدل على معرفة معاوية بفضل علي -ؑ- ومنزلته، وعظيم حقه، ومكانته، وعند ذلك يبعد على معاوية أن يصرح بلعنه وسبّه، لما كان معاوية موصوفاً به من العقل والدين، والحلم وكرم الأخلاق وما يروى عنه من ذلك فأكثره كذب لا يصح، وأصح ما فيها قوله لسعد بن أبي وقاص: ما يمنعك أن تسب أبا تراب؟ وهذا ليس بتصريح بالسب، وإنما هو سؤال عن سبب امتناعه ليستخرج من عنده من ذلك، أو من نقيضه، كما قد ظهر من جوابه، ولما سمع ذلك معاوية سكت وأذعن، وعرف الحق

(1) شرح صحيح مسلم 15/175.

(2) تقدم تخريج هذا الخبر ونقل طرف منه ص 247-248.

لمستحقه)⁽¹⁾.

والذي يظهر لي في هذا والله أعلم: أن معاوية إنما قال ذلك على سبيل المداعبة لسعد، وأراد من ذلك استظهار بعض فضائل علي -ؑ- فإن معاوية -ؑ- كان رجلاً فطناً ذكياً، يجب مطارحة الرجال واستخراج ما عندهم، فأراد أن يعرف ما عند سعد في علي -رضي الله عنهما- فألقى سؤاله بهذا الأسلوب المثير. وهذا مثل قوله -ؑ- لابن عباس: (أنت على ملة علي؟ فقال له ابن عباس ولا على ملة عثمان، أنا على ملة رسول الله ﷺ).⁽²⁾ فظاهر أن قول معاوية هنا لابن عباس جاء على سبيل المداعبة، فكذلك قوله لسعد هو من هذا الباب، وأما ما ادعى الرافضي من الأمر بالسب فحاشا معاوية -ؑ- أن يصدر منه مثل ذلك والمانع من هذا عدة أمور:

الأول: أن معاوية نفسه ما كان يسب علياً -ؑ- كما تقدم حتى يأمر غيره بسبه، بل كان معظماً له، معترفاً له بالفضل والسبق إلى الإسلام، كما دلت على ذلك أقواله الثابتة عنه.

(1) المفهم للقرطبي 6/278.

(2) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى 1/355،
والصغرى ص145، واللالكائي في شرح أصول
اعتقاد أهل السنة 1/94.

قال ابن كثير: «وقد ورد من غير وجه: أن
أبا مسلم الخولاني وجماعة معه دخلوا على
معاوية فقالوا له: هل تنازع علياً أم أنت مثله؟
فقال: والله إني لأعلم أنه خير مني وأفضل،
وأحق بالأمر مني...»⁽¹⁾ الخبر.

ونقل ابن كثير أيضاً عن جرير بن عبد
الحميد عن مغيرة قال: (لما جاء خبر قتل
علي إلى معاوية جعل يبكي، فقالت له امرأته:
أتبكيه وقد قاتلته؟ فقال: ويحك إنك لا تدريين
ما فقد الناس من الفضل والفقه والعلم).⁽²⁾

فهل يسوغ في عقل ودين أن يسب
معاوية علياً بل ويحمل الناس على سبه وهو
يعتقد فيه هذا !!.

الثاني: أنه لا يعرف بنقل صحيح أن
معاوية -رضي الله عنه- تعرض لعلي -رضي الله عنه- بسب أو شتم أثناء
حربه له في حياته، فهل من المعقول أن يسبه
بعد انتهاء حربه معه ووفاته، فهذا من أبعد ما
يكون عند أهل العقول، وأبعد منه أن يحمل
الناس على سبه وشتمه.

الثالث: أن معاوية -رضي الله عنه- كان رجلاً ذكياً،
مشهوراً بالعقل والدهاء، فلو أراد حمل الناس

على سب علي - حاشاه ذلك - أفكان

(1) البداية والنهاية لابن كثير 8/132.

(2) المصدر نفسه 8/133.

يطلب ذلك من مثل سعد بن أبي وقاص، وهو من هو في الفضل والورع، مع عدم دخوله في الفتنة أصلاً!! فهذا لا يفعله أقل الناس عقلاً وتديراً، فكيف بمعاوية.

الرابع: أن معاوية -ؓ- انفرد بالخلافة بعد تنازل الحسن بن علي -رضي الله عنهما- له واجتمعت عليه الكلمة والقلوب ودانت له الأمصار بالملك، فأى نفع له في سب علي؟ بل الحكمة وحسن سياسته تقتضي عدم ذلك، لما فيه من تهدئة النفوس، وتسكين الأمور، ومثل هذا لا يخفي على معاوية -ؓ- الذي شهدت له الأمة بحسن السياسة والتدبير.

الخامس: أنه كان بين معاوية -ؓ- بعد استقلاله بالخلافة وأبناء علي من الألفة والتقارب، ما هو مشهور في كتب السير والتاريخ. ومن ذلك أن الحسن والحسين وفدا على معاوية فأجازهما بمائتي ألف. وقال لهما: (ما أجاز بهما أحد قبلي، فقال له الحسين: ولم تعط أحداً أفضل منا).⁽¹⁾

ودخل مرة الحسن على معاوية فقال له:
(مرحباً وأهلاً بابن رسول الله ﷺ، وأمر له
بثلاثمائة ألف).⁽²⁾

(1) البداية والنهاية لابن كثير 8/139.

(2) المصدر نفسه 8/140.

وهذا مما يقطع بكذب ما ادعى الرافضي
في حق معاوية، من حمله الناس على سب
علي، إذ كيف يحصل هذا مع ما بينه وبين
أولاده من هذه الألفة والمودة، والاحتفاء
والتكريم.

وبهذا يظهر الحق في هذه المسألة،
وتتجلى الحقيقة.

فله الحمد على نعمه وتوفيقه.



**زعم الرافضي أن الصحابة غيروا
حتى**

في الصلاة والرد عليه

قال الرافضي ص 130 تحت عنوان:
(الصحابة غيروا حتى في الصلاة).
«قال أنس بن مالك ما عرفت شيئاً مما
كان على عهد النبي ﷺ مثل الصلاة، قال: أليس
ضيعتم ما ضيعتم فيها.
وقال الزهري: دخلت على أنس بن مالك
بدمشق وهو يبكي. فقلت: ما يبكيك فقال: لا
أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وقد
ضيعت.

وحتى لايتوهم أحد أن التابعين هم الذين
غيروا ما غيروا بعد تلك الفتن والحروب، أود
أن أذكر بأن أول من غير سنة الرسول ﷺ في
الصلاة، هو خليفة المسلمين عثمان بن عفان،
وكذلك أم المؤمنين عائشة. فقد أخرج
الشيخان البخاري ومسلم في صحيحهما: (أن
رسول الله ﷺ صلى بمنى ركعتين، وأبو بكر
بعده، وعمر بعد أبي بكر وعثمان صدرأ من
خلافته ثم إن عثمان صلى بعد أربعاً).

كما أخرج مسلم في صحيحه قال
الزهري: قلت لعروة: ما بال عائشة تتم
الصلاة في السفر؟ قال: إنها تأولت كما تأول
عثمان...».

والرد عليه:

أن هذين الأثرين اللذين ذكرهما ثابتان عن أنس -ؓ- وقد أخرجهما البخاري في صحيحه⁽¹⁾ وليس فيهما أي مطعن على أصحاب رسول الله ﷺ كما زعم الرافضي، وذلك أن أنساً إنما قال ذلك إنكاراً على الحجاج بن يوسف الذي كان والياً على العراق لبني أمية، وكان يؤخر الصلاة إلى آخر وقتها -كما كان على ذلك بعض أمراء بني أمية-⁽²⁾ فأنكر ذلك أنس -ؓ- عندما كان مقيماً بالعراق على ما روى ثابت البناني قال: (كنا مع أنس بن مالك فأخر الحجاج الصلاة، فقام أنس يريد أن يكلمه فنهاه إخوانه شفقة عليه منه، فخرج فركب دابته فقال في مسيره ذلك: والله ما أعرف شيئاً مما كنا عليه على عهد النبي ﷺ...)⁽³⁾ الخ كلامه.

ثم إن أنساً بعد ذلك ذهب إلى دمشق وتكلم بالأثر الثاني الذي رواه عنه الزهري بعد قدومه إلى دمشق.

قال ابن حجر: «كان قدوم أنس دمشق في إمارة الحجاج على العراق، قدمها شاكياً من الحجاج للخليفة، وهو إذ ذاك

(1) صحيح البخاري (كتاب مواقيت الصلاة، باب تضييع الصلاة عن وقتها) فتح الباري 2/13.

(2) انظر: البداية والنهاية لابن كثير 9/94.

(3) ذكره ابن حجر في فتح الباري 2/13.
الوليد بن عبد الملك⁽¹⁾.
فتبين أن قول أنس -ﷺ- هـ و وصف لحال
ذلك الزمان الذي
أدركه في آخر حياته، وما رأى فيه من التغيير،
وتأخير الصلوات عن
وقتها، من قبل بعض الأمراء في عهد الدولة
الأموية. وأنس -ﷺ- كان من المعمرين ببركة
دعاء رسول الله ﷺ حيث دعا له بطول العمر،
فعن أنس قال: قالت أم سليم: خويدمك ألا
تدعوا له؟ فقال: (اللهم أكثر ماله وولده،
وأطل حياته، واغفر له، فدعا لي بثلاث:
فدفنت مائة وثلاثة، وإن ثمرتي لتطعم في
السنة مرتين، وطالت حياتي حتى استحيت
من الناس وأرجو المغفرة)⁽²⁾.
ووفاة أنس -ﷺ- كانت سنة ثلاث وتسعين⁽³⁾
وكان قدومه

(1) فتح الباري 2/13.
(2) أخرجه البخاري في الأدب المفرد في (باب من
دعا بطول العمر) الأدب المفرد مع شرحه فضل
الله الصمد 2/106.
وقد صحح الحديث الألباني في سلسلة الأحاديث
الصحيحة 5/284، ح 2241.
وروى الحديث من طريق أخرى البخاري في
صحيحة (كتاب الدعوات، باب دعوة النبي ﷺ لخدمه

بطول العمر...) فتح الباري 11/144، ورواه مسلم في (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضل أنس) 4/1928 وليس في رواية الصحيحين (أطل حياته). (3) انظر البداية والنهاية لابن كثير 9/94، والإصابة لابن حجر 1/113.

إلى دمشق قبل وفاته بسنة في سنة اثنتين وتسعين.

قال ابن كثير روى عبدالرزاق بن عمر، عن إسماعيل قال: «قدم

أنس على الوليد في سنة اثنتين وتسعين»⁽¹⁾. ومعلوم أنه في ذلك الوقت لم يكن بقي فيه من الصحابة إلا القليل، بل ذهب بعض العلماء إلى أن أنس بن مالك هو آخر من مات من الصحابة، ثم أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي-رضي الله عنهما-⁽²⁾.

وعلى هذا فأى لوم على الصحابة في تغير الناس من بعدهم، ومن كان حياً منهم فهو منكر لذلك، كما تقدم في الأثرين عن أنس -

□-

على أن هذا التغير الذي ذكره أنس لا يعم أمصار المسلمين كلها، وإنما كان في بعض الأمصار كالعراق والشام، دون بقية البلاد، يشهد لهذا ما رواه البخاري من حديث بشير بن يسار الأنصاري، أن أنس بن مالك قدم المدينة، ف قيل له: ما أنكرت منا منذ يوم

عهدت رسول الله ﷺ، قال: (ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف).⁽³⁾

(1) البداية والنهاية 9/94.
(2) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير ص 160.
(3) رواه البخاري (كتاب الأذان، باب إثم من لم يتم الصفوف) فتح الباري 2/209، ح 724.
وقد نبه على هذا الحافظ ابن حجر -رحمه الله- عند شرحه للأثرين السابقين لأنس، حيث قال: «إطلاق أنس محمول على ما شاهده من أمراء الشام والبصرة خاصة، وإلا فسيأتي في هذا الكتاب أنه قدم المدينة فقال: (ما أنكرت شيئاً...)⁽¹⁾، ثم ساق الأثر.
وأما قول الرافضي: إن أول من غير سنة النبي ﷺ هو عثمان وعائشة -رضي الله عنهما- مشيراً لإتمام عثمان -ﷺ- الصلاة في منى، وأن عائشة كانت تتم الصلاة في السفر.
فجوابه: أن عثمان وعائشة -رضي الله عنهما- كانا مجتهدين، وقد اختلف العلماء في وجه اجتهادهما اختلافاً كبيراً، وذكروا وجوهاً كثيرة في ذلك.⁽²⁾ لكن الذي صوبه أكثر المحققين وقطعوا به، أنهما كانا يريان جواز القصر والإتمام، فأخذا بأحد الجائزين.

قال النووي: «اختلف العلماء في تأويلهما، فالصحيح الذي عليه المحققون: أنهما رأيا القصر جائزاً والإتمام جائزاً، فأخذا بأحد الجائزين،

(1) فتح الباري 2/14.

(2) انظر شرح صحيح مسلم للنووي 5/195، والمفهم للقرطبي 2/327، وفتح الباري لابن حجر 571-2/570.

وهو الإتمام»⁽¹⁾.

وقال القرطبي: «اختلف في تأويل إتمام عائشة وعثمان في السفر على أقوال، وأولى ما قيل في ذلك أنهما تأولا: أن القصر رخصة غير واجبة، وأخذا بالأكمل، وما عدا هذا القول إما فاسد وإما بعيد»⁽²⁾. ثم ذكر بقية الأقوال ورد عليها.

وهذا الذي ذكره القرطبي هنا في سبب تأويلهما فيه ترجيح الإتمام على القصر على اعتبار أن القصر رخصة، وأن الإتمام عزيمة ولذا قال: أخذا بالأكمل. بخلاف توجيه النووي فالظاهر منه أنه يستوى فيه الأمران وإنما أخذا بأحد الجائزين.

وقد فرق بعض المحققين بين سبب إتمام عثمان، وإتمام عائشة -رضي الله عنهما-.

كما ذهب إلى ذلك الحافظ ابن حجر حيث قال في شرح عبارة: (إن عائشة تأولت كما تأول عثمان): «التشبيه بعثمان في الإتمام بتأويل، لا اتحاد تأويلهما، ويقويه أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكاثرت، بخلاف تأويل عائشة»⁽³⁾.

(1) شرح صحيح مسلم 5/195.

(2) المفهم للقرطبي 2/327.

(3) فتح الباري لابن حجر 2/571.

قال بعد ذلك: «والمقول أن سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر مختصاً بمن كان شاخصاً سائراً، وأما من أقام في مكة في أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم، والحجة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال: لما قدم علينا معاوية حاجاً صلى بنا الظهر ركعتين بمكة، ثم انصرف إلى دار الندوة، فدخل عليه مروان وعمرو بن عثمان فقالا: لقد عبت أمر ابن عمك لأنه كان قد أتم الصلاة، قال: وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعاً أربعاً، ثم إذا

خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة»⁽¹⁾.
فيكون هذا الذي ذكره ابن حجر قولاً آخر في سبب إتمام عثمان - .

ولهذا ذكر ابن حجر بعده القول المتقدم عن القرطبي، وعزاه إلى ابن بطال وقال: «وهذا رجه جماعة من آخرهم القرطبي، لكن الوجه الذي قبله أولى لتصريح الراوي بالسبب»⁽²⁾.

وأما وجه اجتهاد عائشة - رضي الله عنها - فيقول ابن حجر فيه: «وأما عائشة فقد جاء عنها سبب الإتمام صريحاً، وهو فيما أخرجه

(1) فتح الباري 2/571، والحديث رواه أحمد في المسند 4/94.

(2) فتح الباري لابن حجر 2/571.

البيهقي من طريق هشام بن عروة، عن أبيه: (أنها كانت تصلي في السفر أربعاً، فقلت لها: لو صليت ركعتين، فقالت: ابن اختي إنه لا يشق علي). إسناده صحيح وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة، وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل)⁽¹⁾.

قلت: وهذا موافق لما ذكره القرطبي سابقاً في سبب إتمامها - رضي الله عنها -.

هذا وقد ذكر بعض العلماء المحققين في:
(باب الصحابة) في معرض ردهم على
الرافضة أن الذي حمل عثمان -ع- على
الإتمام في منى لما بلغه أن بعض الأعراب
الذين كانوا شهدوا معه الصلاة في الأعوام
الماضية ظنوا أنها ركعتان فأراد أن يعلمهم
أنها أربع.

قال أبو نعيم في: (كتاب الإمامة):
«وإن الذي حمل عثمان -ع- على الإتمام أنه
بلغه أن قوماً من الأعراب ممن شهدوا معه
الصلاة بمنى رجعوا إلى قومهم فقالوا: الصلاة
ركعتان، كذلك صليناها مع أمير المؤمنين
عثمان بن عفان -ع- بمنى، فلأجل ذلك صلى
أربعاً ليعلمهم ما يستنوا به للخلاف
والاشتباه»⁽²⁾.

وقال ابن العربي في العواصم في معرض
رده على الشبه التي

(1) المصدر نفسه.

(2) الإمامة والرد على الرافضة ص 312.

أثيرت ضد عثمان -ع-: «وأما ترك القصر:
فاجتهاد إذ سمع أن الناس افتتنوا بالقصر،
وفعلوا ذلك في منازلهم، فرأى أن السنة ربما
أدت إلى إسقاط الفريضة، فتركها مصلحة
خوف الذريعة، مع أن جماعة من العلماء

قالوا: إن المسافر مخير بين القصر والإتمام»⁽¹⁾.

قلت: ويؤيد هذا أن عثمان -ؓ- ما كان يقصر الصلاة في بداية عهده، بل بقي سبع سنين من خلافته وهو يقصر الصلاة بمنى، ثم أتم بعد ذلك، فهو دليل أنه ما فعل ذلك إلا لأمر طرأ.

روى ابن أبي شيبة عن عمران بن حصين أنه قال: (حججت مع عثمان سبع سنين من إمارته لا يصلي إلا ركعتين، ثم صلى بمنى أربعاً)⁽²⁾.

وعلى كل حال فكل من عثمان وعائشة -رضي الله عنهما- كانا مجتهدين فيما ذهبا إليه أياً كان السبب الحامل لهما على ذلك.

وإذا ما تقرر هذا اندحضت دعوى الرافضي في النيل منهما، وانكشفت شبهته، وبطل افتراءؤه وظلمه.

وزيادة على هذا أذكر هنا بعض الأوجه الأخرى المؤكدة لما تقدم من براءة أمير المؤمنين عثمان بن عفان، وأم المؤمنين

(1) العواصم من القواصم ص 90.

(2) المصنف لابن أبي شيبة 2/207.

عائشة -رضي الله عنهما- مما رماهما به الرافضي.

الوجه الأول: أنهما مجتهدان، والمجتهد معذور، بل مأجور على كل حال لقول النبي ﷺ: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر).⁽¹⁾ وهذا أمر مقرر عند أهل السنة لا يختلفون فيه، وإنما يخالف فيه أهل البدع.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولو لا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة». ⁽²⁾

ويقول أيضاً: «هذا قول السلف وأئمة الفتوى كأبي حنيفة والشافعي، والثوري، وداود بن علي وغيرهم، لا يؤثمون مجتهداً مخطئاً في المسائل الأصولية ولا في الفرعية. كما ذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره، وقالوا: هذا هو القول المعروف عن الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وأئمة الدين، أنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولا يؤثمون أحداً

(1) رواه البخاري في: (كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ) فتح الباري 13/318، ح 7352، ومسلم: (كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ) صحيح مسلم 3/1342، ح 1716.

(2) مجموع الفتاوى 20/165.

من المجتهدين المخطئين، لا في مسألة عملية ولا علمية...»⁽¹⁾
الوجه الثاني: أن القول بإتمام الصلاة في السفر لم ينفرد به عثمان وعائشة -رضي الله عنهما- وإنما هو قول طائفة من الصحابة. قال أبو نعيم: «وقد رأى جماعة من الصحابة إتمام الصلاة في السفر منهم عائشة -رضي الله عنها- وعن أبيها، وعثمان -رضي الله عنه- وأربعة عشر من أصحاب رسول الله⁽²⁾».

قلت: وسلمان -رضي الله عنه- ممن يعتقد الرفضه عدالته كما جاء في الكافي فيما نسبوه إلى محمد الباقر -وهو من ذلك بريء-: (كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة... المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي -رحمة الله وبركاته عليهم-...)⁽³⁾. فإذا كان سلمان -رضي الله عنه- معذوراً في اجتهاده بإتمام الصلاة فكذلك عثمان، وعائشة -رضي الله عنهما- معذوران في ذلك حكمهما حكمه. كما أن الطعن في عثمان وعائشة بهذا طعن في سلمان، ويتوجه عليه من الذم والقبح ما يتوجه عليهما على حد سواء.

(1) المصدر نفسه 19/207.

(2) الإمامة 312.

(3) روضة الكافي 8/245.

الوجه الثالث: أن الصحابة - - سواء من قال بإتمام الصلاة في السفر، أو من قال بالقصر، ما كان بعضهم يعيب على بعض، كما روى ابن أبي شيبة من طريق عبدالرحمن بن حصين عن أبي نجیح

المكي قال: (اصطحب أصحاب النبي ﷺ في السفر، فكان بعضهم يتم، وبعضهم يقصر، وبعضهم يصوم، وبعضهم يفطر، فلا يعيب هؤلاء على هؤلاء، ولا هؤلاء على هؤلاء).⁽¹⁾

قلت: وهذا يدل على أنهم كانوا يرون التوسعة في هذا، وإلا

لأنكر كل فريق منهم على الآخر ما يرى أنه منكر ومخالفة، فهم أقوم الناس بعد رسول الله بدينه، وأشدّهم على المخالفين لهديه، فرضي الله عنهم أجمعين.

الوجه الرابع: أنه ثبت أن عامة الصحابة الذين شهدوا الصلاة مع عثمان - - في منى تابعوه على ذلك، بل كان بعضهم إماماً خاصاً لأصحابه فصلّى بهم أربعاً متتابعة لعثمان - - الإمام العام للحج على ما روى الطبري في تاريخه أن عبدالرحمن بن عوف كلم عثمان في إتمامه للصلاة فاعتذر له فخرج

عبدالرحمن فلقني ابن مسعود فقال: (أبا محمد غير ما يُعلم؟ قال: لا، قال: فما أصنع؟ قال: اعمل أنت بما تعلم، فقال ابن مسعود: الخلاف شر، قد بلغني أنه صلى

(1) المصنف لابن أبي شيبة 2/208. أربعاً، فصليت بأصحابي أربعاً، فقال عبد الرحمن بن عوف: قد بلغني أنه صلى أربعاً فصليت بأصحابي ركعتين، وأما الآن فسوف يكون الذي تقول -يعني نصلي معه أربعاً-⁽¹⁾ وفي سنن أبي داود قال الأعمش: فحدثني معاوية بن قرة عن أشياخه (أن عبد الله صلى أربعاً قال: ف قيل له: عبت على عثمان، ثم صليت أربعاً قال: الخلاف شر)⁽²⁾ قال الخطابي معلقاً: «قلت لو كان المسافر لا يجوز له الإتمام، كما يجوز له القصر، لما تابعوا عثمان عليه، إذ لا يجوز على الملاء من الصحابة متابعتة على الباطل، فدل ذلك على أن من رأيهم جواز الإتمام، وإن كان الاختيار عند كثير منهم القصر»⁽³⁾.

الوجه الخامس: أنه ثبت عن علي -ؑ- أنه اجتهد في مسائل فأخطأ وخالف بذلك السنة متأولاً فلم يضره ذلك لما كان مجتهداً. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية بعض هذه المسائل فقال: «وكذلك قضى علي -ؑ- في

المفوضة بأن مهرها يسقط بالموت، مع قضاء النبي ﷺ في بروع بنت واشق بأن لها مهر نسائها. وكذلك

-
- (1) تاريخ الطبري 4/268.
(2) رواه أبو داود في سننه: (كتاب المناسك، باب الصلاة بمنى) 2/492.
(3) معالم السنن 2/181.
طلبه نكاح بنت أبي جهل، حتى غضب النبي ﷺ فرجع عن ذلك. وقوله لما ندبه وفاطمة النبي ﷺ إلى الصلاة بالليل فاحتج بالقدر، لما قال: ألا تصليان فقال علي: إنها أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فولى النبي ﷺ وهو يضرب فخذه ويقول (وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً...) وعلي عرف رجوعه عن بعضها فقط، كرجوعه عن خطبة بنت أبي جهل.
وأما بعضها كفتياه بأن المتوفى عنها تعتد أبعداً للأجلين، وأن المفوضة لامهر لها إذا مات الزوج، وقوله إن المخيرة إذا اختارت زوجها فهي واحدة، مع أن رسول الله ﷺ خير نساءه ولم يكن ذلك طلاقاً، فهذه لم يعرف إلا بقاؤه عليها حتى مات، وكذلك مسائل كثيرة ذكرها الشافعي في كتاب (اختلاف علي وعبدالله)....»⁽¹⁾.

قلت: وأعظم من هذا ما حصل في عهد علي -ؑ- من الاقتتال العظيم بين المسلمين الذي كان أحد أطرافه حتى قتل من قتل من المسلمين، فإن كان علي -ؑ- معذوراً في هذا وفي تلك المسائل التي خالف فيها، وهي كثيرة كما ذكر شيخ الإسلام، فعثمان أولى بالعدر في مسألة واحدة وافقه عليها من وافقه من الصحابة، وعذره الباكون، هذا مع ما امتاز به عهده من عصمة دماء المسلمين، حتى إنه

(1) منهاج السنة 6/28-29.

لم أطلت الفتنة برأسها وحاصره الثوار في البيت أثر المسلمين على نفسه، ونهى من أراد نصرته من الصحابة عن القتال حتى قتل شهيداً -ؑ-، بخلاف علي -ؑ- الذي قاتل ورغب في القتال معه، وهو في كل ذلك معذور بل مأجور -ؑ- وأرضاه. وإنما أردت دحض شبهة هذا الرافضي الحاقد بما لا يستطيع رده ولا دفعه.

وبهذا تظهر براءة عثمان وعائشة -رضي الله عنهما- مما رماه به الرافضي بسبب الاجتهاد في مسألة القصر.
فله الحمد والفضل.

**طعن الرافضي في عمر - - وزعمه
أنه كان يجتهد
في مقابل النصوص والرد عليه**

قال الرافضي ص131 وكان عمر يجتهد ويتأول مقابل النصوص الصريحة من السنن النبوية، بل في مقابل النصوص الصريحة من القرآن الحكيم فيحكم برأيه كقوله: (متعان كانتا على عهد رسول الله [ﷺ] وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما). ويقول لمن أجنب ولم يجد ماءً (لا تصلّ) رغم قول الله تعالى في سورة المائدة: **{فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً} (١)«.**

قلت: طعنه في عمر - - لنهيه عن المتعتين، هذه من مطاعن الرافضة

القديمة التي أجاب العلماء عنها بما يدحض بطلان دعواهم فيها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في منهاج السنة ضمن رده على ابن المطهر في هذه المسألة: «وإن قدحوا في عمر لكونه نهى عنها، فأبو ذر كان أعظم نهياً عنها⁽²⁾ من عمر، وكان يقول: إن المتعة

(1) هكذا أورد الآية فأخطأ في النقل والآية الصحيحة { **فلم تجدوا ماء...** } سورة المائدة آية 6.

(2) روى مسلم في صحيحه من طريق إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال: (كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة) وفي رواية: (لاتصلح المتعتان إلا لنا خاصة، يعني متعة النساء ومتعة الحج) صحيح مسلم (كتاب الحج، باب جواز التمتع) 2/897.

كانت خاصة بأصحاب رسول الله ﷺ، وهم يتولون أبا ذر

ويعظمونه⁽¹⁾، فإن كان الخطأ في هذه المسألة يوجب القدح فينبغي أن يقدحوا في أبي ذر، وإلا فكيف يقدح في عمر دونه، وعمر أفضل وأفقه، وأعلم منه.

ويقال ثانياً: إن عمر - ﷺ - لم يحرم متعة الحج بل ثبت عن الصُّبِّي بن معبد لما قال له:

إني أحرمت بالحج والعمرة جميعاً فقال له
عمر: هديت لسنة نبيك ﷺ رواه النسائي
وغيره.⁽²⁾

وكان عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- يأمرهم بالمتعة
فيقولون له: إن أباك نهى عنها فيقول: إن أبي
لم يرد ما تقولون: فإذا ألجوا عليه قال:
أفرسول الله ﷺ أحق أن تتبعوا أم عمر؟
وقد ثبت عن عمر أيضاً أنه قال: لو
حججت لتمتعت، ولو حججت لتمتعت وإنما
كان مراد عمر -رضي الله عنه- أن يأمرهم بما هو الأفضل،
وكان الناس لسهولة المتعة تركوا الاعتمار
في غير أشهر الحج، فأراد ألا يُعزَّى البيت
طول السنة، فإذا أفردوا الحج اعتمروا في
سائر السنة، والاعتمار في غير أشهر الحج مع
الحج ففي أشهر الحج

(1) سبق أن تقدم نقل رواية الكافي في زعمهم أن
الناس ارتدوا بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة: أبو ذر وسلمان
والمقداد بن الأسود، انظر ص 388 من هذا الكتاب.
(2) رواه النسائي في: (كتاب مناسك الحج، باب
القران) 114-5/113.

أفضل من المتعة باتفاق الفقهاء الأربعة
وغيرهم...

والإمام إذا اختار لرعيته الأمر الفاضل،
بالشيء نهى عن ضده فكان نهيه عن المتعة

على وجه الاختيار لا على وجه التحريم، وهو لم يقل: وأنا أحرمهما كما نقل هذا الرافضي، بل قال: أنهى عنهما ثم كان نهيه عن متعة الحج على وجه الاختيار للأفضل لا على وجه التحريم.

وقد قيل: إنه نهى عن الفسخ، والفسخ حرام عند كثير من الفقهاء، وهو من مسائل الاجتهاد، فالفسخ يجرمه أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، لكن أحمد وغيره من فقهاء الحديث وغيرهم لا يحرمون الفسخ، بل يستحبونه، بل يوجبونه بعضهم، ولا يأخذون بقول عمر في هذه المسألة بل بقول: علي، وعمران بن حصين، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم من الصحابة -...-

وأما ما ذكره من نهى عمر عن متعة النساء فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه حرم متعة النساء بعد الإحلال، هكذا رواه الثقات في الصحيحين وغيرهما عن الزهري عن عبد الله، والحسن ابني محمد بن الحنفية، عن أبيهما محمد بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب -...- أنه قال لابن عباس -...-: لما أباح المتعة إنك امرؤ تائه، إن رسول الله ﷺ حرم المتعة ولحوم الحمر الأهلية عام

خيبر⁽¹⁾، رواه عن الزهري أعلم أهل زمانه بالسنة وأحفظهم لها، أئمة الإسلام في زمانهم، مثل مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة وغيرهما، ممن اتفق المسلمون على علمهم وعدلهم وحفظهم، ولم يختلف أهل العلم بالحديث في أن هذا حديث صحيح متلقى بالقبول ليس في أهل العلم من طعن فيه. وكذلك ثبت في الصحيح أنه حرّمها في غزاة الفتح إلى يوم القيامة⁽²⁾، وقد تنازع رواة حديث علي - ؓ - هل قوله: (عام خيبر) توقيت لتحريم الحمر فقط، أوله ولتحريم المتعة؟ فالأول قول

ابن عيينة وغيره قالوا: إنما حرمت عام الفتح، ومن قال بالآخر قال: إنها حرمت ثم أحلت ثم حرمت، وادعت طائفة ثالثة أنها أحلت بعد ذلك ثم حرمت في حجة الوداع.

فالروايات المستفيضة المتواترة متواطئة على أنه حرم المتعة بعد إحلالها، والصواب أنها بعد أن حرمت لم تحل وأنها إنما حرمت عام فتح مكة ولم تحل بعد ذلك، ولم تحرم عام خيبر، بل عام خيبر حرمت

(1) رواه البخاري بدون: (إنك امرؤ تائه) في: (كتاب النكاح، باب نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة أخيراً)

فتح الباري 9/166، ح 5115، ومسلم: (كتاب النكاح، باب نكاح المتعة...) 2/1027، ح 1407. (2) رواه مسلم في صحيحه من حديث سبرة الجهني -:- (كتاب النكاح، باب نكاح المتعة) 2/1025. لحوم الحمر الأهلية.

وكان ابن عباس يبيح المتعة ولحوم الحمر فأنكر علي بن أبي طالب -:- ذلك عليه... وقد روى ابن عباس -:- أنه رجع عن ذلك لما بلغه حديث النهي عنهما فأهل السنة اتبعوا علياً وغيره من الخلفاء الراشدين فيما رواه عن النبي ﷺ، والشيعية خالفوا علياً فيما رواه عن النبي ﷺ واتبعوا قول من خالفه»⁽¹⁾.

ويقول الدهلوي ضمن ذكره لمطاعن الرافضة على عمر والرد عليها: «ومنها أن عمر منع الناس من متعة النساء ومتعة الحج مع أن كلتا المتعتين كانتا في زمنه ﷺ، فنسخ حكم الله تعالى وحرم ما أحله الله سبحانه، بدليل ما ثبت عند أهل السنة من قوله: (متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهي عنهما).

والجواب: أن أصح الكتب عند أهل السنة الصحاح الست، وأصحها البخاري ومسلم، وقد روى مسلم في صحيحه عن سلمة بن الأكوع وسبرة بن معبد الجهني أنه ﷺ قد حرم هو المتعة بعدما كان أهلها ورخصها لهم ثلاثة

أيام، وجعل تحريمها إذ حرمها مؤبداً إلى يوم

(1) منهاج السنة 4/184-191.

القيامة⁽¹⁾ ومثل هذه الرواية في الصحاح الآخر، وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من كتب أهل السنة رواية الأئمة عن الأمير بتحريمها،⁽²⁾ فإن ادّعت الشيعة أن ذلك كان في غزوة خيبر ثم أحلت في غزوة الأوطاس فمردود لأن غزوة خيبر كانت مبدأ تحريم لحوم الحمر الأهلية، لامتعة النساء، فقد روى جمع من أهل السنة عن عبدالله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن أبيهما عن الأمير كرم الله وجهه أنه قال: (أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي بتحريم المتعة) فقد علم أن تحريم المتعة كان في عهد رسول الله ﷺ مرة أو مرتين، فالذي بلغه النهي امتنع عنها ومن لا فلا، ولما شاع في عهد عمر ارتكابها أظهر حرمتها وأشاعها وهدد من كان يرتكبها، وآيات الكتاب شاهدة على حرمتها...

والجواب عن متعة الحج: -أعنى تأديه أركان العمرة مع الحج في سفر واحد في أشهر الحج قبل الرجوع إلى بيته -أن عمر لم يمنعها قط ورواية التحريم عنه افتراء صريح - نعم إنه كان يرى أفراد الحج والعمرة أولى

من جمعهما في إحرام واحد وهو القران أو في سفر واحد وهو التمتع، وعليه الإمام الشافعي، وسفيان الثوري،

(1) تقدم تخريجه ص 396.

(2) تقدم تخريجه ص 396.

وإسحاق بن راهوية وغيرهم لقوله تعالى: **{ وأتموا الحج والعمرة لله }** إلى قوله: **{ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج }** ⁽¹⁾ الآية فأوجب سبحانه الهدي على المتمتع لا على المفرد جبراً لما فيه من النقصان، كما أوجبته تعالى في الحج إذا حصل فيه قصور ونقص، ولأنه حج في حجة الوداع مفرداً، واعتمر في عمرة القضاء وعمرة جعزاة كذلك، ولم يحج فيها بل رجع إلى المدينة مع وجود المهلة. وأما ما رووا من قول عمر (وأنا أنهى عنهما) فمعناه أن الفسقة وعوام الناس لا يبالون بنهي الكتاب وهو قوله تعالى: **{ فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون }** ⁽²⁾ وقوله تعالى: **{ وأتموا الحج والعمرة لله }** إلا أن يحكم عليهم الحاكم والسلطان، ويجبرهم على مراعاة ما أمروا به وما نهوا عنه، فلذلك أضاف النهي إلى نفسه، فقد تبين لك والله تعالى الحمد زيف أقوالهم، وظهر لك

مزید ضلالهم والحق یعلو وكلمة الصدق
تسمو»⁽³⁾.

فظهر بهذا بطلان دعوى الرافضة في
طعنهم في عمر لنهيه عن المتعتين. أما متعة
الحج فلم ينه عنها نهى تحريم وإنما كان نهيه
على


(1) سورة البقرة آية 196.
(2) وردت الآية في سورة (المؤمنون) آية 7، وفي
سورة المعارج آية 31.

(3) مختصر التحفة الإثني عشرية ص 256-258.
وجه الاختيار للأفضل، وذلك خشية منه أن
يهجر البيت بترك الناس للاعتمار في غير
أشهر الحج، وقيل إنما كان نهى عمر عن
فسخ الحج

إلى عمرة وهذا هو قول أكثر أهل العلم، كما
نقله ابن قدامة في المغني لأن الحج أحد
النسكين فلم يجز فسخه كالعمرة.⁽¹⁾

وأما متعة النساء فالذي حرمها رسول الله
ﷺ بعد أن كان أحلها وكان علي -ﷺ- من أشد
الناس إنكاراً على من قال بحلها، وإنما قال
بحلها ابن عباس -رضي الله عنهما- فأنكر
عليه علي -ﷺ- ورجع عن ذلك لما بلغه الحديث
الذي رواه علي -ﷺ- بتحريم رسول الله ﷺ لها،
وكذلك روى أحاديث تحريم المتعة غير علي

- بعض الصحابة وهي مخرجة في صحاح
أهل السنة كما تقدم، فأبي لوم على عمر -
في نهيه عن المتعة بعد أن ثبت تحريم
رسول الله ﷺ لها إلى يوم القيامة.



(1) انظر المغني لابن قدامة 5/252.